بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

أساليبُ ترتيبِ أبوابِ النّحو العَربي

Methods of Categorising Chapters of Arabic Syntax

إعداد الطالبة

مرلين عدنان الغُنميين
٠١٢٠٣٠١٠٠٩

إشراف
الدكتور حسن الملخ

أساليبُ ترتيبِ أبوابِ النّحو العَربي

Methods of Categorising Chapters of Arabic Syntax

إعداد الطالبة

مرلين عدنان الغُنميين

٠١٢٠٣٠١٠٠٩

أعضاءُ لجنةِ المناقشةِ

		التوقيع
الدكتور حسن الملخ	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الأستاذ الدكتور علي البواب	(عضواً)	.....
الدكتور إبراهيم السيّد	(عضواً)	.....
الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد	(عضواً)	.....

قُدّمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم اللّغة العربية وآدابها في كليّة الآداب والعلوم في جامعة آل البيت

نُوقشت وأوصي بإجازتها / ~~تعديلها~~ / ~~رفضها~~ بتاريخ : ٢٠٠٤/١/٢٢م

الشُّكر والتّقدير

أتقدّمُ بخالص وجزيل الشّكر إلى أستاذي الدّكتور حسُن الملخ، الذي تكرّم مشكوراً بالإشرافِ على هذه الدّراسةِ ، وما توانى في تقديم النّصح والإرشاد وحسن المتابعةِ، وسدِّ بابِ الحاجة إلى كتابٍ أو معلومةٍ.

كما أتقدّمُ بالشّكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام كافة الذين اتسعتْ صدورهم لقراءة ما أنجزتُ، وتفضّلوا بمناقشةِ هذهِ الدّراسةِ، وأخصُّ بالذكر أستاذي الدّكتور علي البواب؛ وفاءً لجزيل عطائهِ ونصحهِ .

ولكلّ مَنْ كانَ لهُ الأثرُ الطيّبُ في إخراج هذهِ الدّراسةِ، أتقدّمُ بالشّكر والتقدير .

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
الشكر والتقدير	ب
المحتويات	ج
الملخص بالعربيّة	ط
المقدّمة :	١
أدبيات الدّراسة	٢
أهداف الدّراسة	٢
- فرضيات الدّراسة	٢
مشكلات الدّراسة	٣
منهج الدّراسة	٣
التمهيد :	٧
الباب النّحوي نشأته وتطوّره	٧
تعريف الباب	٨
تعريف الفصل	٨
تعريف الترتيب	٨
شروط الباب	٩
الباب ونشأة النّحو العربي	٩
أ - مرحلة التأسيس والنشأة	٩
مفهوم الباب في روايات النشأة	١١
ب - مرحلة بداية التدوين والتصنيف	١٣
جـ - مرحلة المؤلفات النحويّة :	١٥
كتاب سيبويه بين الباب والمسألة	١٥
نحو المبرّد ومشكلة الترتيب بين المسائل	١٧
الباب عند ابن السرّاج ومشكلة الظاهرة	١٨
الباب عند ابن شقير ومشكلة الأحكام الإعرابية	١٩

الباب عند الزّجاجي والتداخل اللغوي	١٩
الباب عند أبي علي الفارسي ومرحلة الاستقرار	٢٠
الفصل الأوّل :	٢٢
مدارس ترتيب الأبواب النحويّة :	٢٢
مقدمة	٢٣
المبحث الأول :	٢٤
مدرسة العامل :	٢٤
مفهوم العامل	٢٤
أصل فكرة العامل عند النّحاة	٢٤
البناء النظري لنظريّة العامل	٢٥
أسس التقسيم وفق نظام العامل :	٢٦
المسلك الأول : العامل (المؤثر) :	٢٧
تجليات العامل في كتاب سيبويه	٢٧
العامل في جمل الزّجاجي	٣٠
شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ	٣٢
كتاب القواعد والفوائد للشوكاني (الخاوراني)	٣٥
كتاب المصباح في النّحو للمطرزي	٣٦
الفصول الخمسون لابن معطي	٣٨
١- علل الترتيب :	٤٠
أ.علة اتحاد العامل	٤٠
ب. علة الأولى	٤١
جـ. علة الشبه	٤٢
د. علة الكثرة	٤٣
٢- ترتيب العامل والباب الأنموذج	٤٤
المسلك الثاني : الأحكام الإعرابية (الأثر) :	٤٧
١- حقيقة الإعراب وشروطه	٤٧
- الأصول في النحو لابن السرّاج	٤٩

- المحلّى لابن شقير ٥١
- الإيضاح لأبي علي الفارسي ٥٣
- اللمع لابن جني ٥٥
- أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباري ٥٨
- ألفية ابن مالك ٦٣
ترتيب الأبواب بين الألفية وشروحها ٦٥
- شرحا الشذور والقطر لابن هشام الأنصاري ٦٧
٢- علل الترتيب : ٧١
أ. علّة اتحاد الحكم ٧١
ب. علّة الأصل : ٧٢
- الخلاف في ترتيب المرفوعات ٧٢
- الخلاف في ترتيب المنصوبات ٧٣
جـ. علّة الاستلزام ٧٣
٣- الترتيب وفق الأحكام الإعرابيّة والباب الأنموذج ٧٤
المبحث الثاني : ٧٧
- مدرسة التقسيم الكلمي : ٧٧
١. التقسيم الثلاثي بين أوضاع النّحو وأوضاع المنطق ٧٧
٢. أسس التقسيم الكلمي : ٧٨
- منطلقات حدّ الاسم ٧٨
- منطلقات حدّ الفعل ٧٩
- منطلقات حدّ الحرف ٨٠
- المفصل للزمخشري ٨٢
- الكافية لابن الحاجب ٨٦
- الكنّاش لأبي الفداء ٨٩
- جامع الدّروس العربيّة للغلاييني ٩٠
٣- علل الترتيب : ٩٢
أ. علّة التصنيف الكلمي ٩٢
ب. علّة الأصل : ٩٣

- أصل الاسم الإعراب ٩٣
- علة الإفراد والتركيب ٩٣
جـ. علة الشبه ٩٣
٤- التقسيم الثلاثي والباب الأنموذج ٩٥
المبحث الثالث : ٩٧
مدرسة الترتيب الجملي : ٩٧
١. مصطلح الجملة : الدلالة والأبعاد. ٩٧
٢. منطلقات تقسيم الجملة ٩٩
- المنطلق التركيبي ٩٩
- المنطلق الوظيفي العام ١٠١
- المنطلق الاحتمالات الموقعية ١٠١
- قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري ١٠٢
- المنهاج في القواعد لمحمد الأنطاكي ١٠٥
- النحو المصفى لمحمد عيد ١٠٦
- الخلاصة النحويّة لتمام حسّان ١٠٨
٣- علل الترتيب : ١١١
أ. علة الترتيب الجملي ١١١
ب. علة الأصل : ١١٢
- الخلاف في الجملتين الاسمية والفعلية ١١٢
- الخلاف في الجمل التي لها محل والتي لا محل لها ١١٣
٤- الترتيب الجملي والباب الأنموذج ١١٣
الفصل الثـّاني : ١١٥
- أثر ترتيب الأبواب النحويّة في الدّرس النّحوي ١١٥
مقدمة ١١٦
المبحث الأوّل : ١١٧
- الترتيب ونظريات النّحو العربي : ١١٧
١. القياس : ١١٧

- الخلاف في عطف البيان ١١٨

مسوغات القياس : ١١٩

قياس فرع على أصل ١١٩

قياس فرع على فرع ١٢٠

قياس النقيض ١٢٠

القياس بين الاستعمالات اللغويّة ١٢١

٢- الترتيب ونظرية العامل ١٢٢

٣- أثر نظريّة الإعراب في التصنيف الموقعي للأبواب النحويّة : ١٢٧

- المعنى الموقعي لعلامات الإعراب : العمدة والفضلة ١٢٨

- رتبة العامل وترتيب أبواب العمدة ١٢٩

- قانون العمل وباب العطف ١٣٠

- الاستتار والتقدير وبابا التنازع والاشتغال ١٣١

٤- نظريّة المراتب : ١٣٦

- الترتيب بين أقسام الكلم ١٣٦

- الترتيب بين المعارف ١٣٨

- الترتيب بين وجوه الإعراب ١٤٠

- الترتيب بين التوابع ١٤٠

المبحث الثـّاني : ١٤٣

الترتيب وظاهرة الخلاف النّحوي : ١٤٣

- القول في " نعم " و " بئس " أفعلان هما أم اسمان ؟ ١٤٣

- القول في " أفعل " التعجب أفعل هو أم اسم ؟ ١٤٣

- الخلاف في أصل المرفوعات ١٤٤

الخلاف في المنصوبات : ١٤٦

- الترتيب بين المفعول به والمفعول المطلق ١٤٦

- الخلاف في المفعول له ١٤٧

الخلاف في المنادى المفرد العلم أمعرب أم مبني ١٤٨

المبحث الثـّالث : ١٥٠

- الباب النحوي وظاهرة التيسير : ١٥٠

١. مظاهر تباين التبويب وأسبابه ١٥٠

٢. التيسير عند القدماء : ١٥٢

- المقدمة المنسوبة لخلف الأحمر ١٥٢

- الموجز لابن السرّاج ١٥٣

- التفاحة لأبي جعفر النحاس ١٥٣

٣. بلورة محاولات القدماء ١٥٤

٤. التيسير عند المحدثين : ١٥٥

- نقود المحدثين للقدماء : ١٥٥

١. النقود المنهجيّة ١٥٥

٢. النقود الإسلوبية ١٥٥

- اتجاهات التيسير عند المحدثين: ١٥٦

١. التيسير الجزئي : ١٥٦

- محاولة لجنة وزارة المعارف ١٥٦

- مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة ١٥٧

- أمين الخولي ١٥٨

- مصطفى جواد ١٥٨

- شاكر الجودي ١٥٨

- سعيد الزبيدي ١٥٨

٢. التيسير الشمولي : ١٦٠

- إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النّحو ١٦٠

- محاولة محمّد أحمد برانق ١٦١

- محاولة أحمد عبد الستار الجواري ١٦١

- محاولة مهدي المخزومي ١٦٢

- محاولة شوقي ضيف ١٦٣

الخاتمة ١٦٦

المصادر والمراجع ١٧٣

الملخص بالإنجليزيّة ١٨٧

الملخّص

هذه الدراسة محاولة لتصنيف طرائق النّحاة في تبويب المادة النّحويّة وفق مدارس تنطلق من أبعاد فكرية ورؤى منهجية .

وبدأت الدّراسة بتتبع مفهوم الباب وشروطه في روايات النّشأة الأولى من تاريخ النّحو ، للكشف عن الشكل الأوّل الذي توزّعت عليه مادة النّحو وهو شكل المسائل المتفرقة .

واستطاعت الدراسة تحديد ثلاث مدارس ترتيبية للمادة النّحوية :

١. مدرسة العامل التي تبحث في المؤثر والأثر.

٢. مدرسة التقسيم الكلمي التي بوبت المادة النّحويّة في ثلاثة أقسام : الاسم - والفعل -والحرف .

٣. مدرسة الترتيب الجملي التي انطلقت من التركيب المشتمل للمعنى .

واستعانت الدّراسة بمفهوم الباب وشروطه لتقييم منهج تلك المدارس الثّلاث .

وكان لتباين طرائق الترتيب بين النّحاة أثر على الدّرس النّحويّ بدءاً بنظريات النّحو العربي، وكذلك ظاهرة الخلاف النّحوي التي ساهمت في تعليل مواضع بعض الأبواب النحوية ، وانتهاءً بمحاولات التيسير القديمة والحديثة التي كانت من مساعيها الدّعوة إلى إعادة صياغة تنسيق جديد للمادة النّحويّة .

المقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاة والسلام على نبينا محمّد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فتمثل هذه الدّراسة محاولة تصنيفية لجهود النّحويين في علم النّحو العربي قديماً وحديثاً، فتنهض على استقراء طرائقهم في تبويب النّحو العربي بدءاً من تشكلها التّاريخي الأوّل في نشأة النّحو إلى ظهور المحاولات التصنيفية وتباين طرائق تبويبها من نحويّ لآخر وفقاً لمقتضيات نظريّة أو منهجية أو مذهبية .

كما تسعى الدّراسة إلى تتبع الأثر الذي تركه هذا التباين في طرائق التّبويب على الدرس النّحوي، بدءاً بنظريات النّحو مروراً بالخلافات وظهور المدارس النّحوية وانتهاءً بمحاولات التيسير .

وتنهض هذه الدّراسة على إشكالية مفادها: ما الرؤى المنهجية التي صدر عنها النّحاة وهم يتباينون في طرائق ترتيب أبواب النّحو العربي؟ وهل كانت هذه الرّؤى صدى للاختلاف في تصوّر مفهوم النّحو وعلاقة أبوابه بعضها ببعض؟ ومدى الاختلاف بين النّحويين أفراداً ومذاهبَ؟ بغية تصنيف هذه الرّؤى وفق مدارس لها أسسها وعللها.

ومع أنني حاولت الإجابة عن السّؤال الكلّي الذي تطرحه الدّراسة وهو: ما المدارس الترتيبية لأبواب النّحو العربي؟ ألا أنّها كانت تطرح مجموعة من الأسئلة التي تستأهل البحث العلمي أهمّها: كيف يمكن قراءة التراث النّحويّ قراءة نظريّة تتصل بالمنهج الذي صدر عنه هذا التراث؟، وما صلة المعنى بالمفاهيم والتقسيمات التي قام عليها علم النّحو؟، وما الطريقة المثلى التي يمكن أن نستند إليها في إعادة تبويب المادة النّحويّة؟.

مشكلات الدّراسة :

أشـــرنا إلى أنّ إشكالية الدّراسة التباين في أساليب ترتيب أبواب النّحو العربي، تبايناً له آثاره الإيجابية والسلبية في الممارسة التاريخية التعليمية والبحثية في النّحو العربي.

فالمـــنادى مـــثلاً يعدّه جمهور النّحاة من أبواب المنصوبات ولكنّهم يختلفون في ترتيبه، فمنهم من يجعله باباً مستقلاً، ومنهم من يجعله باباً فرعياً ضمن باب المفعول به، وجمهور نحاة الكوفـــة يقســـمون الـــباب إلـــى ظاهرتيـــن إعرابيتين : الأولى : النّصب فيكون ضمن أبواب المنصوبات. والثـــانية : الرّفع فيكون ضمن أبواب المرفوعات .

وهـــذا التباين ناتج عن عدّ أحكام المنادى صالحة لتكون باباً مبايناً فيها لباب المفعول به عـــند مـــن يفصـــله عنه، وعدّ هذه الأحكام اختلافاً موقعياً لا يؤثر على تصنيف المنادى ضمن المفعول به؛ لأنّه في حاصل الأمر اسم منصوب بفعل محذوف وجوباً عند من يجعله جزءاً من المفعـــول بـــه، وخلاف الكوفيين ناتج عن طريقتهم في التعامل مع الظواهر النّحوية، فهم يبنون قواعدهـــم علـــى أســـاس الشّـــكل والظاهر من النّصّ، ولا يفترضون التأويل والتقدير كما فعل البصريون .

منهج الدّراسة :

يقـــوم منهج الدّراسة على تتبع خطوات المنهج التاريخي في سياق وصفي من استقراء وتحلـــيل وتصـــنيف، فهـــو يستقري جهود النّحويين في تشكيل مادة النّحو العربي، ويبحث في دلالات وأبعـــاد هـــذا التشـــكيل وأسبابه، ثمّ يسعى إلى تصنيف هذا التعدد في طرائق الترتيب والتشكيل. وتشتمل هذه الدّراسة على تمهيد وفصلين :

وقـــد تناولت في **التمهيد** الباب النّحويّ نشأة وتطوّراً، انطلاقاً من تتبع مفهوم الباب في روايات نشأة النّحو العربي، وكذلك مرحلتي بداية التصنيف والتدوين ومرحلة المؤلفات النّحويّة الأولى بدءاً من كتاب سيبويه وانتهاءً بكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي .

تعريف البابِ :

هــو فــي الأصل مدخل، ثمّ سمّي به ما يُتَوصّل إلى شيء به. وفي العرف: طائفة من الألفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد، وقد يسمّى به ما دلّ على مسائل من صنف واحد[١].

تعريفُ الفصل :

هــو في الأصل التمييز، ثمّ صار اصطلاحاً علامة تفريق بين بحثين، وقيل : هو القول الواضح المبين الذي ينفصل به المراد من غيره، والمصنفون يجرونه مجرى الباب، فهو طائفة مــن المسائل تغيرت أحكامها إلى ما قبلها غير مترجمة بالكتاب أو الباب، وقد يستعمل كلّ من الفصل والباب مكان الآخر[٢].

تعريفُ الترتيبِ :

هو في الأصل جعل كلّ شيء في مرتبة ، وفي الاصطلاح : جعل الأشياء بحيث يطلق عليها اسم واحــد ويكون لبعض أجــزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر[٣].

القاسم المشترك بين هذه التعريفات ، الجمع بين مسائل الجنس أو الصنف الواحد ، وفق مــبدأ التناسق والانسجام بين مسائل الباب الواحد في إطاريه النظري والقاعدي ، ذلك أن طور الــنظرية الذي يمر به الباب يعكس دلالاته المحسوسة عند صوغ القاعدة الكلية التي تتفرع إلى قواعــد جزئــية متسلسلة ومترابطة ، كلّ قاعدة تؤدي إلى التي تليها وبمجموعها تعود بنا إلى القاعدة الكلية التي نستدل بها على ما وراء هذه القاعدة .

والــباب لا يخصُّ مستوى من مستويات اللغة ، ولا جانباً من جوانبها ، بل ينطبق على اللفــظ والمعنى إفراداً وتركيباً ، فيكون مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنــية واحــدة أو مجرى مجموعة بالمعنى المنطقي ، فأفراد الباب يجمعها صيغة أو مجرى لا صــفة فقط ، وهي عملية منطقية رياضية تسمّى قديماً حمل الشّيء على الشّيء أو إجراؤه عليه

---

[١] أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، **الكلّيات** ، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه : عدنان درويش، محمّد المصري، ط(٢) ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م. ص٢٤٩ .

[٢] انظر : **المصدر نفسه** ، ص٦٨٦ .

[٣] علي بن محمّد الشريف الجرجاني (ت٨١٦ هـ) ، **التعريفات**، د. ط ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٠م ، ص٥٧ .

واقتصرت على هذه الروايات لاختلاف مواقع إقامتهم وطرق أخذهم عن علماء عصرهم، وبمقارنة هذه الروايات مع بعضها نستنتج الأمور التي تتوزع عليها أخبار النّحو الأولى :

١. نقط القرآن الكريم .
٢. وضع باب الفاعل، والمفعول، والمضاف، والرّفع، والنّصب، والجرّ، والجزم .
٣. وضع باب التعجب .
٤. وضع حروف النّصب، والجرّ، والرّفع .
٥. وضع أقسام الكلمة، وأنواع الاسم، وأبواب العطف، والنعت، والاستفهام، وحروف النّصب .

من هذه المقدّمات مجتمعة، يمكن القول إنّ انطلاقة أبي الأسود في معالجة المستجدات الطارئة على لسان الناطقين بالعربية من العرب، لم تكن انطلاقة ذاتية بحيث يدفعه إليها علمه المحدّد سابقاً والمفرّغ في قوالب جاهزة موضوعة للاستعمال الفوري باعتماده لكل سؤال جواباً، إنّما كانت انطلاقة تحرّكها المستجدّات اللغوية التي يبادر إلى معالجتها بما يتهيأ له من قدرة لغوية أصيلة ، ورثت بالسليقة ، وبما صحّ ممّا جرى عليه الاستعمال ، هذا يعني أنّ الأسبقية في النّحو كانت للأمور الفرعية لا الكلية ، فالعلوم تبدأ بسيطة ثمّ تتنامى ، ومسائل اللحن هي التي كانت تستدعي وضع الإجابات عليها وتصحيحها، وانتهت بنقط القرآن الكريم، فهو في وضعه للأبواب التي نسبت إليه هدف إلى إعراب الكلمات بتحريك أواخرها في اللغة أوّلاً، والقرآن الكريم ثانياً، فأبو الأسود لم يفهم من كلمة " نحو " تلك القواعد الجاهزة التامة البناء والصياغة، بل فهم منها انتحاء الحدود التي استنّها علي ﷺ [١].

إنّ كلمة " باب " يجب أن لا تحول بيننا وبين فهم ما وضعه أبو الأسود ، فهي ممّا استعمله الرّواة متأثرين بمصطلحات عصرهم ، فأبو الأسود استخرج ضوابط الإعراب واهتدى إلى قواعد بسيطة من شانّها أن تحدّد مواقع النّصب والرّفع والجرّ والجزم[٢]، وتحدث عن رفع

---

[١] طلال علامة، **نشأة النّحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**، ط (١)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م . ص ١٣٦ .

[٢] انظر : مازن المبارك ، **النّحو العربي ، العلة النّحوية نشأتها وتطوّرها** ، ط (٣) ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م . ص٣٢. وسعيد الأفغاني ، **في أصول النّحو** ، ط (١) ، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. ص١٦١. وجعفر عبابنة، **مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي**، ط(١)، دار الفكر ، عمان ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م . ص١٨ .

مـــا سمّي فاعلاً، ونصب ما سمّي مفعولاً، ومثل هذا طبيعي في نشأة النّحو ويصدق عليه قانون النشـــوء، ولفظة الباب هنا لا تعدو أن تكون مسائل موّزعة بين موضوعات نحوية طارئة كانت قد تحصلت لأبي الأسود، وربّما يعود السبب في ذلك إلى أنّ النّحو في عصره لم يطلب لذاته ، والبحث اللغوي في طور النّشأة لم يبدأ تلك البداية الناضجة التي تفرز النّحو في أبواب وفصول، إذ يحـــتاج هـــذا العلـــم إلـــى مادة غزيرة من النّصوص النثريّة والشعرية لتستنبط منها القواعد والأصول، والنّحو العربي نشأ فناً قبل أن يكون علماً بمعنى " أنّ هذه الطرق الخاصة للأداء في اللغة العربية قد التزمت باطراد في تراكيبها وأساليبها، ومرنت عليها ألسنة العرب وتمكنت من طبائعهم قبل أن توضع لها القواعد النّحوية المجردة "[١] .

ومـــا قيل عن أبي الأسود يقال عن تلاميذه الذين اهتموا بنقط المصحف كما فعل نصر ابن عاصم، والمصطلحات والقراءات عند عيسى بن يعمر، وزادوا في نحو أبي الأسود كما فعل عنبســـة الفـــيل . ومحاولات عبد الرحمن بن هرمز في توجيه القراءات ، وفي القرن الثّـــاني الهجـــري شـــهدت الدّراســـات الـــنّحوية تطوّراً جديداً على يد عبدالله بن أبي إسحاق الذي ثبت القواعـــد، وعدّها شاملة مطّردة ، وأبي عمرو بن العلاء الذي تتبع الحروف اللغوية ونظمها في إطار مرن يتسع التنوّع اللغوي، وله آراء في بعض الجزئيات النّحوية والصّرفية ، وتذكر كتب الرّوايات أنّ عبدالله بن أبي إسحاق أملى كتاباً في الهمز[٢] .

ب – مرحلة بداية التّدوين والتّصنيف :

وأبـــدأ بعيســـى بـــن عمر ثمّ أقف عند الخليل، ذلك أنّ من جاء بعد الخليل يمثّل مرحلة أخرى من مراحل تطوّر مفهوم الباب .

يقول ابن الأنباري عن كتابي عيسى بن عمر " الإكمال والجامع " : " إنّه ما رآهما ولا رأى من رآهما"[٣]. غير أنّ أبا الطيب اللغوي يروي أنّ أحدهما مبسوط والآخر مختصر[٤] ، أمّا

---

(١) انظر : حسن عون ، **اللغة والنّحو دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة** ، ط (٧) ، مطبعة رويال ، الإسكندرية، ١٩٥٢م . ص٧٨ . وأحمد مختار عمر ، **البحث اللغوي عند العرب** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١م . ص ٦٥.

(٢) علي بن الحسن أبو الفرج الأصفهاني ، **الأغاني** ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ج١ ، ص٣١١ . ومحمّد المختار ولد أباه ، **تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب** ، ط (١) ، راجعه : محمّد توفيق ، نعيم علوية ، دار التقريب بن المذاهب الإسلامية ، بيروت ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م . ص٩٠ .

(٣) أبو الطيب اللغوي ، **مراتب النّحويين (م. س)** ، ص٤٧ .

(٤) **المصدر نفسه** ، ص٤٦ .

القفطـــي فيورد أنّ عيسى كتب نيفاً وسبعين كتاباً في النّحو، وأن (جامعه) هو كتاب سيبويه، وإنّمـــا زاد فـــيه وحشاه ... ، وقال : " وضع كتابه علـــى الأكثر وهذبه وسمـــى ما شذ عـــن الأكثر لغات "[١].

ويـــرى طـــه الحاجري أن الكتابين يحويان المحاولات الأولى في تنظيم اللغة واستنباط قوانينها ، وهو الأمر الذي كان يشغل عيسى بن عمر[٢]، فكتاباه إذن لم يحويا نحواً منظماً كامل الأركان، بل ضمّا ملاحظات نحوية متفرقة لا تفي ببناء علم وإرساء قواعد[٣] .

أمّـــا يونس بن حبيب فله آراء تفرّد بها ، واشتهر من أقواله ردّ المحذوف في التصغير وإثبات التاء في النسبة لـــ (بنت)، وإلحاق نون التوكيد الخفيفة في نحو اضربان[٤] .

ويتّضـــح دور الأخفش الكبير بتتبع المسائل التي رواها عنه سيبويه في كتابه، والتي لم تتعدّ الأربعين مسألة، وكان قد نبّه سيبويه علـــى ثلاثة مستويات من اللغة تشكّل أساساً للسّماع :

الأوّل : مستوى الاستعمال عند مَنْ يوثق بعربيتهم .

الثّـــانـــي : لغات غير فصيحة ، لكنها غير مطردة اطراداً تاماً مثل ما ينسب إلى قبيلة هذيل في كسر عين " نعم "[٥] .

الثّـــالـــث : اســـتعمال خـــارج عن القواعد العامة، وغير معروف إلاّ عند بعض قبائل العـــرب على مستوى لهجات محلية، من ذلك قول بعض من قيس وطيء في الوقف : أفعي[٦] .

وكان سيبويه قد أخذ عن الأخفش الكبير فكرة التعليل بالتّوهم .

أمّـــا الخلـــيل بن أحمد فقد استكمل النّظر في علوم اللغة ، وإرساء قواعدها ، ولم تصل إلينا مؤلفات له في النّحو، بل معظم آرائه النّحوية مبثوثة في كتاب سيبويه[٧] .

---

(١) القفطي (ت٦٤٣هـ) ، **إنباه الرواة على أنباه النّحاة (م.س)** ، ج٢ ، ص٢٧٥ .
(٢) طه الحاجري ، **الجاحظ حياته وآثاره** ، القاهرة ، ١٩٦٢م . ص١٤٥ .
(٣) صباح عبّاس السالم ، **عيسى بن عمر، نحوه من خلال قراءته**، ط (١)، مؤسسة الأعلمي ، بيروت، ١٩٧٥م . ص٥٢ .
(٤) ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء (م.س)** ، ص٤٧ .
(٥) انظر : أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، **الكتاب** ، ت : عبد السلام هارون ، ط (١) ، دار الجيل، بيروت ، ١٩٩٢م ، ج٤ ، ص٤٤٠ .
(٦) **المصدر نفسه** ، ج٤ ، ص١٨١ .

الجملـــة الاسمية ، وشرح أحكام غير ، وربط بينها وبين إلاّ في حذف المسائل استخفافاً ثمّ بيّن أحكام سائر الأدوات[١] .

نلاحظ أنّ مسائل الاستثناء تتابعت لتشكل فيما بينها وحدةً علميّة داخلية ، إلا أنّ سيبويه لم يتحرَّ دائماً العلاقة بين الباب وما بعده وما قبله ، فبعد الاستثناء تحدث عن ظاهرة الإضمار . وأين الرّبط بين الاستثناء والإضمار ؟ .

أمّـــا فيما تناثر وتفرّق من موضوعات النّحو على شكل مسائل متشعبة وأخذ طابع نحو المسائل الذي " يرى النّحو سلسلة من المسائل فيبحثها كل مسألة على حدة " [٢]، فمن مثال ذلك ما ورد في باب الحال ، فسيبويه ينثر الحديث عنها نثراً في عدة أبواب ، وفي أماكن مختلفة من الكـــتاب ، فـــيعقد باباً بعنوان : " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول "[٣] . ونظن انّه سيتحدث عن جميع جوانب الحال وأحكامها ، فإذا به يتحدث عنها حديثاً عارضاً لا يتعدى ضرب الأمثلة ، ثمّ يعقد باباً آخر أسماه " باب ما ينتصب من المصادر لأنّـــه حـــال وقع الأمر فانتصب لانّه موقوع فيه الأمر "[٤]. ويعقد باباً ثالثاً أسماه " هذا باب ما ينتصب انّه حال يقع فيه الأمر وهو اسم "[٥] وباباً رابعاً : " وهذا باب ما ينتصب لأنّه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه "[٦] ، وخامساً : " وهذا شيء ينتصب على أنّه ليس من اسم الأول ولا هـــو هـــو " [٧]. ومع تعدد هذه الأبواب – وسيبويه يسمّي المسائل أبواباً – فإنّ الحديث عن الحال لم يكتمل ، ولذا نراه يتحدث عنها في مواطن متفرقة من الكتاب .

وهذا النّوع من التشكيل أفرز شيئاً من الصعوبة والاضطراب بين مواد الكتاب، ويتضح ذلك في أمرين :

١. تـــوزّع مسائل الباب الواحد على مواطن متفرقة، كحديثه عن الحال في ثنايا حديثه عن التعجب .

---

(١) سيبويه ، **الكتاب** (م.س)، ج٢ ، ص٣٢٥ - ٣٥٠ .
(٢) حسن الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي، ط(١) ، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٢م. ص١٥٠ .
(٣) سيبويه ، **المصدر السابق** ، ج١ ، ص٤٤ .
(٤) **المصدر نفسه** ، ج١ ، ص٣٧٠ .
(٥) **المصدر نفسه** ، ج١ ، ص٣٧٦ .
(٦) **المصدر نفسه** ، ج٢ ، ص٦٠ .
(٧) **المصدر نفسه** ، ج٢ ، ص١٢٠ .

٢. الجمع بين أبواب متعددة في التصنيف النّحوي، كخلطه بين بابي التعجب واسم التفضيل[١] لعلة الشبه اللفظي، مع أن التعجب من باب الفعل واسم التفضيل من باب الاسم .

فمنهج الكتاب في ترتيبه كان جارياً على نسق نحو المسائل ، وما جاء من لفظ الباب في عناوين المواد كان يعني المسألة ، وهذا يدل على عدم نضج نظرية عامة لترتيب مادة النّحو كما يكشف عن العلاقات الجزئية بين المسائل كأنّ النهج أنّ الشيء بالشيء يذكر ، وإن كانت هذه المسائل تنتمي لأبواب مختلفة، كما يكشف عن " شخصية سيبويه الواصف الذي استنطق بعض جوانب المادة النّحوية وحللها ليستنبط منها أحكاماً تقتضي تبويبها على هذا النّحو "[٢].

نحو المبرِّد ومشكلة الترتيب بين المسائل :

اعتمد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) على كتاب سيبويه في معظم مادته ، ومع انّه حاول تنظيم مسائل الكتاب وتبسيطها[٣] ، إلا أنّه لم يجمع الكلام على الموضوع النّحوي أو الصرفي الواحد في موضع معين من المقتضب ، إنّما كان يبحثه في أماكن متفرقة تشتت الباب وأحكامه، من ذلك " كان وأخواتها " حيث تكلم عنها في الجزء الثّالث في باب " الفعل الذي يتعدّى إلى مفعولين واسم الفاعل والمفعول منه لشيء واحد "[٤] ، وأعاد الكلام عليها في الجزء الرّابع في باب " من مسائل كان وأخواتها "[٥]، ويتحدث عن كان أيضاً في باب " من مسائل كان وباب إنّ في الجمع والتفرقة " ، ويعيد الكلام عليها في باب " دخول الحال فيما عملت فيه كان وأخواتها وما أشبهها من العوامل "[٦] .

---

(١) انظر : سيبويه ، **الكتاب** (م.س)، ج٢ ، ص١٤٣ – ١٤٦، وعدنان محمّد سليمان ، **التوابع في كتاب سيبويه** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، القاهرة ، د. ت . ص١٠٦ .

(٢) انظر : حسن الملخ ، **التفكير العلمي في النّحو العربي** (م.س)، ص ١٥١ ، ورمزي منير بعلبكي ، **بحوث مهداه إلى الدكتور محمود السمرة** ، تحرير : حسين عطوان ، ومحمّد إبراهيم حُوّر ، دار المناهج ، عمان، ١٩٩٦م . ص١١١-١٣٦ ، ومهدي المخزومي ، **الخليل بن أحمد الفراهيدي – أعماله ومناهجه** – مطبعة الزهراء ، بغداد، ١٩٦٠م . ص٢٢٢ . وفاضل صالح السامرائي ، **الدراسات النّحوية واللغوية عند الزمخشري** ، دار النذير ، بغداد ، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م . ص٣٠ .

(٣) خديجة الحديثي، **المبرِّد سيرته ومؤلفاته** ، ط (١) ، دار الشؤون الثقافية، العراق ، ١٩٩٠م . ص٢٧٤ .

(٤) أبو العباس محمّد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، ت : محمّد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣م ، ج٣ ، ص٩٧ .

(٥) **المصدر نفسه** ،ج٤ ، ص٩٨ .

(٦) **المصدر نفسه** ، ج٤ ، ص١١٥ .

وهذا يعني أنّ النّحو ما يزال مع المبرّد في طور المسائل المتفرّقة التي يحول بينها وبين تمثّل منهج الباب ضبابُ الفترةِ المبكرة من عُمْر النّحو .

الباب عند ابن السرّاج (ت٣١٦هـ) ومشكلة الظاهرة :

يمثّل كتاب الأصول مرحلة التقويم والتأصيل من التأليف النّحوي إذ وضع ابن السرّاج في كتابه أصول علم العربية ، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها. وكان منهج ابن السرّاج في تبويب كتابه يقوم على الأحكام الإعرابية ، فبدأ بالمرفوعات، ثمّ المنصوبات، ثمّ المجرورات، ومع هذا المنهج المنظم الذي استطاع أن يحقق تجلياً نسبياً لمفهوم الباب، إلا أنّه لم يخلُ من بعض الثغرات؛ ذلك أنّ الكتاب خصص لموضوعي النّحو والصرف ، لكنّه عرض لما هو من نحو الظواهر الكلية التي لا تشكل باباً تعليمياً كظاهرة التقديم والتأخير قال فيه : " الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سنذكرها ، أمّا ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف، أو كان خبراً لمبتدأ سوى ما استثنيناه ، فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها : الصّلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير ، والصفة وما اتصل بها على الموصوف ، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة ..."[١] . وشرح هذه الحالات الثلاثة عشر حالة حالة .

وإفراد ابن السرّاج باباً لظاهرة التقديم والتأخير، يخلط بين نحو الباب ونحو الظواهر الذي يراد به " تشكيل المادة النّحوية وفق ظواهر العربية التركيبية كالتقديم والتأخير، والنفي والحذف وما شابه ذلك "[٢].

ومن الثغرات الفصل بين مسائل الباب الواحد، والترجمة لها بباب، إذ عقد باباً للتمييز. وقصره على الحديث عن تمييز النسبة[٣] فقط ، ثمّ انتقل إلى بحث الأحرف المشبهة بالفعل[٤]، ومنها إلى بحث المستثنى[٥]، ثمّ عقد باباً لتمييز المقادير[٦]، وباباً لتمييز الأعداد[٧].

---

(١) محمّد بن السري بن السرّاج (ت٣١٦ هـ) ، **الأصول في النّحو** ، ط (١) ، ت : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م . ج٢ ، ص٢٢٢ ـ ٢٤٧ .
(٢) حسن الملخ ، **التفكير العلمي في النّحو العربي** (م. س) ، ص١٥٣ .
(٣) ابن السرّاج ، **المصدر السابق** ، ج١ ، ص٢٢٢ .
(٤) **المصدر نفسه** ، ج١ ، ص ٢٢٩ .
(٥) **المصدر نفسه** ، ج١ ، ص٢٨٤ .

وممـــا يؤخذ على منهجه ذكره لكثير من أبواب الأصوات والصرف مع النّحو، فقد ذكر الهمز وتحفيفه[١]، والإمالة[٢]، والأبنية وأنواعها[٣]، وكان حق هذه المواضيع أن تذكر مع أبواب الأصوات والصرف . فمفهوم الباب لم يصل بعدُ إلى طور الاستقرار .

الباب عند ابن شقير (ت ٣١٧هـ) ومشكلة الأحكام الإعرابية :

تـــناول ابن شقير في المحلى موضوعات النّحو في قسمين : الأوّل : وجوه الإعراب ، والثانـــي : جمـــل الأدوات . فـــي القســـم الأوّل تناول المنصوبات والمرفوعات والمجرورات والمجزومات ، وبدأ بالمنصوبات " لانّها أكثر الإعراب طرقاً ووجوهاً "[٤] .

والحقيقة أنّ جملة من المشكلات تواجه هذا المسلك في الترتيب :

١. ترتيـــب الأحكام له مسلك آخر، وتعليل آخر وفق التصور النظري العام للنّحو العربي ، فترتيب ابن شقير كان مبنياً على الكثرة وتقديم الفضلة على العمدة .
٢. الفصل بين أحكام الباب الواحد ، كالفصل بين كان وخبرها ، وكذلك اسم إنّ وخبرها .
٣. الـــتوابع التي يلزم من هذا المنهج التكرار فيها، وتوزّع مسائل الباب الواحد على أبواب مختلفة برابط الحكم .
٤. الأساليب ، كأسلوب الاستفهام والنفي والشرط، فأين هي من هذا الترتيب ؟

هذا يعني أنّ الطريقة التي تمثلها ابن شقير لتمثّل مفهوم الباب، كانت قاصرة عن استيعاب كافة الموضوعات النّحوية، وسبباً في التكرار والتشتت .

الباب عند الزّجاجي (ت ٣٣٧هـ) والتداخل اللغوي :

يشـــتمل كـــتاب الجمل مائة وخمسين باباً، إضافة إلى أقسام الكلام التي اعتاد النحاة أن يفتـــتحوا كتـــبهم بهـــا، وقسّم كتابه إلى مجموعة من الأبواب النّحوية التي تعالج قضية العامل كالفـــاعل والمفعـــول، والمبـــتدأ والخبر[٥]، والأفعال[٦]، وما إلى ذلك، ثمّ عرض مجموعة من

---

(١) ابن السرّاج ، **الأصول في النّحو** (م. س)، ج٢ ، ص٣٩٨ .
(٢) **المصدر نفسه** ، ج٣ ، ص١٦٠ .
(٣) **المصدر نفسه** ، ج٣ ، ص١٧٩ .
(٤) أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير (ت٣١٧هـ)، **المحلى في وجوه النّصب** ، ت : فائز فارس ، ط (١) مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م . ص١ .
(٥) أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجاجي (ت٣٣٧هـ) ، **الجمل في النّحو** ، ت : علي توفيق الحمد ، ط (٤)، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م . ص١٠-١٣ .
(٦) **المصدر نفسه** ، ص٢٧ ـ ٣٢ .

الأبواب الصرفية كالتصغير والنسب[١]، ثمّ تناول مجموعة من موضوعات لغوية مثل باب ألف الوصل، وألف القطع، وباب الهجاء، وأحكام الهمزة والمقصور والممدود[٢]، ثمّ عاد إلى الأبواب الصرفية، مثل جمع التكسير وأبنية المصادر[٣]، ثمّ عرّج على بعض الأبواب الصوتية التي تدور حول الإدغام والحروف المهموسة والمجهورة[٤]، وما إلى ذلك .

لقد تناول في كتابه أبواب العربية من نحو وصرف وأصوات، وجمع بين المجاميع اللغوية والنحوية والصرفية مؤخراً الموضوعات الصرفية، فمفهوم الباب عنده ما يزال يغفل العلائق بين الباب وما يليه ويسبقه من الأبواب من وحدة وانسجام .

الباب عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ومرحلة الاستقرار :

يصدر أبو علي الفارسي في ترتيبه لأبواب الإيضاح عن تصور أثر العوامل في المعمولات، فبعد أنْ ذكر مقدمات تعد مدخلاً للكتاب من حيث الكلم وتأليفه، وحدّ الإعراب، وحدّ البناء، وتكلم عن التثنية، والجمع، أدار الكلام على المعربات، وبدأ بباب المرفوعات، وشمل الابتداء، وخبر المبتدأ، والفاعل والفعل المبني للمجهول، والأفعال التي لا تنصرف، ونعم، وبئس، والتعجب[٥]، ثمّ انتقل إلى المنصوبات، فذكر العوامل الداخلة على الابتداء وخبره، وتحدث عن المفعول معه، وله، والحال والتمييز، والاستثناء، وانتقل إلى النداء والترخيم والنفي بلا[٦]، ثمّ تناول المجرورات، فتكلم عن حتى ومذ ومنذ والقسم والأسماء المجرورة بالإضافة[٧]، وانتقل إلى التوابع[٨]. ثمّ يأخذ في إعراب الأفعال مرفوعة ومنصوبة ومجزومة[٩]، ويعقد باباً للمجازاة، ويختم الكتاب بالحديث عن النونين الثقيلة والخفيفة[١٠].

---

(١) الزجاجي ، **الجمل في النحو** (م.س)، ص٣٥ ـ ٤٨ .
(٢) **المصدر نفسه** ، ص٥٠ ـ ٥٨ .
(٣) **المصدر نفسه** ، ص٦١ ـ ٧٥ .
(٤) **المصدر نفسه** ، ص٩٣ ، وانظر : علي بن مؤمن بن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، **شرح جمل الزجاجي** ، ت : صاحب أبو جناح ، د. ط ، القاهرة ، ١٩٨٥م . ص٤٦ . وجمال الدين بن عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، **شرح جمل الزجاجي** ، ت : علي محسن مال الله ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م . ص٤٦ .
(٥) الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، الإيضاح، ت: حسن شاذلي، ط(١)، د.ت، د.م، ١٩٦٩م.ص ١٢.
(٦) **المصدر نفسه** ، ص٤٥ .
(٧) **المصدر نفسه** ، ص٧٠.
(٨) **المصدر نفسه** ، ص٩٠ .
(٩) **المصدر نفسه** ، ص٩٨ .
(١٠) **المصدر نفسه** ، ١٠٥.

نلاحظ أن مفهوم الباب في الإيضاح كان أكثر استقراراً من المؤلفات السابقة عليه، فأبو علـــي الفارسي بدأ بباب المرفوعات؛ لأن الرّفع أقوى من النّصب، وثنى بالنّصب لأنّه أقوى من الجـــرّ، فهو ينطلق من مبدأ قوة الحركات الإعرابية، هذا بالإضافة إلى أنّ المرفوع يكون غالباً عمدة في الكلام بخلاف غيره، وهذا تقدير نظريّ سليم ومنطقي. وبعد ذكر وجوه الإعراب ذكر باب التوابع لأن منها ما يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً فجمعها في باب واحد ينأى بها عن التكرار والتوزع. هذا هو المنطق الكلي الذي يحكم ترتيب مسائل النّحو على أبواب مختلفة، أمّا الباب نفسه، فنلاحظ – مثلاً – انّه بدأ بالمبتدأ قبل الفاعل في باب المرفوعات[١] ؛ لأن المبتدأ هو الأصـــل، فهـــو واقـــع في صدر الكلام ومتقدم في الرّتبة على غيره لفظاً أو تقديراً، والرّفع في الفاعل إنّما كان لأمن اللبس بينه وبين المفعول .

إلا أنّ اللافت للنّظر في تقسيم الكتاب، أن أبا عليّ الفارسي بعد ذكر باب المفعول معه، ولـــــه، والحـــال، والتمييز والاستثناء، ... ثمّ باب الأسماء المجرورة فالتوابع فما لا ينصرف فإعـــراب الأفعـــال وبنائها، وباب التثنية والجمع، يرجع إلى ذكر المنصوبات مرة أخرى تحت عـــنوان: " بـــاب الأسماء المنصوبة "[٢]، بحث فيه المفعول المطلق، والمفعول به، والفعل الذي يـــتعدى إلى مفعولين فثلاثة فالمفعول فيه، ثمّ جمع التكسير، فالتصغير. وهذا يعطي ملمحاً مهماً في ترتيب الإيضاح، هو أن مشكلة المسألة التي واجهت من سبقوه، ما تزال تواجهه بالرّغم من تقـــدّم الزّمـــن ، وتعاقـــب التأليف النّحوي ، وهذا يعني أن الباب وإن كان قد خطا خطوة نحو الاستقرار في عهد أبي علي الفارسي ، إلا أن تمثله وفق منهج علمي يحسن الجمع والتفريق لم يتحقق له بعد .

---

(١) أبو علي الفارسي، الإيضاح (م.س)، ص١٣.
(٢) المصدر نفسه، ص١٠١.

الفصل الأوّل

مدارس ترتيب الأبواب النّحويّة

مدارس ترتيب الأبواب النّحويّة

تباينـــت طرائق النّحاة في ترتيب المادة النّحويّة تبعاً لاختلافهم في تصوّر مفهوم النّحو، الأمر الذي انعكس في مؤلفاتهم التي احتوت فترة زمنية طويلة من عمر التأليف النّحويّ.[1]

واســـتطاعت تلك المؤلفات أن تدلل على تنوّع منهجيّ تحصّلَ لدى النّحاة أثناء ترتيبهم للموضوعات النّحويّة، والذي يمكن تصنيفه وفق مدارس تبويبية تنطلق من أبعاد نظريّة ورؤى منهجية، وبتتبع طرائق الترتيب في أغلب المؤلفات النّحويّة يمكن القول إنّها توّزعت على ثلاث مدارس هي :

١. مدرسة العامل التي تبحث في الجانب النظري من النّحو العربي، وتسعى للكشف عن المؤثر وتدلل عليه بالأثر، وكان لها مع ترتيب المادة النّحويّة مسلكان :

أ. العامل بنوعيه : اللفظي والمعنوي .

ب. الأثر (الحكم الإعرابي) من : رفع ونصب وجرّ وجزم .

٢. مدرسة التقسيم الكلمي التي صنّفت المادة النّحويّة كما تصنّف الوحدات اللّغويّة وفق أقسام الكلام من :

أ. اســـم : وجمعـــت فـــيه الموضوعات النّحويّة التي تخصّ الاسم، كالفاعل، والمبتدأ، وخبره، والمفاعيل، وغيرها.

ب. فعل : وجمعت فيه الموضوعات النّحويّة التي تخصّ الفعل كأقسام الأفعال، والأفعال المتعدية وغير المتعدية، والأفعال المتصرّفة وغير المتصرّفة وغيرها .

ج. حـــرف : وتناولـــت فيه حروف المعاني، وحروف النّصب والجرّ والجزم والعطف وغيرها. ومن النّحاة من أضاف قسماً رابعاً للمشترك بين الاسم والفعل كالأسماء العاملة عمل فعلها.

٣. مدرســـة الترتيـــب الجملي التي انطلقت من التركيب المشتمل للمعنى، وربطت بين الـــنّحو والمعـــنى باعتبار أنّ الجملة أصغر وحدة في الكلام، فراحت تبحث فيها أقساماً وأركاناً .

المبحث الأوّل

مدرسة العامل :

أ- مفهوم العامل :

العامل في العربية : " ما عمل عملاً ما، فرفع أو نصب أو جرّ أو جزم وقد عمل الشيء في الشيء : أحدث فيه نوعاً من الإعراب"[١] .

وعرّفه الرّضي بقوله : " العامل : ما به يتقوّم المعنى المقتضي "[٢] .
وعرفه السيد الجرجاني : بأنّه ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص[٣].

فالعـــامل أمارة تدل على الحكم النّحويّ ، والنحاة تبينوا من استقراء كلام العرب وجود ملازمـــة بيـــن الفعل والفاعل ، فلا ينفك الفعل عن أخذ فاعل ، ولا يكون الفاعل من غير فعل ظاهر أو مقدّر ، ولهذا جعلوا الفاعل معمولاً ، والفعل عاملاً على سبيل تفسير العلاقة التلازمية الشكلية بينهما لا أنّ الفعل العامل مؤثر حقيقي حسّيّ .

ب ـ أصل فكرة العامل عند النّحاة :

قامـــت فكرة العامل على أساس أنّ لكلّ سبب مسبباً، ولكلّ موجود موجداً، ولكلّ معلول علـــة، ولا يصـــح مطلقـــاً أن يكون ثمة حادث بغير محدث، ولا يصح في الذهن أن يكون ثمة مخلوق بغير خالق أو مصنوع بغير صانع .

---

[١] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار الفكر، بيروت، مادة عمل، ج١١، ص٤٧٤ .

[٢] الحسن بن محمّد الأستراباذي (ت٦٨٨هـ)، **الوافية في شرح الكافية**، ت: عبد الحفيظ شلبي،وزارة التراث القومي، سلطنة عُمان، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م. ج١، ص٢٥ .

[٣] السيّد الجرجاني، **التعريفات (م. س)**، ص١٢٦ .

وإذا كان الأمر كذلك فلا يصح أن تكون العلامات الإعرابية بدون عامل أوجدها ، وكما لا يصـــح أن يكـــون للمعمـــول الواحد عاملان ، فكذلك الكلمات المرفوعة ، أو المنصوبة ، أو المجرورة ، أو المجزومة ، يقول عباس حسن : " استقر رأي النّحاة أنّ الحركات الإعرابية وما يتصل بها هي أثر لمؤثر أوجدها ، ولا يتصور العقل وجودها بغيره ، متأثرين في هذا بما تقرر العقـــائد الدينـــية ومجادلات علم الكلام ، من أنّ لكلّ حادث محدثاً ، ولكل موجود موجداً ، ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق ... ، وكما لا يصحّ أن يكون للأثر الواحد مؤثران يوجدانه معـــاً في وقت واحد لا يكون للمعمول الواحد عاملان . قاعدة مطردة ، وحكم عقليّ لا استثناء فـــيه، ومـــا دام الأمر كذلك فرفع آخر الكلمة حيناً ، أو نصبها ، أو جرّها ، أو جزمها ... كلّ أولئك لا بدّ له من محدث ... وأن يستقل المخلوق بخلق نفسه يستحيل "[١].

جـــ ـ البناء النّظري لنظرية العامل :

تنبني نظرية العامل على ثلاث مقدمات أوليّة أساسية :

الأولى : أنّ الكلمة : اسم ، وفعل ، وحرف.

الثانية : أنّ الكلمة : مبنية ، أو معربة .

الثالثة : أنّ العلامات الأصول : ضمة ، أو فتحة ، أو كسرة ، أو سكون .

وتقسم نظرية العامل إلى قسمين رئيسين هما :

١. **العـــامل** : رأى النّحاة أنّ الاسم والحرف لا يستدعيان بالضرورة معمولاً على الدوام ، وأنّ الفعـــل لا يـــنفك عن اقتضاء معمول له ، فقرروا أنّ " أصل العمل للفعل "[٢] ، ويعرف العامل بفقدانـــه التأثـــير عند حذفه ، وقرر جمهور النّحاة أنّ العامل المؤثر نوعان : لفظي هو الأصل الغالب ، ومعنوي وهو الفرع القليل . ومن طبيعة العامل التقدم على معموله أصالة ، ولمّا كان الفعل والمبتدأ عاملين في الفاعل والخبر انبنت الجملة العربية على شكلين :

مسند إليه + مسند = جملة اسمية

مسند + مسند إليه = جملة فعلية

---

(١) عباس حسن، **اللغة العربيّة والنّحو بين القديم والحديث**،دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م. ص١٨٦ ـ ١٨٧ .

(٢) أبو القاسم عبد الواحد علي بن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ)، **شرح اللمع**، ت : فائز فارس، ط(١)، الكويت، ١٩٨٤م.ج١، ص١٥. وعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، **الجمل في النّحو**، ت: يسرى عبد الغني،ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م. ص٥٩ .

لكــنّ جمهور النّحاة لمحوا أن شكلي الجملة - الاسمية والفعلية - متفقان في العنصرين الأساسيين ، ومختلفان في ترتيبهما ، فقرر ابن يعيش أنّ القياس النظري في الفعل أن يكون بعد الفاعل؛ لأنّ الفاعل موضع الكلام ومحوره ، فالأصل النظري للجملة العربية :

مسند إليه + مسند [١]

وعمــل العــامل ينحصــر في الرّفع ، أو النصب ، أو الجرّ ، أو الجزم ، ويُعدُّ الرفع والنصب والجرّ أصل عمل العامل ؛ لأنّ العمل يكون في معمول معرب ، والأصل النظري في المعرب أن يكون اسماً والاسم لا يُجزم، لهذا يقول التاج الإسفراييني " إنّ أصول المعاني بحكم الاستقراء ثلاثة هي : الفاعلية، والمفعولية، والإضافة "[٢] .

٢. **المعمــول** : المعمــول مــتأثر بالعامل لدليلين : العلامة ، والموقع ، فضمة الفاعل علامة ، والفاعلية موقع ، وقد رأى جمهور النّحاة أنّ الاسم لا ينفك عن التأثر بعامل بسبب ما يعتريه من علامات الإعراب الظاهرة أو المقدرة ، وبسبب إعرابه المحلي إن كان مبنياً ، أما الفعل فالأصل فــيه البناء وهو أصل العمل ، والحرف لا يتأثر بالموقع ، ولا يتمتع بالعلامات الإعرابية ؛ لهذا قدّر جمهور النّحاة أنّ الأصل في المعمول أن يكون اسماً ، ويلحق به الفعل المضارع[٣] .

د - أسس التّقسيم وفق نظام العامل :

قامــت أسس التّقسيم وفق نظام العامل ، على ملاحظة الثلاثية التي تتكون منها نظرية العامل ، وهذه الثلاثية هي :

- **العامل** ⟵ **المؤثر**
- **المعمول** ⟵ **المتأثر**
- **الحكم** ⟵ **الأثر**

---

(١) انظر : موفّق الدين علي بن يعيش (ت٦٤٦هـ)، **شرح المفصل**، دار الكتب، بيروت، ١٩٧٢م. ج١، ص٧. و حسن الملخ، **نظريّة التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٠م. ص١٤٥ – ١٤٩. وداود عبده، **أبحاث في اللغة العربيّة**، مكتبة لبنان، بيروت، ص٨٣.

(٢) تاج الدين محمد بن محمّد الإسفرايني (ت٦٨٤هـ)، **فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة**، ت: عفيف عبد الرحمن، إربد، ١٩٨١. ص٤٩٩ .

(٣) انظر : حسن الملخ، **المرجع السابق**، ص١٤٦، و السيد أحمد علي محمد ، **تسليط العامل وأثره في الدرس النّحوي**، ط(١)، دار الثقافة العربيّة، القاهرة، ١٤١١هـ .

وبناءً على هذه الثلاثية ، رتب النّحاة أبواب النّحو وفق مسلكين :

الأوّل : ترتيب الأبواب النّحويّة وفق العامل ، تدليلاً منهم على المؤثر أو ما يسمى بالبنية العميقة، وتنبيهاً منهم على النّحاة من بعدهم أن لا يغفلوا الجانب النظري الذي يتوارى وراء القواعد التعليمية .

فقسموا الأبواب بحسب نوع العامل، فإن كان لفظياً كالفعل يجمعون الموضوعات النّحوية التي يؤثر فيها هذا العامل في باب واحد، وإن كان معنوياً جمعوا الموضوعات النّحويّة التي يؤثر فيها في باب واحد. أو يقسمون العامل إلى أربعة أنواع بحسب أثره مثل : العامل الرافع، والعامل الناصب، والعامل الجار، والعامل الجازم .

الثاني : ترتيب الأبواب النّحويّة وفق الحكم ـ الأثر الحاضر ـ الذي يدلّ على العامل وقسموا هذا الأثر إلى المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم ، فما ارتفع من الموضوعات النّحويّة جعلوه في باب كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، ونواسخ الابتداء، وغيرها ، وكذا ما انتصب، وما جرّ وما جُزم .

وفيما يلي عرض للكتب النّحويّة التي سلكت هذين المسلكين ، وأبدأ بالمسلك الأوّل :

المسلك الأوّل ـ الترتيب وفق العامل (المؤثر) :

- تجليات العامل في كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) :

في الكتاب ملامح رؤية لغويّة ترتسم من خلالها صورة النّحو مفهوماً ومادةً وعلائق منطقية بين مواده وإن لم تكن واضحة أحياناً، وأهمّ ما يميز هذه الرؤية اعتمادها نظرية العامل في ترتيب أبواب النّحو، فحين تكلم سيبويه عن المسند والمسند إليه نظر في الجملة فإذا هي على نوعين : الجملة الفعلية فتكلم عن الأفعال في لزومها وتعديها، وفي بنائها للفاعل والمفعول، وفي تنازعها واشتغالها، وفي إلغائها وتمامها ونقصها ، وفي حذفها وذكرها، وتكلم عن إعمال المصدر والمشتقات وأسماء الأفعال : " هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَ إليه فعل فاعل، ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر ، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العمل ، وما يجري

مـــن الصـــفات التي لم تبلغ أن تكون من القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعـــل المـــتعدي إلى مفعول مجراها ، وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقوَ قوته ، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين والمفعولين ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأســـماء ، ويكـــون لأحداثها أمثلة لما مضى ولم يمضِ ، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين ، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها وليست لها قوة أسماء الفاعلية التي ذكرت لك ولا هذه الصفات ، كما أنّه لا يقوى قوّة الفعل ، وما جرى مجراه وليس بفعل "[١].

ففـــي تنسيق هذه المباحث كان سيبويه ينظر إلى الفعل المذكور في الكلام إن كان البناء علـــيه والإسناد حاصلاً به، وهو لا يكفّ عن طلب المسند إليه مهما يكن نوعه وكائناً ما يكون الأسلوب الذي يدور عليه حتى الاشتغال، أمّا المفعول، فمن الفعل لازم وملغي، ومنه متعدٍ يطلب واحـــداً أو أكـــثر، وإن كان الكلام عن الفعل المبني للفاعل يعقد الباب للمفعول رعاية لحاله قبل تحويـــل الإســـناد إليه، وتفرقة بينه وبين الفعل الأصيل. وألحق كان وأخواتها بالأفعال ذلك أنها ترفع وتنصب كما يرفع وينصب ما تعدى من الأفعال واختصت أنّ مرفوعها ومنصوبها لشيء واحد ، فأجرى الكلام عليها مع عموم الأفعال ، ولما كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، والمعنى معه على تكرار العامل جاء به مع الفعل ، لكنه اقتصر في الحديث عنه هنا على قدر صلة المعنى، فقال : " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ، ثمّ تبدل مكان ذلك الاسم اسماً آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأوّل "[٢] .

ويمكـــن تفســـير التسلســـل الـــوارد في ترتيب العامل الفعلي من التام إلى الناقص إلى المصـــادر والمشتقات ، أنّه بدأ بالتام وهي الحالة المثالية للفعل ، ثمّ نظر في كان وأخواتها فإذا هي من جانب ترفع وتنصب كما يرفع وينصب ما تعدى من الأفعال، ومن جانب آخر هي ذات خصيصة أفردت بها بين الأفعال ذلك أنّ مرفوعها ومنصوبها لشيء واحد ، فأجرى الكلام عليها مع عموم الأفعال ، وكانت بعد الفعل التام لأمر يكمن في ماهيتها ذلك أنّ الفعل التام :

حدث + زمن = فعلاً تاماً

∅ + زمن = فعلاً ناقصاً الناقص ≠ التام

---

[١] سيبويه، **الكتاب** (م. س)، ج١، ص١٣ .
[٢] **المصدر نفسه**، ج١، ص٧٥ .

ثــمّ جــاء الكلام عن عمل المصدر والمشتقات ،وإنّما قدّم المصدر لأنّه أصل الاشتقاق وأتــبعه باســم الفــاعل الدالّ على الحدث المجرد وفاعله فزاد على المصدر بدلالته على فاعل الحــدث ، ولقريــنة الشبه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به أتبع ذكرها بعده فهي تشاركه في الاشــتقاق والدلالــة على الحدث وصاحبه ، وقبولها التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وعملها النصب في الشبيه بالمفعول ، لكنّ اسم الفاعل يدلّ على معنى مجرد حادث يطرأ ويزول ، فليس له صفة الثبوت والدوام كما الحال في الصفة المشبهة ، ولأجل ذا قدمت على اسم المفعول ذلك أنّ الأخــير يــدلّ على معنى مجرد غير دائم ، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى ، كما أسهمت قرينة الموقع في هذا التسلسل فمثلاً :

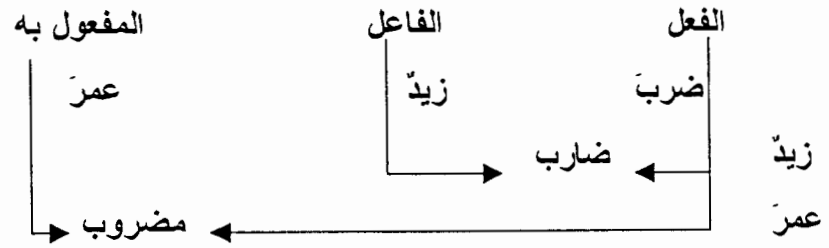

الفــاعل عمدة ، والمفعول فضلة ، فتقدم ما دلّ على معنى العمدة " ضارب " ، على ما دلّ على معنى الفضلة " مضروب " .

ولمــا كان مدار الجمع بين هذه الموضوعات هو العامل ، ذكر سيبويه اسم الفعل لعمله فيما بعده ، لكن من دون أن يتأثر هو بالعوامل بخلاف غيره من المشتقات الأخرى ، فهي تتأثر بــالعوامل الناصبة والجازمة فتخضع في سياق التركيب للأثر وتكون مؤثرة ، أما اسم الفعل فلا يكون إلاّ مؤثراً .

أما النوع الثاني من الجملة فهو الجملة الاسمية ، ودار الكلام فيها عن الابتداء ونواسخه واســتطرد إلى الأدوات التي تجري على شبه منها في العمل . ولعل ذكره لنواسخ الابتداء بعد المبتدأ عائد إلى أنها عوامل في المبتدأ وليست أفعالاً فتذكر مع الأفعال ، ثمّ يتكلم عن كم وكأين وكذا لأنهما يجريان مجرى كم ويتكلم عن التمييز فبينه وبين كم وكأين صلة إذ كلّ مبهم يعوزه البيان .

وفـــي مباحث المنصوبات يدير القول أولاً على الفعل المتروك إظهاره ، كما أداره أولاً علـــى الفعل المذكور في مباحث الأفعال ؛ لأنّ حذف الفعل هنا أعقب منه منصوباً لا يرى معه غيره، فهو حقيق أن ينظر إليه أولاً ، ثمّ إلى المنصوب مع الفعل المذكور ثانياً، والمفعولات هنا هـــي المنصـــوبات حقـــاً، ولها من المعنى والأحكام ما ليس لمفعولات ظنّ وما إليها من بعض الوجـــوه، فهي إذن أحقّ أن تسمى المنصوبات، وأنْ يدور عليها وحدها الكلام، فمضى يقول في الـــتحذير والإغـــراء، وفيما حذف الفعل فيه لأنّه صار بمنزلة المثل عندهم، وفيما ينتصب على إضـــمار الفعل في غير الأمر والنهي، وجعل لبقية المنصوبات مبحثاً تحدث عن المفعول معه، والمفعـــول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، ولما كان المفعول المطلق والمفعول لأجله مصـــدرين تكلم عن المصدر متصرفاً وغير متصرف، ومضافاً وغير مضاف، ومعرفة ونكرة، ومبـــتدأ وخـــبراً، وحالاً، ومفرداً ومثنى، وتكلم عمّا ينتصب انتصابه ويقع مواقعه من الأسماء والصفات .

ثـــمّ يتحدث عن الأساليب التي تعمل فيها الحروف ، فيذكر النداء وما يتفرع فيه ويتصل بـــه، ولا النافـــية للجنس في النكرة، وإلاّ وما بمعناها في الاستثناء، أما موضوع القسم فمرتبط مكانه بما بعده ، وهو توكيد الفعل ، فالفعل يؤكد بالقسم ونوني التوكيد[١].

وهذا كله يكشف عن العلاقة الجزئية التي ترتبط بها موضوعات الباب ، أما عن العلاقة الكلـــية التي احتكم إليها فهي نظرية العامل ، وهذا يعني الجمع بين النّحو ونظريته ، لكن النحاة بعـــد ســـيبويه استثمّروا النّحو لأهداف تعليمية[٢] ، فنمت جوانب الكتاب التعليمية في المؤلفات اللاحقة في حين بقيت الخطوط النظرية تتوارى شيئاً فشيئاً .

- العامل في جمل الزّجاجي (ت٣٣٧هـــ) :

يشـــمل كـــتاب الجمـــل على مائة وخمسين باباً تعالج قضية العامل كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والتوابع وأقسام الأفعال في التعدي والنواسخ وحروف النفي وغيرها .

---

[١] انظر : تفصيلات هذه العلل عند : علي النجدي ناصف، **سيبويه إمام النّحاة**، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٤م. ص١٧٣ – ١٨٠.

[٢] مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، ط(١)، مكتبة لبنان، بيروت، سلسلة لغويات، ١٩٩٩م. ص٦٢.

ففـــي باب أقسام الأفعال التي تتعدى ذكر الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، وما يتعدى إلـــى مفعولين ، ومفعولات ظنّ وأخواتها وفي تأخرها وتوسطها وإلغائها وإعمالها ، وما يتعدى إلـــى ثلاثـــة مفعولين وما يتعدى بحرف خفض وبغير حرف خفض[١] . وكلّ هذه الموضوعات يجمعها عامل واحد هو الفعل المتعدي إليها في كلّ حال .

وفـــي باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية، ذكر المصدر وظرفي الزمان والمكـــان والحـــال[٢] ، ولم يذكر التمييز والاستثناء والمفعول معه والمفعول لأجله، وإنّما ذكر الأربعـــة الأولى لأنّ الفعل يتعدى إليها على اللزوم، والأربعة الأخرى لا تلزم، ألا ترى أنّ كلّ فعل مشتق من المصدر فيه دلالة عليه، وأنّه لا بدّ له من زمان ومكان يكون فيهما، وكذلك لا بدّ للفـــاعل والمفعول من حال يكونان عليها، وأما التمييز فقد لا يكون في الكلام شيء مبهم فيحتاج إلـــى تمييز لذلك لم يذكره وكذلك الاستثناء، قد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه، وكذلك أيضاً المفعول معه قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله وللمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولاً، فيحتاج الفعل إلى مفعول معه وقد لا يكون، وقد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب، فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعول من أجله[٣] .

واتـــبع ذكر باب الابتداء بباب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، ذلك أن هذا الباب يجـــري على نمط من الابتداء ، فقد يرتفع المفعول ويصير الفعل خبره كقولك : " زيدٌ ضربته " ترفع زيداً بالابتداء ، وضربته خبره ، والهاء عائدة عليه ، وكذلك في التثنية والجمع[٤] ، ثمّ ذكر باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار[٥] - كان وأخواتها - والملاحظ أنّ الزّجاجي لم يذكـــر هـــذه الأفعـــال في باب الفعل ، ذلك أنّه يطلق عليها حروفاً لا أفعالاً ، لأنّها لا تدلّ على حـــدث، ولا تضارع الفعل المتعدي ، فضعفت لذلك ، فأشبهت الحروف ، فسماها حروفاً لذلك ، ثـــمّ ذكر باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر[٦] – إنّ وأخواتها - فهذه والتي قبلها من نواسخ الابتداء لذلك اتبعها بباب الابتداء .

---

(١) الزّجاجي، **الجمل في النّحو (م. س)**، ص٢٧ – ٣١ .
(٢) **المصدر نفسه**، ص٣٢.
(٣) انظر : **المصدر نفسه**، ص٣٢ – ٣٥ . وابن عصفور الإشبيلي، **شرح جمل الزّجاجي (م. س)**، ص٣٢٤.
(٤) **المصدر نفسه**، ص٣٩ – ٤٠ .
(٥) **المصدر نفسه**، ص٤١ – ٥٠ .
(٦) **المصدر نفسه**، ص٥١ – ٥٦ .

شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) :

شـــرح المقدمة المحسبة كتاب تعليمي ، يعرض قواعد اللغة العربية في النّحو والصرف والخط ، قسمه المؤلف إلى عشرة فصول رئيسية هي :

الفصل الأوّل : فصل الاسم

الفصل الثاني : فصل الفعل

الفصل الثالث : فصل الحرف

الفصل الرابع : فصل الرّفع

الفصل الخامس : فصل النّصب

الفصل السادس : فصل الجرّ

الفصل السابع : فصل الجزم

الفصل الثامن : فصل العامل

الفصل التاسع : فصل التابع

الفصل العاشر : فصل الخط

وســـبب تقســـيم الكتاب إلى هذه الفصول العشرة أن مدار الكلام لا ينفك من جملتها أو بعضها، فالحاجة إليها داعية إلى معرفتها، فلذلك أخذ المبتدئ بمعرفتها، ولأنّها تسهل عليه كل ما يأتي بعدها[١] .

وواضح من هذا التبويب أنّ المؤلف نظر أولاً إلى الكلمة العربية ، فرأى أنّها تنقسم إلى ثلاثة أقسام ، الاسم ، والفعل ، والحرف . فبدأ بالاسم لكثرة استخدامه في الجملة العربية ، فهو داخل في الجملة الاسمية والفعلية ، والفعل أقل منه استخداماً فهو يخبر به ولا يخبر عنه ، فلذلك ثنّى به ، ثمّ ثلث بالحرف لأنّه يربط بين الاسم والفعل .

بعـــد ذلك نظر إلى الكلمة في الجملة العربية، فلاحظ وجود أربع ظواهر إعرابية فيها، الرفع والنصب والجرّ والجزم، فقدم ما كان من حركات العمد على ما كان من حركات الفضلة.

---

[١] انظر: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، **شرح المقدمة المحسبة**، ت: خالد عبد الكريم، ط(١)، الكويت، ١٩٧٦م، ج١، ص٢ .

ومن معالم نظرية العامل في ترتيب الكتاب فصل الاسم، إذ نجده يبدأ بالأسماء الظاهرة، ويقسمها إلى عشرة أنواع بحسب كثرة الحركات الإعرابية، أي بحسب أنواع الحركات التي يسببها العامل .

فالقسم الأول : ما تدخله الحركات الثلاث مع التنوين وهو الاسم المفرد الصحيح المنصرف .

والقسم الثاني : ما تدخله الحركات الثلاث من غير تنوين، وهو الاسم المضاف إلى غير ضمير المتكلم، أو ما فيه ألف ولام .

القسم الثالث : ما تدخله حركتان، الضمة والفتحة، ولا يدخله الجرّ ولا التنوين وهو الممنوع من الصرف .

القسم الرابع : ما تدخله حركتان مع التنوين، ولا يدخله النصب، وهو جمع المؤنث السالم .

القسم الخامس : ما يدخله النصب مع التنوين، ولا يدخله الرّفع والجرّ، وهو الاسم المنقوص .

القسم السادس : ما يدخله التنوين وحده وهو الاسم المقصور .

القسم السابع : ما لا تظهر فيه الحركات ولا التنوين، بل يعرب إعراباً تقديرياً وهو الاسم المختوم بألف تأنيث مقصورة .

القسم الثامن : أول المعربات بالحروف وهي الأسماء الستة .

القسم التاسع : المثنى .

القسم العاشر : جمع المذكر السالم[١].

ويأتي بعد هذا الفصل الأسماء المضمرة ، وقد أورده المؤلف بعد فصل الأسماء الظاهرة، لأنّ المضمرات مبنيات، فجعل المعرب قبل المبني، خضوعاً لتأثير نظرية العامل .

ويظهر في الفصل الثالث ـ فصل الحرف[٢] ـ أثر العامل، فيقسم المؤلف الحروف إلى ثلاثة أقسام : حروف عاملة، وحروف غير عاملة، وحروف تعمل في حالة ولا تعمل في حالة أخرى. وعندما يتحدث عن الحروف العاملة يقسمها أيضاً بحسب عملها، فالأولى بالتقديم

---

(١) انظر: ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، **شرح المقدمة المحسبة** (م.س)، ج١، ص٢١ ـ٤٥ .
(٢) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٣١ .

الحـــروف الناصـــبة، ثمّ تليها الحروف الجارة ، ثمّ تليها الحروف الجازمة، كصنيعه في ترتيب فصـــول الكـــتاب العشرة الرئيسية، فقد بدأ بفصل الرّفع ، ثمّ النصب، ثمّ الجرّ، ثمّ الجزم ، ولم يـــورد هـــنا فصلاً للحروف التي تعمل الرفع، إذ لا وجود لهذا النوع من الحروف، باستثناء إنّ وأخواتها التي تنصب المبتدأ قبل رفعها للخبر، ولذا أوردها في أوّل فصل الحروف العاملة .

والحروف الناصبة منها ما ينصب الفعل، وما ينصب الاسم، فيجعل ما ينصب الاسم قبل الناصبة للفعل، وهكذا نجده يورد أقسام الحروف العاملة كالتالي :

١. إنّ وأخواتها ، وهي حروف ناصبة للاسم رافعة للخبر .
٢. الحروف الناصبة للفعل .
٣. الحروف الجارة .
٤. الحروف الجازمة مع ما حمل عليها من الأسماء والظروف[١] .

ثمّ يأتي قسم الحروف غير العاملة، وهنا يلجأ المؤلف إلى منهج الكثرة في ترتيبها، فبدأ بأكـــثرها عـــدداً وهي حـــروف الابتداء لأنها خمسة عشر حرفاً، تليها حـــروف العطف لأنها عشرة [٢].

ثـــمّ يأتي قسم الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على صفة أخرى، وهي حروف الـــنداء ، ومـــا الحجازية، ولا النافية للجنس، ونجد في هذا الفصل أنّ طريقة التبويب بناء على نظـــرية العـــامل لا تغيـــب من بال المؤلف، فيورد " ما " قبل " لا "[٣] لأنّ الأولى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والثانية يبنى الاسم بعدها على الفتح، فقدّم المعرب على المبني، وأورد حروف النداء قبلهما لأنّ عددها أكثر .

ومن مظاهر تأثير نظرية العامل في منهج المؤلف إفراده فصلاً خاصاً للعامل تحدث فيه عن العوامل بنوعيها اللفظية والمعنوية ، ويُعدّ هذا الفصل أكبر فصول الكتاب بعد فصل الاسم ، إذ أدخل فيه أكثر أبواب النّحو ، لأنّ الظواهر الإعرابية لا تحدث إلا بعامل .

---

[١] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (م. س)، ج٢، ص٤٥.
[٢] **المصدر نفسه**، ج٢، ص٩٠.
[٣] **المصدر نفسه**، ج٢، ص١٠٢.

كتاب القواعد والفوائد للشوكاني (الخاوراني) (ت ٥٧١هـ) :

قسم الشوكاني كتابه إلى ثلاثة أقسام :

القســم الأوّل : فــي المقدمات وتناول فيه التعريفات وبيان الإعراب والبناء والأسماء والأفعال المعربة ، والمبنية ، وما يتعلق بها من أحكام .

القسم الثاني : في المقاصد ويعني بها العوامل ودرس فيه معظم أبواب النّحو .

القســم الثالث : في اللواحق ودرس فيه بعض الأحكام النّحوية المشتركة مثل الإمالة والتوابع ، والتذكير والتأنيث ، والعدد وبعض أحكام التصريف والإملاء والتصغير والنسب وهمزتي القطع والوصل ، وشرح فيه الحروف غير العاملة.

وختم الكتاب بعشر مسائل مشكلات مثل الفرق بين مَنْ وما، وإذ وإنْ، وإذْ ولمّا.

أما قسم المقاصد فقد شمل أربعة أبواب :

الــباب الأوّل : الرّوافع ، وشمل الأفعال التامة التي ترفع الفاعل والأفعال المجهولة والناقصة ، وأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، والتعجب، والمبتدأ وخبره[١].

الباب الثاني : في النواصب، وشمل الأفعال العاملة التي تنصب خمسة أشياء؛ المفعول المطلق، وظــرف الزمان ، وظرف المكان، والمفعول له والحال[٢]. والنوع الثاني من النواصب الأفعال الخاصــة وهــي الأفعــال الناقصة مثل كان وأخواتها، والأفعال المميز بها، والحروف المشبهة بالأفعــال، والحــروف المشبهة بالمشبهة وهي ما ولا، والحروف التي تنوب مناب الفعل وهي الــواو بمعنى مع، وإلاّ في الاستثناء، وحروف الابتداء، والحروف التي تنصب الفعل المستقبل والأسماء التي تعمل عمل الفعل[٣].

الباب الثالث : في الخوافض ، مبتدئاً بالاسم المضاف ثمّ الحرف[٤].

---

(١) أبو الحسن محمد بن الخاوراني الشوكاني(ت٥٧١هـ)، **كتاب القواعد والفوائد في الإعراب**، ت: عبدالله بن محمد الخثران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م. ص٦١ – ٧١.

(٢) **المصدر نفسه**، ص٧٥ – ٧٨.

(٣) **المصدر نفسه**، ص٨٤ – ١٠٩.

(٤) **المصدر نفسه**، ص١١٥.

الباب الرابع : في الجوازم[١] .

فـالمؤلف احـتكم إلى العامل في ترتيب أبواب قسـم المقاصد فبدأ بالعامل الرافع وهو أقواهـا ومرفوعه واقع عمدة في الكلام، ثمّ الناصب، فالخافض، فالجازم، والملاحظ أنّ الفاعل تقـدّم علـى المبـتدأ وخبره في الذكر في باب الرفع، وهذا يشير إلى أنّ أصل المرفوعات عند الشـوكاني الفـاعل ثمّ نائبه؛ لأنّه يخلفه عند حذفه، والعامل فـي الفاعل لفظي وهـو الفعل أو شـبهه، بخلاف عامل المبتدأ المعنوي وهو الابتداء، والعامل اللفظي أقوى مـن المعنوي، بدليل أنّـه يـزيل حكـم المعنوي والرّفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هذا في المبتدأ، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدم ما هو أصل على الفرع .

ويمكن أنْ يستخلص من ترتيب الشوكاني لباب النواصب وبخاصة الحروف التي تنوب مـناب الفعـل بعضُ آرائه النّحوية، إذ ذكر ضمن هذه الحروف الواو التي بمعنى مع، وإلا في الاسـتثناء، وحـروف الـنداء، كأنّ الرأي عنده أنّ العامل في المفعول معه الواو، والعامل في المسـتثنى إلاّ، والعـامل فـي المنادى حرف النداء، فهي فرع علـى الفعل في العمل، لذا كان موقعهـا في آخر المنصوبات، وهذا يكشف عن رؤية للمؤلف تربط بين تفسير القضايا النّحويّة وموقعها في الترتيب والتبويب .

كتاب المصباح في النّحو للمطرزي (ت ٦١٠ هـ) :

توّزعت الأبواب النّحويّة في كتاب المصباح وفق أنواع العامل اللفظية والمعنوية ، فجاء الكتاب على خمسة أبواب:

الباب الأوّل : في المصطلحات النّحويّة : تعريف الكلمة والاسم والفعل والحرف، وعلامات كلّ مـنها ، ثـمّ عقد فصلاً للإعراب، وبيّن مواضع الإعراب بالحروف، وقسّم الأسماء إلى معرب ومبني[٢].

---

[١] الشوكاني ، القواعد والفوائد (م. س)، ص١٢٣ .

[٢] أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي (ت ٦١٠ هـ)، **المصباح في النّحو**، ت: مقبول علي، قدّم له: عماد الدين خليل، ط(١)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٩٣م. ص١٠ ـ ٤٥ .

الـــباب الثانـــي : وفيه تحدث عن العوامل اللفظية القياسية والسماعية ، وقدّم القياسية لاطّرادها ولأنّ الفعل منها هو الأصل في العمل وهي سبعة : الفعل ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، المصدر ، الاسم المضاف ، الاسم التام ، وذكر مرفوعات الاسم ومنصوباته[١] .

الباب الثالث : وشمل:

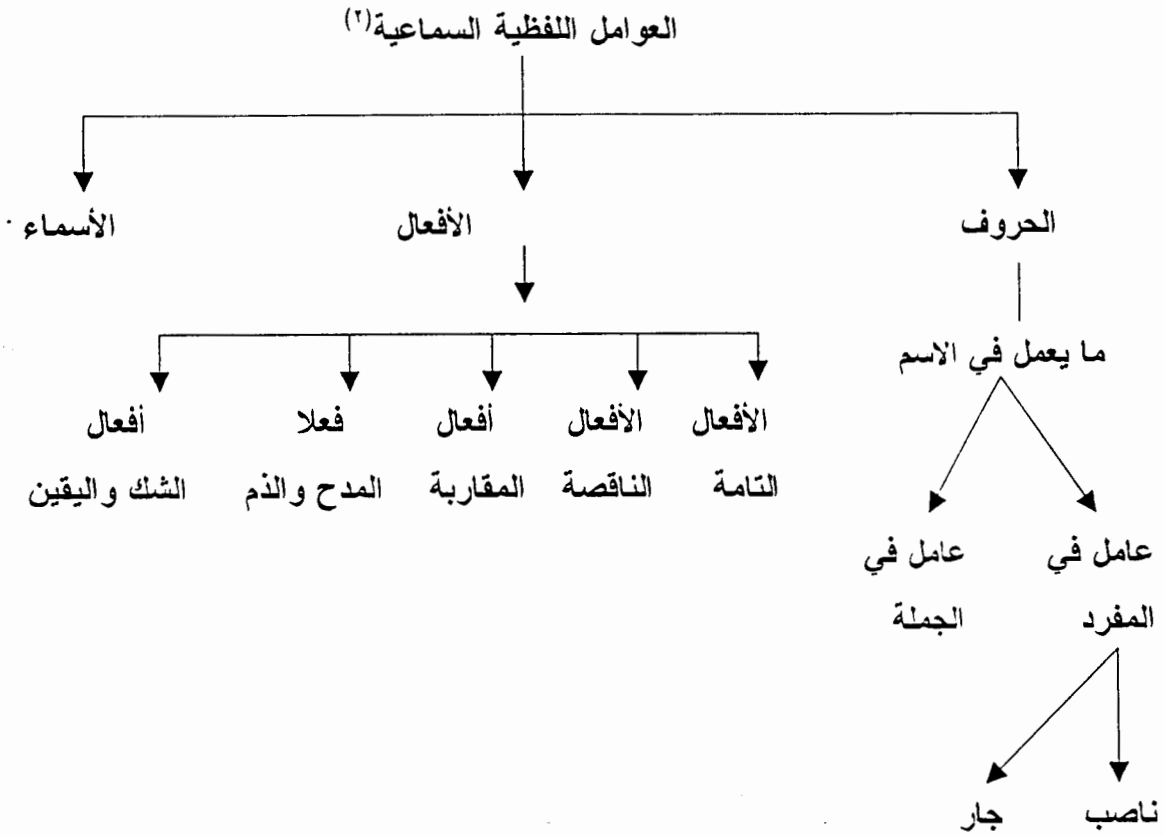

الباب الرابع :

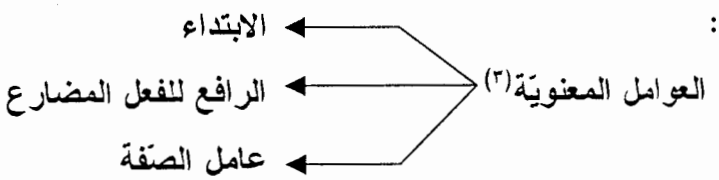

أمّا **الباب الخامس** فكان في فصول العربيّة[٤]، وهي أربعة فصول :

الأوّل : في المعرفة والنكرة

الثاني : في التذكير والتأنيث

---

(١) المطرزي، المصباح في النحو (م. س)، ص٤٥ – ٥٥ .
(٢) **المصدر نفسه**، ص٥٨ – ٦٣ .
(٣) **المصدر نفسه**، ص٩٠ – ٩٦ .
(٤) **المصدر نفسه**، ص٩٧ – ١٠١ .

الثالث : في التوابع

الرابع : الإعراب الأصلي وغير الأصلي ، والإعراب الصريح وغير الصريح .

وختم الكتاب بخاتمة عن إضمار العوامل .

إنّ الفارق الذي تميّز به كتاب المصباح، هو أنّ طريقة ترتيب موضوعاته النّحوية كانت وفق نوع العامل اللفظي ثمّ المعنوي، بخلاف الكتب السابقة التي كانت تعتمد أثر العوامل في الأحكام الإعرابية الأربعة .

الفصول الخمسون لابن معطي (ت ٦٢٨هـ) :

جاء كتاب الفصول في خمسة أبواب ، تناول في الباب الأوّل الموسوم بمقدمة هذا الفن من الأصول بيان الكلام والكلم، وما يأتلف من الكلام، وحدّ الاسم، والفعل والحرف ، وعلامات كل منها، وفي بيان الإعراب والبناء، وإعراب الاسم المتمكن ، وإعراب الفعل المضارع وبنائه، وبناء الاسم وفيما تبنى عليه الكلمة .

وتحدّث في الباب الثاني عن أقسام الأفعال في لزومها وتعديها وتصرّفها ونقصانها، وإضمارها، وفي الباب الثالث تناول ما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال كالعامل في المبتدأ والخبر، والحروف الناسخة، والحروف الناصبة والجازمة، وحروف النداء والجرّ وغيرها.

وجعل عنوان الباب الرابع النكرة والمعرفة، فتناول أنواع المعارف، وذكر التنازع والتوابع[١]. أما الباب الخامس فتناول فيه فصول متفرقة كالعدد، والمذكر والمؤنث، والنسب، والتصغير ، والإحالة والهجاء، والتصريف، والوقف والحكاية والإدغام[٢].

ويمكن توضيح فكرة العامل في ترتيب الكتاب بعرض محتويات الباب الثاني – أقسام الأفعال –[٣] :

الفصل الأول : في أقسام الأفعال عقلاً إلى الأزمنة.

---

[١] ابن معطي، الفصول الخمسون (م . س)، ص١٤١ .
[٢] **المصدر نفسه**، ص١٥٠.
[٣] **المصدر نفسه**، ص٣٥ ـ ١٠٥ .

الفصـــل الثانـــي : فـــي بيان حالة الفعل مع الفاعل، وفي هذا الفصل تكلم على إعراب الأفعال وبنائها.

الفصل الثالث : فيما يتعدى إلى مفعول واحد، وعالج فيه الفاعل .

الفصل الرابع : فيما يتعدى إلى مفعولين، وفيه تكلم على ظنّ وأخواتها .

الفصل الخامس : فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

الفصل السادس : في الفعل الذي لم يسمّ فاعله، تكلم فيه عن نائب الفاعل .

الفصل السابع : في الأفعال غير المتصرفة. وجعل هذا الفصل ثلاثة أقسام :

- الأول : نعم وبئس
- الثاني : حبذا
- الثالث : فعلا التعجب

الفصل الثامن : في الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر – كان وأخواتها – .

الفصل التاسع : فيما يتعدى إليه جميع الأفعال، المتعدي وغير المتعدي، وفي هذا الفصل تكلـــم على المصدر وظرفي الزمان والمكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمشبه بالمفعول، والمفعول معه، والمفعول به.

الفصـــل العاشر : فيما يرتفع بفعل مضمر أو ما ينتصب به وفي هذا الفصل تكلم على شيء من الفاعل ، والتحذير والإغراء.

ففـــي هـــذا الباب تناول جميع الموضوعات النّحويّة التي كان عاملها الفعل على جميع صـــوره وأشـــكاله التي يأتي عليها . وهذا ما جعل ابن معطي ينأى عن عمل عنوانات مستقلة لأبـــواب الفاعل والنائب عنه، والحال والتمييز، والاستثناء والمفاعيل والظروف، وكذلك لأبواب المبـــتدأ والخبر حيث عالجه تحت عنوان " العامل في المبتدأ والخبر "[١] في الباب الثالث الذي جاء عنوانه " ما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال "[٢] . الذي تحدث فيه عن العوامل المعـــنوية والحـــروف العاملة والمشبهة بما عمل، والحروف الخافضة وحروف النداء والأسماء العاملة عمل الفعل وأسماء الأفعال[٣] .

---

[١] ابن معطي، الفصول الخمسون (م . س)، ص٩٨ .
[٢] **المصدر نفسه**، ص٨٥ .
[٣] **المصدر نفسه** ، ص١٣١ .

١- علل الترتيب :

أ. علّة اتحاد العامل :

ويلـــزم مـــن هذه العلة الجمع بين الموضوعات النّحويّة التي اتحد نوع العامل فيها فعلاً كـــان أم حـــرفاً...، سواء أحدث فيها رفعاً أم نصباً أم جراً، ففي تفصيل مباحث الفعل في كتاب ســـيبويه تكلـــم عـــن الأفعال في لزومها وتعديها، وفي بنائها للفاعل والمفعول ، وفي تنازعها واشـــتغالها، وفي تعليقها وإلغائها، وفي تمامها ونقصانها، وفي حذفها وذكرها، وتكلم عن إعمال المصـــدر والمشتقات وأسماء الأفعال، ونلاحظ أنّه يعقد الأبواب للفاعل أو المفعول، ولكنّه يدير الكلام فيها على حال من أحوال الفعل نفسه، وأحياناً يعقدها للفعل ويدير الكلام عليه، فمن الأوّل قوله : " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخـــر، وذلـــك قولك : " حسب عبدالله زيداً بكراً "، ومن الآخر قوله : " هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى فهي ظننت وحسبت وخلت "[١] .

وكذلك عندما أورد الحديث عن البدل مع الفعل ، ذلك أنّ العامل في البدل هو العامل في المـــبدل منه : " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثمّ تبدل مكان ذلك الاسم اسماً آخر فيعمل فيه كما عمل في الأوّل ، ذلك قولك : " رأيت القوّم أكثرهم"...و"رأيت بني عمك ناساً منهم " [٢].

وتكلـــم بعد هذا على إعمال المشتقات والمصدر وأسماء الأفعال ، لأنّ الكلام معها على معـــنى الفعل وأثرها فيه كأثره ، وهذا ما جعل المطرزي يجمع بين الفعل واسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول ويذكر مرفوعات الفعل ومنصوباته[٣] .

ويظهر في الفصل الثالث من شرح المقدمة المحسبّة وهو فصل الحرف أثر اتحاد العامل فالمؤلف يقسّم الحروف إلى ثلاثة أقسام :

١. حروف عاملة .
٢. حروف غير عاملة .
٣. حروف تعمل في حالة ، ولا تعمل في حالة أخرى .

---

[١] سيبويه، **الكتاب** (م. س)، ج١، ص٥٨ – ٦١ .
[٢] **المصدر نفسه**، ج١، ص٧٥.
[٣] المطرزي، المصباح في النحو (م. س)، ص٥٥ .

وقسم الحروف العاملة بحسب عملها إلى :

١. **الحروف الناصبة .**

٢. **الحروف الجارة .**

٣. **الحروف الجازمة** [١].

ولمّـا تحدث عن الحروف غير العاملة في حالة والعاملة في أخرى، تناول النداء، وما الحجازية، والجامع بين هذه الموضوعات في هذا الفصل هـو عامل الحرف ، كما كان الجامع في فهرس الفعل في كتاب سيبويه بين الموضوعات المختلفة الفعل، وهذا الفعل جعل ابن معطي يجمـع بيـن الموضوعات المختلفة كالتعدي واللزوم، وأقسام التعدي، والأفعال غير المتصرفة، والأفعـال الناقصـة، والمصـدر وظرفـي الزمان والمكان، والحال والتمييز، والمفعول معه، والمفعول له، والتحذير والإغراء، في باب واحد سمّاه أقسام الأفعال[٢] .

ب. علّة الأولى :

علّة الأولى تفسر تقديم بعض الموضوعات النّحويّة على بعض، أو ذكرها دون غيرها، ففي مباحث المنصوبات في كتاب سيبويه يدير القول أولاً على الفعل المتروك إظهاره، كما أداره أولاً علـى الفعـل المذكور في مباحث الأفعال، لأنّ حذف الفعل هنا أعقب منه منصوباً لا يُرى معه غيره، فهو حقيقي أن ينظر إليه أولاً ثمّ إلى المنصوب مع الفعل المذكور ثانياً، والمفعولات هـنا هي المنصوبات حقاً ولها من المعنى والأحكام ما ليس لمفعولات ظنّ وما إليها من بعض الوجـوه، فهـي أحـق أن تسمّى المنصوبات، وأن يدور عليها وحدها الكلام. فمضى يقول في الـتحذير والإغراء، وفي حذف الفعل فيه صار بمنزلة المثل عندهم، وفيما ينتصب على إضمار الفعل في غير الأمر والنهي، حتى إذا بلغ القول منتهاه عاد مرة أخرى للمنصوبات وفصّل القول في المفعول معه والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه .

ولمّـا كـان المفعـول المطلق والمفعول لأجله مصدرين، والمصدر مشترك الاستعمال متـنوّع الحال والإعراب، تكلّم عنه متصرفاً وغير متصرف، ومضافاً وغير مضاف، ومعرفة

---

[١] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (م. س)، ج١، ص٥٠.

[٢] ابن معطي، **الفصول الخمسون (م. س)**، ص٩١ – ٩٢.

ونكـــرة، ومبـــتدأ وخـــبراً، وحالاً، ومفرداً ومثنى، وتكلّم عما ينتصب انتصابه ويقع مواقعه من الأسماء والصفات في بعض هذه المواطن .

وفي باب التوابع تكلّم عن موافقتها للمتبوع في حال جرّه، ولهذا مهّد للكلام عليها بالكلام عن الجرّ، كأنّه رأى أن الإتباع على عامل الجرّ أولى بالبيان لأنّه حرف، فإذا تبعت معه تبعت مع الفعل من باب أولى .

وتـــناول الزّجاجي في باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية ذكر المصدر وظرفـــي الزمان والمكان ، والحال ، ولم يذكر التمييز والاستثناء ، والمفعول معه ، والمفعول لأجلـــه، وإنّمـــا ذكر الأربعة الأولى ؛ لأنّ الفعل يتعدى إليها على اللزوم ، والأربعة الأخرى لا تلـــزم ، " ألا ترى أنّ كلّ فعل مشتق من المصدر فيه دلالة عليه ، وأنّه لا بدّ له من ذكر زمان ومكان يكونان فيه، ولا بدّ للفاعل والمفعول من حال يكونان عليها ، أما التمييز فقد لا يكون في الكـــلام ما هو مبهم ، والاستثناء قد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه ، وقد لا يكون للفاعل أو المفعول ما يصاحبهما فلا تحتاج للمفعول معه ، وقد لا يقع فعل الفاعل لسبب فلا تحتاج لمفعول مـــن أجلـــه "[١] . فذكر الزجاجي ما يحتاجه الفعل وترك ما لا يحتاجه لأنّ ذكر الأوّل أولى إذ تعدى الفعل إليه على اللزوم .

ونجد ابن بابشاذ يورد " ما " قبل " لا " في قسم الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على صفة أخرى[٢] ، ذلك لأنّ "ما " ترفع الاسم وتنصب الخبر، و " لا " يبنى الاسم بعدها فقدم المعرب وهو أولى بالذكر حسب ما تقتضيه نظرية العامل .

جـــ. علّة الشبه :

وهـــي فـــرع علـــة الحكـــم فـــي تفسير الحكم الإعرابي ، وهذه العلة تفسر الجمع بين موضوعات نحويّة لقرينة المشابهة بينها، فسيبويه يجمع في مباحث الفعل المصدر واسم الفاعل والصـــفة المشـــبهة به[٣] وغير ذلك من المشتقات ، ذلك أنّ أصل العمل للفعل ، فوجد شبهاً بين الفاعل والفعل المضارع فقيل : مطلق الشبه ، وقيل : إنّه جرى على الفعل في حركاته وسكناته وعـــدد حروفه ، وقيل : لأنّه وافقه في المعنى ودلالة الزمن ، وهي العلة نفسها التي تجمع بين

---

(١) الزّجاجي، الجمل في النحو (م. س)، ص٣٢٤.
(٢) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (م. س)، ج١، ص٥٠ .
(٣) سيبويه، **الكتاب (م. س)**، ج١، ص١٣.

المصـــدر العـــامل والفعـــل ، ويمكن أن يلحق باسم الفاعل الصفة المشبهة به فهي تشاركه في الاشتقاق والدلالة على الحدث وصاحبه وقبولها التثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

وفـــي إلحاق الشوكاني الأفعال الناقصة بالأفعال التامة[١] استثمّار لعلة الشبه ، فهي تشبه الفعـــل الحقيقـــي من حيث اللفظ وقبول علامات الفعل . وكذلك في إلحاق النحاة لا العاملة عمل لـــيس فهـــي لا تشبه الفعل في شيء ، ولكنّها تشبه ليس التي تشبه الفعل الحقيقي في المعنى ، وكذلك لا النافية للجنس مشبهة بإنّ [٢]، وأنّ - بعد الاختصاص - مشبهة بالفعل لأنّها على ثلاثة أحرف مبنية تعمل عمل معناها من الأفعال .

وعلـــة الشـــبه قـــياس يبـــتدعه النّحويّ تنبيهاً على علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح [٣]، وتفسيراً لظاهرة الاشتراك بين الأصل وهو الفعل والفرع وهو الاسم والحرف، فقد قـــال الصبان عن علة الشبه بين ما الحجازية وليس : " تلك المشابهة جامع القياس، إذ لا قياس مع النص "[٤] .

د. علّة الكثرة :

قسّم ابن بابشاذ كتابه إلى عشرة فصول كان منها : الفصل الأوّل في الاسم، والثاني في الفعـــل، والثالـــث في الحرف[٥]، وبدأ بالاسم لكثرة استخدامه في الجملة العربيّة، فهو داخل في الجملة الاسمية والجملة الفعلية، والفعل أقل منه استخداماً فهو يخبر به ولا يخبر عنه، فلذلك ثنّى به، ثمّ ثلث بالحرف لأنّه يربط بين الاسم والفعل .

---

(١) انظر: الشوكاني، **كتاب القواعد والفوائد (م. س)**، ص٦١ – ٧١. وأبو عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري (ت٤٩٠ هـ)، **ثمّار الصناعة في علم العربية**، ت: حنا حداد، ط(١)، منشورات وزارة الثقافة، الأردن، ١٩٩٤م. ص٣٨ – ٣٩.

(٢) ابن بابشاذ، **شرح المقدمة المحسبّة (م. س)**، ج١، ص٢١٧- ٢١٩.وابن معطي، **الفصول الخمسون (م. س)**، ص٩٢ .

(٣) محمد حسن عبد العزيز، **القياس في اللغة**، ط(١)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٥م. ص٢٠.

(٤) محمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، ط(١)، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م. ج١، ص٣٦٣.

ثـمّ نظـر إلى الكلمة في الجملة العربيّة، فلاحظ وجود أربع ظواهر إعرابية فيها، هي الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم، فقدّم النصب على الجرّ[١]، لأن النصب كثير .

وفـي ترتيـبه لقسم الحروف غير العاملة يلجأ إلى مبدأ الكثرة ، فبدأ بأكثرها عدداً ، ثمّ الأقـل عـدداً ، حيث بدأ بحروف الابتداء لأنّها خمسة عشر حرفاً ، تليها حروف العطف لأنّها عشرة[٢]، وهكذا .

وقـدّم المطـرزي العوامل اللفظية القياسية على العوامل السماعية[٣] لاطرادها ، ولأنّ الفعل منها وهو الأصل في العمل .

٢- ترتيب العامل والباب الأنموذج :

إنّ ترتيـب الموضـوعات النّحويّة تبعاً للعامل المؤثر فيها ، يخدم الدرس النّحويّ من جوانـب عديدة، ذلك أنّ هذا التقسيم يوضح الجانب النظري للنحو ويؤطره، ويلقي الضوء على جهـودٍ واعيةٍ للنحاةِ الأوائل، جهودٍ حاولت تمثّل فكر عام يحتكم إليه النّحو ويرتسم من خلاله، فـراحوا يستدلون بالحاضر على الغائب، والظاهر على الباطن، ويبحثون في العلل والأسباب، فالعامل صاغ دليلاً ذهنياً جدلياً يستند إليه النّحو في القاعدة والحكم.

وقـد تبين لنا من تلك الموضوعات أنّ ترتيب النحاة لموضوعات النّحو ضمن منهج العامل قام على نوعين :

١. تقسـيم العـامل بحسـب أنواعه من لفظي ومعنوي ،وجمعوا في كلّ نوع ما يتصل به من الموضوعات النّحويّة كما فعل المطرزي وابن معطي .

٢. تقسـيم العـامل بحسـب الأثر الذي يتركه فجاء العامل على أربعة أقسام : العامل الرافع ، والعـامل الناصب ، والعامل الجارّ ، والعامل الجازم ، ووزعوا الأبواب النّحويّة بناء على ذلك الأثر . كما فعل ابن بابشاذ .

وهـذا تقسـيم منطقـي سليم، وفيه دلالة واضحة على حرص النحاة على ربط الدرس الـنّحويّ بإطـاره النظري والكشف عن بنيته العميقة ، ونلمح فيه بعضاً من شروط الباب التي

---

(١) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة (م. س)، ج١، ص٤٦.
(٢) **المصدر نفسه** ، ج٢، ص٩٠ .
(٣) المطرزي ، المصباح في النحو (م. س)، ص٥٨.

تسعى إلى تحقيق نوع من الانسجام ، والتناسق بين موضوعات ومسائل الباب الواحد ، فما قام به هؤلاء النحاة من محاولة الجمع بين الموضوعات المتشابهة في نوع العامل أو عمله وجعلها في باب واحد ما هو إلاّ طلب لذلك الانسجام والوحدة العضويّة بين المسائل النّحويّة .

لكن السبيل لم يستقم ، ذلك أنّ الترتيب وفق مقتضى العامل أفرز عدداً من الظواهر التي أخلّت بالباب مفهوماً وشروطاً ، من بين هذه الظواهر :

١. تكـــرار بعـــض المســـائل النّحويّة : ففي كتاب سيبويه تناول موضوع الابتداء في أكثر من موضـــع ، إذ عرّفه على شكل قاعدة كلّية في الجزء الثاني فقال : " فالمبتدأ كل اسم ابتدى ليبنى عليـــه كـــلام ، والمبـــتدأ والمبنى عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه ، فالمبتدأ الأوّل والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه ... وذلك قولك : (عبدالله منطلق)[١] . وفي الجزء الأوّل كان الحديث عن علاقة المبتدأ والخبر بالتعريف والتنكير ، وذكر شيئاً من حالات الابتداء بالـــنكرة كالدعاء[٢] . وتحدّث في موضع آخر عن علاقة الخبر بالطلب[٣] ، وتحدّث عن بعض حالات حذف الخبر جوازاً [٤]، وجاء بمسألة من مسائل حذفه في الجزء الثاني[٥] ، وذكر مسألة في الخبر بعد لولا في الجزء الثاني[٦] .

وكذلك الحال عند ابن بابشاذ ، ففي فصل الحرف نجده يتحدث عن حروف العطف[٧] ، ثـــمّ يوردها مرة أخرى في فصل عطف النسق[٨] ، ويذكر كان وأخواتها في ثلاثة مواضع ، في فصـــل الـــرّفع[٩] ، وفصـــل النصب[١٠] ، وفصل العامل[١١] ، وابن معطي تكلّم عن الفاعل في الفصـــل الثالـــث تحت عنوان " ما يتعدّى إلى مفعول واحد " ، ثمّ أعاد شيئاً من بابه في الفصل العاشر عند الكلام على ما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به ، وكذلك إنّ وأخواتها .

---

(١) سيبويه، **الكتاب** (م. س)، ج٢، ص١٢٦ – ١٢٧ .
(٢) **المصدر نفسه**، ج١، ص٣٢٨ – ٣٣٤ .
(٣) **المصدر نفسه**، ج١، ص١٣٨ .
(٤) **المصدر نفسه**، ج١، ص١٤١.
(٥) **المصدر نفسه**، ج٢، ص١٣٠ .
(٦) **المصدر نفسه**، ج٢، ص١٢٩ .
(٧) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (م. س)، ج٢، ص٤١.
(٨) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٦١.
(٩) **المصدر نفسه**، ج١، ص٤٧.
(١٠) **المصدر نفسه**، ج١، ص٥٨.
(١١) **المصدر نفسه**، ج٢، ص ٦٤ – ٦٥ .

٢. إغفال بعض الأبواب النّحويّة : ويتضح ذلك في شرح المقدمة المحسبّة فالمؤلف يقسم الكتاب إلـــى عشـــرة فصول ، وهذا التقسيم جعله غير قادر على إيراد جميع ما يحتاج إليه المتعلم من مـــبادئ الـــنّحو ، لأنّ بعـــض الأبواب لا تدخل ضمن هذه الفصول العشرة ، ولذلك لا نجد في الكتاب ـ مثلاً ـ باب العدد، ولا باب التكسير.

٣. إيـــراد بعـــض الأبواب النّحويّة في غير مواضعها : فسيبويه يجمع بين بابي التعجب واسم التفضيل مع أن الأول داخل في الأفعال والثاني في الأسماء[١] ، وابن بابشاذ يحسنُ بالحاجة إلى إيـــراد بعض الموضوعات النّحويّة فيدخلها في أحد الفصول قسراً ، فيتحدث عن المعارف بعد حديـــثه عـــن اســـم الإشـــارة، ويذكر معللاً أنّه لما ذكر أنّ أسماء الإشارة معارف أجمل جملة المعارف حتى تعرف[٢] ، وعندما يورد باب التنوين بعد أسماء الأفعال يقول محتجاً : " فإنّه لما ذكر التنوين في فصل أسماء الأفعال سيق معه جملة ما يأتي عليه التنوين "[٣] .

٤. تضـــخم الـــباب النّحويّ : هناك من النحاة من ضمّ جميع الموضوعات النّحويّة التي عاملها الفعـــل ســـواء أكان مؤثراً فيها بالرّفع أو النصب في باب واحد ، ففي فصول ابن معطي جعل عنوان الباب الثاني منه أقسام الأفعال وتكلّم فيه عن أقسامها بحسب الأزمنة ،وإعرابها وبنائها ، وفي حالة الفعل مع الفاعل ، وفيما يتعدى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة ، وتكلّم عن الفعل المبني للمجهـــول ، والأفعـــال غـــير المتصرّفة ، والأفعال الناقصة ، وتكلّم عن المصدر والظرف من الـــزمان والمكان ، والحال والتمييز والمستثنى ، والمشبه بالمفعول ، والمفعول معه ، والمفعول له، وتكلّم عمّا يرتفع بفعل مضمراً وينتصب به وتناول التحذير والإغراء ، ممّا جعل الباب يأتي على عشرة فصول[٤] .

---

(١) سيبويه، **الكتاب** (م. س)، ج٢، ص١٤٣ ـ ١٤٦، وانظر: عدنان محمد سليمان، **التوابع في كتاب سيبويه** (م. س)، ص١٠٦، ومهدي المخزومي، **الخليل بن أحمد ـ أعماله ومناهجه** (م. س) . ص٢٢٢ .

(٢) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (م. س)، ج١، ص٢١.

(٣) **المصدر نفسه**، ج١، ص٢٤.

(٤) ابن معطي، الفصول الخمسون (م. س)، ص٩٢.

المسلك الثاني - الترتيب وفق الحكم الإعرابي

١. حقيقة الإعراب وشروطه :

الإعـــراب معنى يوجبه ائتلاف الاسم مع وحدات لغويّة أخرى سمّاها النحاة عوامل ، وهذا يفتح الـــباب لاعتبار نظر النحاة العرب في الإعراب ضرباً من حصر قوانين ائتلاف الكلم التي تنتج كلامـــاً مقـــبولاً في لسانهم ، وهذا يعني أن مهمة الإعراب هي حصر القوانين الميسرة لائتلاف ثوابت المضمون .

والعلامة الإعرابية كلمة، أي : وحدة دُنيا دالة يدّل جزء لفظها على جزء معناها ، شأنها فـــي ذلـــك شـــأن الأعلام والوحدات الصرفيّة أو المعجمية الأخرى . وقد صرح بذلك الرضي الأســـتراباذي حيـــن قال : " إن قيل : إنّ في قولك مسلمان ومسلمون وبصريّ وجميع الأفعال المضـــارعة جزء لفظ كلّ واحد منها يدلّ على جزء معناه ... وكذا تاء التأنيث في قائمة ، ولام التعريف ... فيجب أن يكون لفظ كلّ واحد منها مركباً وكذا المعنى ، فلا يكون كلمة بل كلمتين، فالجواب أنّ جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ... وكذلك الحركات الإعرابية "[١] .

وأورد الجرجانـــي الشـــرائط المبيـــنة لحقيقة الإعراب المانعة لالتباسه بغيره في إطار تفسيره لقول أبي علي الفارسي : " الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل "[٢] .

وأول هذه الشرائط :

أنّ الإعـــراب ليس الحركة نفسها أو الحرف، وإنما اختلاف الحركة بسبب حلول غيرها محلها اختلافاً يقترن به تغيّر مطرد في المعنى يقول : " فإذا قيل لك في قولك "جاءني زيدٌ " ما الإعراب؟، فقل اختصاص الضمة بهذه الحال، ومعنى الاختصاص أنّها تزول في قولك : " رأيت زيـــداً "، وكـــذا الفتحة تزول في قولك: " مررت بزيد " فكلّ واحدة منها قد خُصّت للدّلالة على معنى، فهي تزول بزوال ذلك المعنى، وتأتي صاحبتها الموضوعة للمعنـــى وكذلك تأتـــي الثالثة للمعنى الثالث "[٣].

---

(١) الرّضي الأستراباذي، **الوافية في شرح الكافية (م. س)**، ج١، ص٢٥ – ٢٦. وانظر: عبد القادر المهيري، **مفهوم الكلمة في النحو العربي**، حوليات الجامعة التونسيّة، العدد ٢٣، ١٩٨٤م. ص٣٩.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ت: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م. ج١، ص١٠١ – ١٠٢.

(٣) **المصدر نفسه**، ج١، ص٩٨.

الشرط الثاني : أن يقع الاختلاف في آخر الكلمة .

الشـــرط الثالـــث : أن يكون هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل التي تأتلف معها هذه الكلـــم ، وأغلب هذه العوامل لفظية أي هي كلم أخرى تأتلف مع الكلم وينشأ عن ائتلافهما تغيّر في أواخر الثانية يكون دالاً على معنى مخصوص ويزول بزواله ، وقد لخص النّحاة هذا الشرط المهم في تمييزهم بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء ، ولما وجدوا هذه الحركات دالة على معان وصـــار اختلافها علماً لاختلاف المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة، جعلوا لها في هذا الحدّ أســـماء مفردة ... فإذا قلت رفعت الاسم فكأنك قلت ضممته ضمة أردت بها الدلالة على المعنى المخصـــوص، فالـــرفع إذاً اسم للضمة المختصة بحال معلومة ودلالة مخصوصه، وكذا النصب والجرّ اسمان للفتح والكسرة الدالتين على المعنيين المخصوصين "[١] .

والـــنحاة طـــبقوا إجراء الاستبدال تطبيقاً صارماً في الأسماء المعربة التي لا يظهر في آخرها اختلاف لفظي يدلّ على الإعراب ، لنبوّ حرف الإعراب عن تحمل الحركة عندما يكون حـــرف علـــة ، مثلما هو شأن كلمة عصا .وذلك حين قالوا إنّ حكم الألف في قولك هذه عصا بمـــنزلة حرف الدال المرفوعة في قولك : "جاءني زيدٌ " ، فنظروا بذلك في التحليل بين عنصر مفـــرد من عناصر التعبير هي الألف ، وعنصرين من عناصر التعبير هما الدال والضمة بناء على تعالقهما مع نفس الثابت من ثوابت المضمون وهو الرّفع[٢] .

وصنّف النّحاة الأبواب النّحويّة وفق الأحكام الإعرابية التي كانت سبباً داعياً إلى تسمية الـــنّحو بعلـــم الإعراب ، فجعلوا الرّفع للعمد ، والنصب والجرّ للفضلات ، وميزوا بين النصب والجـــر ، فالجـــرّ للفضـــلات التـــي يفضي إليها جزء الكلام بواسطة حرف ، أمّا النصب فهو للفضلات التي يفضي إليها جزء الكلام بواسطة حرف أو بلا واسطة .

كما رتبوا حركات الإعراب في الاسم منازل وفاضلوا بينها على أساس مقياس تركيبي يقول الفارسي بشرح الجرجاني : " اعلم أنّ أسبق الحركات في الرّتبة هو الرّفع وذلك لأجل أنّه يستغني عن صاحبيه وهما يفتقران إليه "[٣] .

---

(١) عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح** (م. س)، ج١، ص١٠١ ـ ١٠٢.
(٢) **المصدر نفسه**، ج١، ص١٠٦.
(٣) **المصدر نفسه**، ج١، ص٢٠٩ .

ومن أمثلة المؤلفات النحويّة التي انتهجت هذا المسلك :

الأصول في النّحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) :

جعل ابن السراج أصوله في قسمين : النّحو والصرف ، وبدأ الكتاب بمقدمات النّحو وتحدّث عن الكلام وأقسامه من : اسم ، وفعل ، وحرف ، ثمّ أردف بالحديث عن الإعراب والبناء وتناول العوامل وأنواعها ، وبعد هذه المقدمات شرع في الحديث عن أبواب النّحو ، فبدأ بالمرفوعات[١] ، وشملت :

- المبتدأ وخبره
- الفاعل
- المفعول الذي لم يسمّ فاعله
- ما شبّه بالفاعل باللفظ وكان وأخواتها وذكر ما التي تجري مجرى ليس .
- الفعل الذي لا يتصرف وتناول فيه نعم وبئس والتعجب.

ثمّ عقد أبواباً فرعية تتصل بالأبواب الرئيسية فتحدث عن المشتقات التي عملت عمل الفعل [٢]. وذكر الأسماء المنصوبات فجعلها على ضربين :

١. عام كثير يأتي بعد أنْ يستغني الرافع بمرفوعه .
٢. كلّ اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف .

وقسم الضرب الأوّل إلى قسمين :

أ. **المفعول**[٣] : - المفعول المطلق

- المفعول به
- المفعول فيه
- المفعول له
- المفعول معه

ب. **المشبّه بالمفعول**[٤] : - الحال

- التمييز

---

[١] ابن السرّاج، **الأصول في النّحو (م . س)**، ج١، ص٥٠ – ١٠٢.
[٢] **المصدر نفسه**، ج١، ص١٢٣ – ١٤١ .
[٣] **المصدر نفسه**، ج١، ص١٥٩ .
[٤] **المصدر نفسه**، ج١، ص١٦٨.

أمـــا الضرب الثاني فالمنصوب فيه هو المرفوع في المعنى كخبر كان وأخواتها ، وما كان العامل فيه حرفاً جامداً غير متصرف - إنّ وأخواتها -[١].

ثمّ ذكر الاستثناء وأدواته ، وتحدث بعده عن تميز المقادير والأعداد ، وذكر كم والنداء وما يلحق به من الاستغاثة والندبة والترخيم والاختصاص ، ثمّ ذكر باب النفي بلا[٢].

ثمّ ذكر باب الأسماء المجرورة[٣] وشمل : - المجرور بحرف

- المجرور بالإضافة

- الأسماء المخفوضة على القسم

وبعد ذلك تناول التوابع ، فبدأ بالنعت، ثمّ عطف البيان، ثمّ البدل، ثمّ العطف بحرف[٤]، وآخّر ذكره لأن غيره يتبع بغير متوسط ، وهو لا يتبع إلا بتوّسط حرف .

وفي باب إعراب الأفعال وبنائها ، قسّم المعرب منها على ثلاثة أقسام[٥] :

١. الأفعال المرفوعة .
٢. الأفعال المنصوبة .
٣. الأفعال المجزومة .

ثـــمّ عقـــد بابـــاً للتقديم والتأخير ،وبعد أن انتهى منه ، تناول قسم الصّرف فتحدث عن المجمـــوع وأنواعـــه، والتصـــغير والنسب والأبنية ، والمقصور والممدود والمصادر واشتقاقها والإحالة والتصريف والإدغام وضرورة الشعر .

حاول ابن السراج جمع أصول العربية وتبويبها بضم الأشباه إلى أشباهها ، والنظائر إلى نظائـــرها ، وحصر المجموعات المتماثلة في باب واحد . فحصر جميع المرفوعات في باب ، والمنصوبات في باب ، والمجرورات في باب .

---

(١) ابن السرّاج، **الأصول في النحو** (م. س)، ج١، ص٢١٢.
(٢) **المصدر نفسه**، ج١، ص٣٧٨ .
(٣) **المصدر نفسه**، ج٢، ص١٠٨ .
(٤) **المصدر نفسه**، ج٢، ص١٢٤ .
(٥) **المصدر نفسه**، ج٣، ص١٥ .

وتمسّك ابن السراج بالحكم جعله يذكر بعضاً مـــن المسائل النّحويّة مرتين، – فمثلاً – : " نداء المفرد نحو قولك : " يا زيدُ " ، و " يا حكمُ العاقلَ والعاقلَ "، و" يا حكماء ويا حكمون "، فهـذا موضـــعه النّصـــب وليس بمعرب ، وإنّما حقه أن يذكر مع المبنيات من أجل أنّه مبني ، وينبغـــي أن يذكـــر أيضاً مع المنصوبات من أجل أنّ موضعه منصوب ، فنحن نعيده إذاً ذكرنا النداء إن شاء الله "[1] .

ونلمح في عرض ابن السراج لقواعد النّحو التي يراها أساسية عدداً من الأصول الكلية التي تحكم الفروع الجزئية منها ما يتصل بأصل الوضع مثل أصل كلّ حرف السكون، وبعضها يتصـــل بأصل القاعدة مثل الأصل في الأسماء الإعراب، وكذلك الأصل في الأفعال البناء، ولمّا كـــان الاسم مقدماً على الفعل قدّم المعرب من الأسماء على المبني منها، وقدّم ذكر الأسماء على الأفعال ، وكذلك المبني من الأفعال قدّمه على المعرب منها .

المحلّى في وجوه النصب لابن شقير (ت ٣١٧ هـــ) :

جمع المؤلف بين دفتي كتابه أبواب النّحو وأدواته ، وجعل مادة الكتاب في قسمين :

١. وجوه الإعراب : وتؤلف مادة هذا القسم ثلثي الكتاب تقريباً، وفيه جملة الإعراب من الرّفع والنصـــب والجرّ والجزم، وفيها جميع النّحو ؛ فهو يرى أنّه من عرف هذه الوجوه استغنى عن كثير من كتب النّحويين . وبدأ ابن شقير بالمنصوبات ثمّ المرفوعات فالمجرورات فالمجزومات، ونهج الكتاب يسقط ما سمّاه اللاحقون التوابع ؛ لأنّ المؤلف جعل التابع مع متبوعه المنصوب أو المـــرفوع أو المجـــرور أو المجـــزوم ، ويلحظ خلوّ هذا القسم من ذكر المقدمات النّحويّة التي تتصدر كثيراً من المصنفات النّحويّة ، وربما يكون لكتابه مختصر النّحو عناية بهذه المقدمات .

٢. جمـــل الأدوات : ويمـــثّل الثلث الأخير من الكتاب ، وفي هذا القسم ينظر في عدد حروف المعاني أو ما يسمى بالأدوات النّحويّة .

وكـــان ابـــن شقير في مطلع كلّ باب يذكر عدد وجوه النصب أو الرّفع أو الخفض أو الجزم ، ثمّ يعدّد هذه الوجوه قبل أن يمضي في تفصيلها .

---

[1] ابن السرّاج، **الأصول في النحو (م. س)**، ج١، ص١٤٧.

ففـــي بـــاب المنصـــوبات[١] ذكـــر المفعول به وقدّمه على سائر المفعولات لأنّه أصل المفعـــولات عنده، وغيره محمول عليه ومشبه به، ثمّ ذكر المفعول المطلق، والنصب من القطع والنصـــب مـــن الحـــال، والنصـــب من الظرف، والنصب بإن وأخواتها، والنصب بخبر كان، والنصب من التفسير، والنصب، والاستثناء، والنصب بالنفي، والنصب بحتى وأخواتها، والنصب بـــالجواب بالفاء، والنصب بالتعجب، والنصب الذي فاعله مفعول ومفعوله فاعل، والنصب من نداء النكرة الموصوفة، والنصب من الإغراء والتحذير، والنصب من اسم بمنزلة اسمين .

ثـــمّ ذكـــر وجوه الرّفع[٢] وشملت الفاعل ونائبه، وقدمهما علـــى المبتدأ وخبره، فالفاعل أصـــل المرفوعات عنده، والرّفع فيه للفرق بين المعاني فهو يزيل اللبس بينه وبين المفعول به، وإنّما جاء الإعراب ليميز بين المعاني، ثمّ إنّ عامله لفظي، وعامل المبتدأ معنويّ، واللفظي أقوى من المعنوي بدليل أنّه يزيل حكم المعنوي .

ثمّ ذكر وجوه الخفض[٣]وشملت:الخفض بحرف وهو أصلها،والخفض بالإضافة والخفض بالجوار. ثمّ وجوه الجزم[٤] فذكر الجزم بالأمر، والجزم بالنهي، والجزم بجواب الأمر والنهي.

أمّا القسم الثاني - جمل الأدوات - فتناول فيه جمل الألفات ، وجمل اللامات والهاءات ، والتاءات ، والواوات ... الياءات[٥] .

ويلاحـــظ علـــى ترتيـــب ابن شقير لأبواب النّحو في القسم الأوّل ابتداءه بالمنصوبات وتقديمهـــا علـــى المـــرفوعات معللاً ذلك بقوله : " إنّما بدأنا بالنصب لأنّه أكثر الإعراب طرقاً ووجوهـــاً "[٦]. فهـــو يمدّ يد العون إلى الدارس الرّاغب في تذليل العقبات العقلية في سبيل هذا العلـــم، فهـــو لا يتناول العمدة قبل الفضلة، لأنّ الفضلة قد تختلط في ذهن المبتدئ بالعمدة فكان الـــرأي عـــنده أن يجلـــو غوامـــض المنصوبات قبل النظر في جليّ المرفوعات والمجرورات والمجزومات .

---

(١) أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير (ت٣١٧هـ)، **المحلّى في وجوه النصب**، ت: فائز فارس، ط(١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م. ص٥ – ٤٠.

(٢) **المصدر نفسه**، ص٩١ - ١٣٧ .

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٤٦ - ١٦٥ .

(٤) **المصدر نفسه**، ص١٦٦ - ٢٠١ .

(٥) **المصدر نفسه**، ص٢٠٤ – ٢٦١.

(٦) المصدر نفسه، ص٥. وانظر : الدينوري (ت٤٩٠هـ)، ثمار الصناعة في علم العربية (م. س)، ص١٢٩.

اللّمع في العربيّة لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) :

أراد ابن جني أن يؤلف كتاباً واضحاً في النّحو والصرف ، يناسب النّاشئة والمتعلمين ، ويقتصر فيه على عرض المسائل المهمة في عبارة ميسرة ، متجنباً عرض آراء العلماء وتعليلاتهم المختلفة ، فوضع كتاب اللمع في العربيّة[١] .

بدأ كتابه بذكر المقدّمات النّحويّة ، فتحدّث عن أقسام الاسم والمعرب والمبني، وإعراب الاسم الواحد، والمعتلّ، وذكر الجمع، والتذكير، والتأنيث، ثمّ ذكر باب الأسماء المرفوعة[٢] وجعله على خمسة أضرب :

- المبتدأ
- خبر المبتدأ
- الفاعل
- ما لم يسمَّ فاعله
- باب المشبه بالفاعل من اللفظ وهو على ضربين : ١. اسم كان
  ٢. خبر إنَّ

ثمّ ذكر كان وأخواتها ، وما العاملة عمل ليس ، وباب إنّ وأخواتها ،ولا التي للنفي[٣] ، وربما يكون السبب في إيراده لبابي كان وأخواتها وإنّ وأخواتها بعد ذكره لاسم كان وخبر إنّ ، أنّ ذكر هذا الأخير ألزم بيان كان وأحكامها وإن وأحكامها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فأصل ما يدخلان عليه هو المبتدأ والخبر وهما في حكم المرفوعات .

ثمّ ذكر الأسماء المنصوبة وهي على ضربين :

١. **المفعول[٤] وشمل : - المفعول المطلق .**

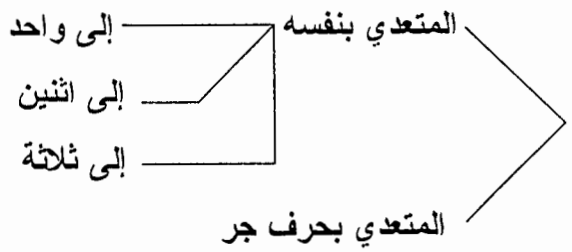

---

(١) انظر: عبد الكريم خليفة، **تيسير العربيّة بين القديم والحديث**، دار المعارف، د. ت، ص٥٣.
(٢) أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، **اللمع في العربيّة**، ت: سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٨م. ص٢٨ – ٤٠ .
(٣) **المصدر نفسه**، ص٥٣ – ٥٤ .
(٤) **المصدر نفسه**، ص- ٦٤.

- **المفعول فيه**
- **المفعول له**
- **المفعول معه**

وبدأ بالمفعول المطلق لأنّه أصل المفعولات وهو المفعول الحقيقي ، وأخرّ ذكر المفعول معه لأنّ انتصابه جاء بتوسّط حرف بخلاف غيره من المفاعيل .

٢. **المشبّه بالمفعول**[١] **وشمل** : - الحال
- التمييز
- الاستثناء
- اسم إنّ وأخواتها
- خبر كان وأخواتها

اكتفى بالإشارة إليها إذ تقدّم ذكرها في أبوابها السابقة

ثمّ ذكر الأسماء المجرورة[٢] وشملت :
- المجرور بحرف
- المجرور بالإضافة

وبعد أن فرغ من ذكر مرفوعات الاسم ومنصوباته ومجروراته ، تحدّث عن التوابع فبدأ بذكر الوصف ثمّ التوكيد ثمّ البدل ، فعطف البيان ، وعطف النسق[٣] .

والملاحظ أنّ المؤلف ذكر باب النداء وما يلحق به من الترخيم والندبة بعد باب المعرفة والنكرة مع أنّه في موضع النصب ، وكذلك باب التعجب وبئس وحبذا [٤]، وربما يكون السبب أنّ النداء معرفة باستثناء النكرة غير المقصودة فجعله في آخر قسم من المعارف .

---

(١) ابن جني، اللمع في العربية (م. س)، ص٥٣ ـ ٥٤.
(٢) **المصدر نفسه**، ص٥٩ - ٦٤ .
(٣) **المصدر نفسه**، ص٧٠ .
(٤) **المصدر نفسه**، ص٧٩ ـ ٩٩ .

ثمّ ذكر باب إعراب الأفعال وبنائها فذكرها مرفوعة ومنصوبة ومجزومة ، وذكر الشرط وجوابه[١] وما ينصرف وما لا ينصرف ، والعدد والجمع والصّلة ، وذكر النسب والتصغير وآخر ما هناك من موضوعات صرفيّة[٢] .

وتقسيم ابن جني لا يختلف كثيراً عن ترتيب ابن السرّاج ، فكلاهما تناولا الأسماء مرفوعة ومنصوبة ، ومجرورة ، والأفعال مرفوعة ومنصوبة ومجزومة ، إلا أنّ ابن السرّاج أكثر من التقسيم والتفريع وإطلاق المسميات وبخاصة في باب المنصوبات ، وهذا يتفق وطبيعة التأليف عند ابن السرّاج التي غلبت عليها سمة المنطق ، في حين أنّ ابن جني كان أكثر ميلاً للأسلوب التعليمي الواضح والموجز ، كما أنّ ابن السرّاج عرض لبابي نعم وبئس ، والتعجب في باب المرفوعات ، وتحدّث عن النداء في باب المنصوبات ناظراً إلى مرفوع نعم وبئس ، وحاملاً النداء على محله من النصب ، أمّا ابن جني فأخرّ ذكرهما .

وفي ترتيب ابن جني نلحظ بعض الخلط بين أبواب النّحو ، فذكر باب القسم وباب الموصول والصّلة وباب التنوين بين باب جمع التكسير وباب التثنية[٣] ، وذكر باب الاستفهام بين باب ألفات القطع والوصل وباب ما يدخل على الكلام فلا يغيره[٤] ، ونجد تفرّع الباب الواحد إلى عدة أبواب ، حتى أنّ لكلّ مسألة باباً مفرداً فجعل للتذكير باباً [٥]، ولجمع التكسير باباً[٦] ، ولعسى باباً[٧]، ولحبذا باباً [٨]، وغيرها .

ويشبه ترتيبَ ابن جني إلى حدّ كبير ترتيبُ الأبواب في مقدمة النّحو للمجاشعي (ت٣٧٩هـ)، حيث قسّم مقدمته إلى عشرة فصول، تحدّث عن الكلمة وأقسامها، ثمّ ذكر الأسماء المرفوعة[٩] فذكر المبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، وكان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، ثمّ الأسماء المنصوبة[١٠] فذكر المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والعدد وكم، والنداء وما يلحق به،

---

(١) ابن جني، اللمع في العربيّة (م. س)، ص٧٠.
(٢) **المصدر نفسه**، ص٧٩ ـ ٩٩ .
(٣) **المصدر نفسه**، ص١١٦ ـ ١٢٤ .
(٤) **المصدر نفسه**، ص١٤٦ ـ ١٥٢ .
(٥) **المصدر نفسه**، ص٢٦ .
(٦) **المصدر نفسه**، ص٢٥ .
(٧) **المصدر نفسه**، ص١٠٠ .
(٨) **المصدر نفسه**، ص٩٩ .
(٩) علي بن فضال بن علي المجاشعي (ت٤٧٩ هـ)، **المقدمة في النحو**، ت: حسن شاذلي، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠م، ص١٠ ـ ٢٠.
(١٠) **المصدر نفسه**، ص٢٣ ـ ٤٥.

ثـمّ ذكر ما يعمل من الأسماء والأفعال التي لا تتصرف ، واتبعها بذكر الأسماء المجرورة[١] ، وفصل بين الأسماء والأفعال بالتوابع ، وعندما تحدّث عن الأفعال تناولها مرفوعة ، ومنصوبة ، ومجزومة ، ثمّ عرض لبعض أبواب الصرف[٢] ، إلاّ أنّ المجاشعي أتبع النداء بالمنصوبات من الأسماء ، ولم يؤخر ذكرها كما فعل ابن جني حاملاً إيّاه على موضعه من النصب .

وتـبع ابـن الدّهان (ت٥٦٩هـ) في كتاب الفصول في العربية ابن جني، وهو كتاب يتناول المركب والمفرد ، وجاء في ثلاثة أقسام : قسم في النّحو ، وقسم في الصرّف ، وآخر في التصـريف ، فـبعد المقدمـات الـنّحويّة مضى إلى إعراب الأسماء المرفوعات فالمنصوبات فالمجـزومات ، ثـمّ ذكـر التوابع ، وعرض للأفعال التي تتصرف والتي لا تتصرف ، وذكر الأفعـال المعربة مرفوعة ومنصوبة ومجزومة، وكان في ترتيبه لمباحث الأبواب السابقة موافقاً لابن جني في اللمع[٣] .

أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) :

يتألف الأسرار من أربعة وستين باباً ، وفيه المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات، والمجـزومات ، وشمل مباحث النّحو والصّرف ، وبدأ بباب علم ما الكلم ، فذكر الاسم والفعل والحـرف وعلامات كلّ منها ، وتحدّث عن الإعراب والبناء والجمع ، ثمّ كانت المرفوعات[٤] فذكـر المبتدأ ، وخبره ، والفاعل ، والسبب في تقديم المبتدأ على الفاعل ، أنّ الفاعل عنده يشبه المبـتدأ، والمبتدأ مرفوع ، ووجه الشبه أنّ الفاعل يكون هو والفعل جملة ، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة ، ثمّ ذكر المفعول وأتى بعده بباب ما لم يسمَّ فاعله ، وربما يكون هذا هو السبب في تقـدّم ذكر المفعول وهو منصوب ، ذلك أنّ من ينوب عن الفاعل المفعول ، فلزم تقديمه لبيانه وذكر أحكامه ، ثمّ ذكر باب نعم وبئس وحبذا ، والتعجب وعسى ، فكلها أفعال ترفع ما بعدها ، وأتـى على ذكر الأفعال الناقصة ، والمشبه بها ، وإنّ وأخواتها ، وظنّ وأخواتها ، فكلّها تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر أي تدخل على المرفوع .

---

(١) المجاشعي ، **المقدمة في النحو (م. س)**، ص٥٥ ـ ٦٠.
(٢) المصدر السابق، ص٦٥.
(٣) أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدّهان (ت٥٦٩هـ)، **الفصول في العربيّة**، ت: فائز فارس، ط(١)، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م. فهرس الكتاب .
(٤) أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد بن سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، **أسرار العربية**، ت: فخر صالح قدارة، ط(١) ، دار الجيل ، بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ص٦٠ ـ ٧٤.

ثـمّ ذكر المنصوبات[١] وشملت الإغراء والتحذير والمفعولات بادئاً بالمفعول المطلق ، ولـم يعـد ذكر المفعول به ، ثمّ ذكر الحال والتمييز والاستثناء ، وذكر كم والعدد ذلك أنّهما قد ينصـبان ما بعدهما على التمييز ،وذكر النداء وما يلحق به ، ونلاحظ أنّه فصل بين المفعول به والنداء ، ذلك أنّه ذكر المفعول به في المرفوعات حتى يقدّم لذكر نائب الفاعل ، وإن اتبعه بذكر النداء تبعاً لمحله ، ألزم من ذلك الخلط بين المرفوعات والمنصوبات هذا من جهة ، ويمكن أنّه رأى في النداء نمط من الأساليب والناصب فيه حرف النداء وليس فيه معنى المفعول فافرده في باب مستقل . ثمّ ذكر لا النافية للجنس وبها انتهت المنصوبات .

أمّـا المجـرورات[٢] فشـملت المجرور بحرف، و " حتى " ذلك أنّها من وجه تجرّ ما بعدهـا، وذكر مذ ومنذ وباب القسم، وباب الإضافة، ثمّ عرض للتوابع[٣]: التوكيد، والوصف، وعطف البيان، والبدل، وعطف النسق .

وعـندما تناول الأفعال عرض لها مرفوعة ومنصوبة ومجزومة[٤] ، ثمّ ذكر أبواباً في الصّـرف[٥] كجمع التكسير، والتصغير ، والنسب ، والإحالة ، والوقف ، والإدغام ، وذكر مع هذه الأبواب حروف الاستفهام[٦] ، وهذا ممّا يؤخذ على منهج الترتيب عنده ، فالاستفهام أسلوب ينبغي أن يجمع ذكره إلى غيره من الأساليب العربيّة لا أن يضعه بين أبواب الصرف .

وأبـو الـبركات الأنـباري لا يترجم لهذه الأبواب بباب المرفوعات أو المنصوبات أو المجرورات أو المجزومات ، لكنّ طريقته في الترتيب لموضوعات النّحو تدلل على هذا التقسيم، والملاحـظ أنّ فكرة الترتيب عنده كانت تعتمد على مبدأ أن الشيء بالشيء يذكر ، ذلك أنّه لمّا رأى إنّ وأخواتهـا أشبهت الفعل في العمل فكانت فرعاً عليه ، أتبعها بذكر ما كان فرعاً أيضاً كالإغـراء والتحذير اللذين كانا مقدمة لذكر المنصوبات وعادة النحاة جرت على تأخير ذكرهما بعد النداء وما يلحق به؛ فالأمر فيهما جار على حذف العامل .

ولا يخـتلف كثيراً ترتيب أبـي البركات الأنباري عمّا ورد في مقرّب ابـن عصفـور (ت٦٦٩هـ) ذلك أنّه بنى ترتيبه على الأحكام الإعرابيّة مبتدئاً بالمرفوعات ثمّ المنصوبات ثمّ

---

(١) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربية (م. س)** ، ص٩٠.
(٢) **المصدر نفسه** ، ص٩٥ ـ ١٤٥.
(٣) **المصدر نفسه**، ص١٤٦ ـ ١٨٠.
(٤) **المصدر نفسه**، ص١٨١ ـ ٢٧٥.
(٥) **المصدر نفسه**، ص٢٧٨ ـ ٢٩٤.
(٦) **المصدر نفسه**، ص٢٠٤ ـ ٣٤٢.

المجـــرورات، ثـــمّ المجـــزومات، ولمّـــا كان المبتدأ مقدّماً عند أبي البركات الأنباري، قدّم ابن عصفور الفاعل عليه فهو أصل المرفوعات وفي ارتفاعه رفع للإلباس ، وذكر بعده الأفعال التي لا تتصـــرف ن نعـــم وبئس والتعجب [١] وقدّمها على نائب الفاعل لأنّ الأخير أصله المفعول، ومـــرفوع تلك الأفعال فاعل باق على أصله وليس فيه تحوّل أو تغيير ، ثمّ ذكر المبتدأ وخبره، واتـــبعه بالاشتغال؛ لأنّ كثيراً من مسائله يُرجع فيها إلى المبتدأ[٢] . ثمّ ذكر كان وأخواتها و" ما ولا ولات "، وألحقها بإنّ وأخواتها[٣] فهما يدخلان على ما أصله مرفوع فيغيران فيه .

وبـــدأ بالمفعول به من المنصوبات، وأتبعه بالأفعال المتعدية، وما عمل عمل الفعل من الأسماء[٤]، وربما يكون السبب في ذكر هذه الأبواب بعد المفعول به، أنّ الأفعال المتعديّة تحتاج المفعـــول بـــه فوجب بيان هذا المفعول قبل الحديث عنها، كما أنّ من الأسماء التي عملت عمل الفعل ما يتطلب مفعولاً به، ومن النّحاة من قال أنّ الناصب للمفعول به واحدٌ من: الفعل، أو اسم الفاعل، أو صيغ المبالغة ، أو اسم الفعل ، ثمّ ذكر الإغراء[٥] ، وجعل بقية المنصوبات في ثلاثة أقسام :

١. ما يطلبه الفعل على اللزوم[٦] وهي : - المصدر
   - ظرفا الزّمان والمكان
   - الحال
٢. ما يطلبه جميع الأفعال على غير اللزوم[٧] وهي :
   - المفعول معه
   - المفعول لأجله
٣. المنصوبات عن تمام ما يطلب الفعل[٨] وهي :
   - التمييز
   - المستثنى

---

[١] علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، **المقرّب**، ت: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، د.ط، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م. ص٦٩ – ٧٦ .
[٢] **المصدر نفسه**، ص٩٤ .
[٣] **المصدر نفسه**، ص١٠٠ - ١١٢ .
[٤] **المصدر نفسه**، ص١٢٥ - ١٤٦ .
[٥] **المصدر نفسه**، ص١٤٩ .
[٦] **المصدر نفسه**، ص١٦٠ - ١٦١ .
[٧] المصدر نفسه، ١٧٥.
[٨] **المصدر نفسه**، ص١٨٠ .

ثمّ ذكر النداء ولا النافية للجنس[١] .

ثـمّ ذكر باب حروف الخفض، والإضافة[٢]، واتبعها بالتوابع[٣]، وقسّم باب الأفعال إلى المرفوعة والمنصوبة والمجزومة[٤] .

وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) في اللمحة البدريّة يرتب ترتيب ابن عصفور حيث بـدأ بالمرفوعات؛ فلا يخلو منها كلام، ولا تكون إلا عمداً، غير صالحة للاستغناء عنها، وذلك أعمّ من أن يجوز سقوطها بدليل كالمبتدأ والخبر، ولا يجوز كالفاعل ونائبه بخلاف المنصوبات والمجرورات فإنّها فضلات صالحة للسقوط، أخرّ المخفوضات عن المنصوبات لأنّ طلب العامل للمنصوب أشدّ من طلبه للمخفوض، بدليل أنّه يصل للمنصوب بنفسه ، ولا يصل إلى المخفوض إلا بواسطة حرف الجرّ [٥].

وبـدأ بالفاعل[٦] كما فعل ابن عصفور ، لأنّه أصل المرفوعات ، وغيره محمول عليه ويشـهد له قوّة عامله وهو الفعل أو شبهه ، ثمّ ذكر نائبه ، والمبتدأ والخبر ، والاشتغال ، واسم كان وخبر إنّ ولا النافية للجنس[٧] .

وفـي باب المنصوبات بدأ بالمفعول به[٨] ذلك أنّ انتصابه كان بطريقة الأصالة ، وفي غـيره بـالحمل علـيه ، فالمفعول به غير مقيد بشيء ، أمّا بقية المفاعيل مقيدة بحرف الجرّ ، وللاختلاف في تحديد الناصب للمفعول ذكر بعده اسم الفاعل وصيغة المبالغة ، واسم الفعل ، ثمّ ذكـر التنازع، والمنادى فهو عنده شعبة من شعب المفعول به ، وتكلم عن الصفة المشبهة[٩] ، وذكـر المفعـول المطلق والمفعول فيه واعترض بباب الحال والتمييز بين أقسام المفعول[١٠]، لمناسبة حاصلة بين المصدر والظرفين والحال، وذلك من جهة أن الفعل يتعدى إلـى كلّ منها

---

[١] ابن عصفور، **المقرّب** (م. س)، ص١٩٢ - ٢٠٨ .
[٢] **المصدر نفسه**، ص٢١٢ – ٢٣٠.
[٣] **المصدر نفسه**، ص٢٤٠ - ٢٧٢.
[٤] **المصدر نفسه**، ص٢٨٤ - ٢٩٧.
[٥] جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام (ت٧٦٢هـ)، **شرح اللمحة البدريّة في علم العربيّة**، ت: صلاح راوي، ط(٢)، مطبعة حسّان، القاهرة، ١٩٨٤م. ج١، ص٢٩١ – ٢٩٣ .
[٦] **المصدر نفسه**، ج١، ص٢٩٦.
[٧] **المصدر نفسه**، ج١، ص٣٠٩. وج٢، ص٥٧.
[٨] **المصدر نفسه**، ج٢، ص٧١.
[٩] **المصدر نفسه**، ج٢، ص١١٩ - ١٥٦.
[١٠] **المصدر نفسه**، ج٢، ص١٦٢ – ١٧٥.

علـــى ســـبيل اللزوم ، فكلّ فعل مشتق من المصدر فيه دلالة عليه ، ولا بدّ له من زمان ومكان يكونـــان فيهما، ولا بدّ للفاعل والمفعول من حالة يكونان عليها ، فأمّا المفعول له والمفعول معه والاســـتثناء فقد يكون الفاعل ساهياً فلا يقع فعله لسبب، وقد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه، وأمّـــا التمييز فإنّه وإن كان نظير هذه الثلاثة في عدم اللزوم ، لأنّه قد لا يكون في الكلام شيء مـــبهم فيحـــتاج إلى التمييز، إلا أنّه يشبه الحال من حيث إنّهما اسمان نكرتان فضلتان منتصبان مبينان لإبهام سابق فذكر إلى جانبه لأجل ذلك .

ثمّ ذكر المفعول معه ،وكان الأحسن تأخيره عن المفعول له لأمرين :

١. أنّه اُختلف فيه دون سائر المفاعيل ، أهو قياسيٌّ أم سماعيّ ؟ فينفي أن يقدم عليه ما هو مطرد باتفاق .

٢. العامل إنّما يصل إليه بواسطة ملفوظ بها ، وهي الواو بخلاف المفعول له ، فإنّ وصول العامل إليه بواسطة لام فكأنّه وصل إليه بنفسه[١] .

وأتبعه بذكر المفعول لأجله ، ثمّ الاستثناء[٢] .

وفـــي باب المجرورات ذكر المجرور بحرف ، وبالإضافة ، وبالتبعية[٣] ، وكان الأولى أن لا يأتـــي علـــى ذكـــر المجـــرور بالتبعية كما ترك ذكر المرفوع بالتبعية في باب المرفوعات وكذلك المنصوب بالتبعية في باب المنصوبات ، أو يذكر الرّفع والنصب كما ذكر الجرّ بالتبعية.، وبقي عليه في ظاهر الأمر جرّان آخران :

- الجرُّ بسبب الجوار كقولهم : هذا جحر ضبٍ خربٍ
- الجر بسبب التوّهم لدخول حرف الجرّ كقوله :

بَدَا لي أنّي لستُ مُدْرِكَ مَا مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[٤]

---

[١] ابن هشام الأنصاري، **شرح اللمحة البدرية (م. س)**، ج٢، ص١٩٥.
[٢] **المصدر نفسه**، ج٢، ص٢٠٣ ـ ٢١٢ .
[٣] **المصدر نفسه**، ج٢، ص٢١٤ ـ ٢١٨ .
[٤] لزهير بن أبي سلمى. انظر : سيبويه، **الكتاب (م. س)**، ج١، ص٨٣، ١٥٤، ٤١٨، ٤٢٩، والبغدادي، **خزانة الأدب (م. س)**، ج٣، ص٦٦٥.

وفـــي بـــاب التوابع بدأ بالنعت ثمّ التأكيد فالبدل فعطف البيان فعطف النسق[١] ، وسبب تأخـــير عطف البيان عن التوكيد والبدل أنّه أراد أن يجمع نوعي العطف في موضع واحد ليميز بيـــنهما ، ثـــمّ ذكـــر إعراب الأفعال وقسمها مرفوعة ومنصوبة ومجزومة ، ثمّ الاسم الذي لا ينصرفُ ثمّ العدد[٢] .

ألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـــ) :

رتب ابن مالك الألفية بناءً على الأحكام الإعرابية ، فبعد أن تناول المقدمات النّحويّة من أقســـام الكلـــم ، والمبنـــي والمعـــرب ، والـــنكرة والمعرفة[٣] ، تناول وجوه إعراب الاسم فبدأ بالمرفوعات ثمّ المنصوبات ثمّ المجرورات ، وتحدّث في المرفوعات عن المبتدأ وخبره ونواسخ الابـــتداء وشـــملت : كان وأخواتها ، والحروف المشبهة بليس ، وإنّ وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس ، وظنّ وأخواتها ، وأعلم وأرى[٤] وأفعال المقاربة ، ثمّ تناول الفاعل ونائبه ، والاشتغال وتعـــدي الفعـــل ولزومه ، وتحدّث فيه عن المفعول به ، ثمّ تناول التنازع[٥] ، ثمّ أتى على ذكر المنصوبات فذكر المفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والاستثناء ، والحال ، والتمييز[٦] ، وفي المجرورات من الأسماء بدأ بالمجرور بحرف ثمّ بالإضافة[٧] .

وعـــندما تـــناول الأفعـــال ذكرها مرفوعة ومنصوبة ومجزومة[٨] ،وفصل بين الأسماء والأفعـــال بالحديث عن إعمال المصادر والمشتقات[٩] ، وتحدّث عن التوابع : النعت، والتوكيد، والعطـــف، والـــبدل[١٠]، ثـــمّ ذكـــر النداء وما يلحق به[١١] ، وذكر نوني التوكيد وإعراب مالا ينصـــرف[١٢]. وبعد الأفعال ذكر مباحث في الصرف كالتصغير والنسب والتصريف والإبدال والإدغام[١٣] .

---

(١) ابن هشام الأنصاري، **شرح اللمحة البدريّة (م . س)**، ج٢، ص ٢١٩ – ٣٢١ .
(٢) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٣٢١ – ٣٤٥ .
(٣) بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت٦٧٩هـ)، **شرح ابن عقيل**، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م. ج١، ص١٨ – ١٧٤.
(٤) **المصدر نفسه**، ج١، ص١٧٧ – ٤١٤ .
(٥) **المصدر نفسه**، ج١، ص٤٢٠ - ٤٩٧ .
(٦) **المصدر نفسه**، ج١، ص٥٠٥ – ٦٠٧ . .
(٧) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٧ - ٨٥ .
(٨) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٣١٤ - ٣٦١ .
(٩) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٨٨ - ١٧٥ .
(١٠) **المصدر نفسه**، ج٢، ص١٧٧ - ٢٢٣ .
(١١) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٢٣٣ - ٢٧٠ .
(١٢) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٢٨١ - ٣٠٩ .
(١٣) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٤٣٨ - ٥٣٨ .

وأورد على الناظم أنّه قسم الكلم إلى غير أقسامه ، لأنّ الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة لا أقسام للكلم ، وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف ، لأنّ علامة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم على كلّ واحد من الأقسام وردّ المرادي (ت ٧٤٩هـ) : أنّ هذا من تقسيم الكلّ إلى أجزائه ، وإنّما يلزم اسم المقسوم على كلّ من الأقسام في تقسيم الكلي إلى جزئياته والناظم لم يقصد ذلك[١] .

وأورد عليه أيضاً أنّ إدخال " ثمّ " في قوله " ثمّ حرف " ليس بجيد ، لأنّ ثمّ للتراضي ، وإذا قسمنا شيئاً إلى أشياء فنسبة كلّ واحد من الأقسام إلى الشيء المقسوم نسبة واحدة ، وأجاب المراديّ : أنّ ثمّ يجوز أن تكون قد استعملت بمعنى الواو لأنّها المعهودة في مثل ذلك ، ويجوز أن تكون على بابها للتنبيه على تراضي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل ، لكونه فضلة[٢] .

وبدأ ابن مالك بالمعرب لأنّه الأصل في الاسم ، وما بني منه فلسبب أخرجه عن أصله ، لكنّ بيان المبني جاء قبل المعرب ، لأنّ المبني محصور فيما ذكر وما عداه معرب :

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شِبْهِ الحَرْفِ كأَرْض وَسَمَا[٣]

وجاء بأفعال المقاربة بعد كان وأخواتها، لأنّها مستوية في اللحاق بكان في رفع الاسم، ونصب الخبر، لأنّها مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر في الأصل[٤]، وجاء بعدها بإنّ وأخواتها لأنّ هذه الحروف شبيهة بكان لما فيها من سكون الحشو، وفتح الآخر ، ولزوم المبتدأ والخبر[٥]، فعملت لكن عمل كان، وجاء بلا التي لنفي الجنس بعد " إنّ " لأنّ إنّ لتوكيد الإيجاب، ولا لتوكيد النفي فهي ضدها ، والشيء قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره [٦]، ثمّ تحدّث عن ظنّ وأخواتها بعد إنّ وأخواتها ولا النافية للجنس لأنّها من الأفعال الواقعة معانيها على مضمون الجمل فتدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين[٧] .

---

(١) ابن ام قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ت: عبد الرحمن علي سليمان ، ط(١)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م. ج١، ص٢٧٣.

(٢) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٢٧٣ .

(٣) أبو عبدالله شمس الدين محمد بن علي بن طولون (ت٩٥٣هـ)، **شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك**، ت: عبد الحميد جاسم محمد الفياض، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، ج١، ص٥٩ .وانظر: محمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الاشموني (م. س)**. ج١، ص٤٧ .

(٤) عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، **شرح ألفية ابن مالك**، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م. ص١٥٣.

(٥) **المصدر نفسه**، ص١٦٢ .

(٦) **المصدر نفسه**، ص١٦٢ .

(٧) **المصدر نفسه**، ص١٦٤.

وقدم حروف الجر على الإضافة لأنّ الإضافة متضمنة لإحدى معاني حروف الجرّ ، فقد تتضـــمن معنى إن التي لبيان الجنس ، أو اللام التي للملك ، أو الاختصاص بطريقة الحقيقة أو المجاز .

ترتيب الأبواب بين الألفية وشروحها :

الـــتزم شراح الألفية بترتيبها، فحافظوا على تسلسل أبوابها وفصولها، بدءاً بباب الكلام ومـــا يتألف منه، وانتهاء بباب الإدغام، إلا أنّ منهم من قدّم تنسيقاً آخر لبعض الأبواب، فقد قام المرادي (ت٧٤٩هـــ) بإدراج موضوعات سبعة من الأبواب ضمن ثلاثة أقسام، ففي باب كان وأخواتهـــا تحدّث عن نواسخ المبتدأ والخبر، فقال : "هي ثلاثة أقسام : قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما الحجازية وأخواتها، وأفعال المقاربة، وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخـــبر وهـــو إنّ وأخواتها ولا النافية للجنس، وقسم ينصبهما معاً وهو ظننت وأخواتها، وأعلم وأرى. ثـــمّ أشار إلى أنّ ابن مالك ذكر هذه الأقسام الثلاثة في سبعة أبواب فكانت لديه رغبة في إجمال الأبواب ببعضها"[١] .

واهـــتم ابـــن عقـــيل (ت ٧٦٩هـــــ) أيضاً بتقسيم نواسخ الابتداء ، وتنسيقها ضمن مجموعتيـــن : الأولى في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ،والثانية في الحروف ، إلا أنّ كلاً من المرادي وابن عقيل التزما بتبويب ابن مالك وترتيبه[٢] .

وقـــد الـــتزم الشرّاح أيضاً بالترتيب الداخلي للموضوعات والتفريعات ، إلا أنّهم كانوا يلحظون عند ابن مالك مخالفة للترتيب المنهجي المفترض ،فكانوا يستدركون عليه بالإشارة إلى المنهج الصحيح ، فهذا ابن عقيل يعلق على قول ابن مالك في الخبر :

وَمُفرَداً يأتي ، ويأتي جمله حَاوية مَعْنَى الذي سيقتْ لـــه
وإنْ تكُنْ إيّاهُ معنى اكتفى بهَا : كنُطقِي اللهُ حَسْبي وَكفَى

ويلاحظ أنّ ابن مالك تحدّث عن الخبر جملة قبل الحديث عنه مفرداً ، فقال :ينقسم الخبر إلـــى مفرد وجملة ،وسيأتي الكلام على المفرد ، فأمّا الجملة ...[٣] ، كأن ابن عقيل أراد أن ينبّه

---

[١] المرادي، **شرح المرادي على الألفية** (م. س)، ج١، ص٢٩٥.
[٢] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على الألفية** (م. س)، ج١، ص٢٦٢.
[٣] **المصدر نفسه**، ج١، ص٢٠٢ .

على المنهج الصحيح في عرض الموضوع بتسلسل ، لكنّه عاد وألزم نفسه بما ألزم النظم الناظم مـــن قبل خوفاً من إحداث الخلط والإرباك في ذهن المتعلّم ، فأغلب المتعلمين درجوا على حفظ الألفية قبل النظر في شرحها ويؤكد هذا وصف المرادي في مقدمته المتعلمين بـــ " حُفاظاً " قال: " سألنيه بعض حفاظها "[١].

أمّـــا ابن هشام (ت ٧٦١هـــ) فقد أدرك أن للنظم خصوصية وقيوداً ، فلم يشأ أن يقيد الشـــرح بالقيود نفسها، فذكر في مقدمة شرحه أنّه سيهذب المتن، وسيخالفه في ترتيبه[٢] ، حتى يكون المتعلم على بينة ويأمن اللبس أو الخلط ، فراح يتصرّف في مادة المتن ويقسم الأبواب في فصـــول ، ومـــن أمـــثلة إعادة الترتيب ما جاء في باب التعجب ، فقد تحدّث ابن مالك أولاً عن صـــيغتي التعجـــب القياسيتين ثمّ جواز حذف المتعجب منه ومنع تصرّف الصيغتين ، وشروط بنائهما ، وامتناع الفصل بينها وبين معمولها بغير ظرف أو مجرور ، أمّا ابن هشام فعرض أولاً صيغ التعجب السماعية ثمّ القياسية ، كما أفرد فصلاً خاصاً لبناء صيغتي التعجب جعله في نهاية الباب بعد استيفاء المسائل الأخرى [٣]، إدراكاً منه أنّ الصياغة تنتمي إلى التصريف ورتبتها بعد الـــنّحو ، وهـــذا مـــا فعله في باب النائب عن الفاعل إذ أفرد الحديث عن صياغة الفعل المبني للمجهول إلى نهاية الباب[٤] .

ولـــم يكن القدماء وحدهم الذين استصوبوا ترتيب ابن مالك ، بل من المحدثين أيضاً من سار على ترتيب ابن مالك فقدّم وأخرّ في بعض الأبواب بغية الصحة المنطقية في الترتيب، منهم عـــباس حســـن في النّحو الوافي[٥] ، وممن أتبع منهج ابن مالك في الترتيب من المحدثين محمد بندق في كتاب تيسير قواعد النّحو[٦] ، وأحمد علم الدين الجندي في كتابه في قواعد العربيّة [٧].

---

(١) المرادي، شرح **المرادي على الألفية (م. س)**، المقدمة.

(٢) ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، قدّم له ووضع فهارسه: إميل بديع يعقوب، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م. ج١، ص١٠.

(٣) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٢٧١ - ٢٨٢ .

(٤) **المصدر نفسه**، ج١، ص٣٧١ – ٣٨٥، وانظر: عبد الرحمن عطية، **مع المكتبة العربية دراسة في أمهات المصادر والمراجع المتصلة بالتراث**، ط(١) ، دار الأوزاعي، بيروت، ١٩٨٤م. ص٢٨٨. .

(٥) عباس حسن، **النحو الوافي**، ط(١)، دار المعارف، مصر، انظر : باب الحال، ج٢، ص٣٦٣ والاشتغال، ج٢، ص١٢٢.

(٦) محمد بندق، **تيسير قواعد النحو**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٦م. ص٥.

(٧) أحمد علم الدين الجندي، **في قواعدالعربي**، ط(١)، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٤م. ص٤.

شرحا الشذور والقطر لابن هشام(ت ٧٦١هـ) :

قامت أسس التبويب في شرح الشذور على علامات البناء ، ونوع الإعراب ، وعوامله وبذلك يكون الاعتبار الأوّل في ترتيب موضوعات الكتاب ضبط أواخر الكلمة وبيان السبب ، فابن هشام بدأ الكتاب بمقدمة عن الكلمة والكلام وبيان الإعراب وأنواعه ،وعلاماته الأصلية والفرعية ، ثمّ فصل في الإعراب التقديري ، وذكر البناء والمبنيات وأعقبها بالنكرة والمعرفة ، ثمّ أتى على ذكر المعربات فقسّمها إلى المرفوعات من الأسماء والأفعال ، فالمنصوبات منهما ، فالمجرورات من الأسماء ، فالمجزومات من الأفعال ، وبعد أن ينتهي منها يأتي بمباحث عامل الإعراب فعلاً فاسماً ، وأردف بما يتصل بالعامل من تنازع واشتغال ، وبالتوابع التي تتأثر في إعرابها بعامل المتبوع ، ويختم كتابه بموانع الصرّف والعدد .

جمع ابن هشام بين المرفوعات في باب واحد فكان اسم كان إلى جانب خبر إنّ ، والاسم المرفوع إلى جانب الفعل المرفوع ، وكذلك الحال في المنصوبات والمجرورات . وبدأ بالمرفوعات لأنّها أركان الإسناد ، وثنّى بالمنصوبات لأنّها فضلات غالباً - ذلك أنّ بعض المنصوبات ليس فضلة بل هو من أركان الإسناد مثل اسم إنّ المحكوم عليه وخبر كان فإنه المحكوم به - وختم بالمجرورات لأنّها تابعة في العمدية والفضلية لغيرها .

وبدأ بالفاعل في باب المرفوعات ثمّ نائبه لعامله اللفظي الأقوى من عامل المبتدأ المعنوي بدليل أنّه يزيل حكم المعنوي ،والأقوى مقدم على الأضعف ، ولأنّ الرّفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هذا في المبتدأ ،والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني ، فقدّم ما هو أصل[١] . ثمّ ذكر المبتدأ وخبره ، واسم كان ، واسم أفعال المقاربة ، وما حمل على ليس ، ثمّ خبر إنّ ولكنّ ، وخبر لا التي لنفي الجنس ، والمضارع إذا تجرّد من ناصب أو جازم[٢] .

---

[١] جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام(ت٧٦١هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الآرب بتحقيق شرح شذورالذهب لمحمد محي الدين عبد الحميد**، د.ط، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م. ص١٥٢ - ١٥٩. وانظر : علي فودة نيل، **ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي**، ط(١)، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود الرّياض، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م. ص٧٤.

[٢] ابن هشام الأنصاري، **المصدر السابق**، ص١٧٢ - ٢٠٢ .

ثـمّ تناول المنصـوبات وبدأ بالمفاعيل لأنّها الأصل وغيرهـا محمـول عليها ومشبه بها " وبدأت من المفاعيل بالمفعول به؛ أنّ المفعول به أحوج إلى الإعراب ؛ لأنّه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس "[١] ، واتبعه بالمنادى ؛ لأنه نوع من أنواع المفعول به وله أحكام تخصّه لهذا أفرده في الذكر[٢] ، وجاء بعده بالاختصاص " ذلك أنّه كلام على خلاف مقتضى الظاهر ، لأنّـه خبر بلفظ النداء "[٣] ، ثمّ ذكر الإغراء المحذوف عامله كما كان الاختصاص ملتزم حذف العامل .واتبعه بالمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، وجعله آخرها لأنّهم اختلفوا فيه أقياسيّ هو أو سماعي ، وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنّه قياسي ، ولأنّ العامل إنّما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ وهو الواو بخلاف سائر المفاعيل[٤] . ثمّ ذكر الحال، والتمييـز، والمستثنى[٥]، وذكر خبر كان وأخواتها واكتفى فيه بذكر الأمثلة[٦] ، وذكر خبر كاد وخبر ما حمل على ليس[٧] ، واسم لا النافية للجنس[٨] ، والمضارع بعد ناصب[٩] .

ثـمّ ذكـر المجرورات وشملت المجرور بحرف والمجرور بالإضافة ، وبدأ بالمجرور بحـرف لأنّه الأصل ، ولم يذكر المجرور بالتبعية ؛ لأنّ التبعية عنده ليست هي العامل ، وإنّما العامل عامل المتبوع ، وذلك في غير البدل ، وعامل البدل محذوف في باب البدل ، فرجع الجرّ في باب التوابع إلى الجرّ بحرف والجرّ بالإضافة[١٠] .

وذكـر المجزومات ،وهي الأفعال المضارعة الداخل عليها واحدة من الأدوات الخمسة عشـرة[١١] ، ثمّ ذكر باباً في عمل الفعل وما عمل عمله من الأسماء ، وبدأ بالمصدر لأنّ الفعل مشتق منه ، وأخرّ ذكر اسم التفضيل بعد الظرف والمجرور وإن كان مأخوذاً من لفظ الفعل لأنّ عملها في المرفوع الظاهر ليس مطرداً[١٢] . واتبعه بذكر التنازع والاشتغال لبيان حكم العوامل

---

(١) ابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** (م. س)، ص٢٠٤.
(٢) **المصدر نفسه**، ص٢٠٦.
(٣) **المصدر نفسه**، ص٢٠٧ .
(٤) **المصدر نفسه**، ص٢١٦ ـ ٢٣٥ .
(٥) **المصدر نفسه**، ص٢٣١ ـ ٢٤٥ .
(٦) **المصدر نفسه**، ص٢٥٢.
(٧) **المصدر نفسه**، ص٢٦١.
(٨) **المصدر نفسه**، ص٢٦٢.
(٩) **المصدر نفسه**، ص٢٦٩.
(١٠) **المصدر نفسه**، ص٢٦٩.
(١١) **المصدر نفسه**، ص٣٩٨. وانظر : عبد الكريم محمد الأسعد، **الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب** ، ط(١)، دار الشوّاف، الرياض، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م. ج٢، ص١٤٩.
(١٢) ابن هشام الأنصاري، **المصدر السابق**، ص٣١٣.

فـــي التنازع، ثمّ ذكر التوابع من توكيد ونعت وعطف بيان وبدل وعطف نسق[١] . وذكر فصلاً في تابع المنادى[٢] ، وختم بموانع الصرف والعدد[٣] .

الملاحـــظ أنّ منهج ابن هشام كان أكثر تمثيلاً لمسلك الترتيب وفق الأحكام الإعرابية ، بســـبب نضـــوج تجارب الترتيب قبله ، فعندما ذكر المرفوعات تناول الأسماء منها والأفعال ، وكذلك في المنصوبات ، واتبع ذكر المجرورات من الأسماء بالأفعال المجزومة ، ذلك أن الجرّ فـــي الأسماء يقابله الجزم في الأفعال ، وهذا ما لم نجده في الكتب السابقة التي أفردت الأسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة عن الأفعال مرفوعة ومنصوبة ومجزومة .

وفـــي شرح القطر اعتمد ابن هشام الحكم الإعرابي من رفع ونصب وجرّ وجزم أساساً للتبويـــب ، فـــبعد أن تـــناول المقدمـــات النّحويّة من الاسم وعلاماته والفعل وأقسامه والحرف والإعراب الظاهر والمقدّر ، ذكر نواصب المضارع وجوازمه[٤] ، ولم يجعل المنصوب منه في باب المنصوبات كما ذهب في شرح الشذور .

وبدأ المرفوعات بالمبتدأ وخبره ، ونواسخ كان ، ولا العاملة عمل ليس ولات ، ثمّ ذكر إنّ وأخواتها ولا النافية للجنس ، وظنّ وأخواتها ، ذلك أنّ أصل ما يكون بعد هذه النواسخ المبتدأ والخبر ثمّ ذكر الفاعل ونائبه والاشتغال والتنازع[٥] ، وهذا يعني أنّه قدّم المبتدأ وخبره والنواسخ على الفاعل بخلاف ما كان في شرح الشذور .

ثـــمّ تناول المنصوبات وترجم لها بباب المفعول فذكر المفعول به ، والمنادى وأحكامه ، وحكم تابعه وما يلحق به من الاستغاثة والندبة[٦] ، وهذا يشبه ما قام به في باب المنصوبات في الشـــذور حيـــث بدأ المنصوبات بالمفاعيل لأنّها منصوبة على الأصالة وغيرها محمول عليها ،

---

[١] ابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (م. س)**، ص٣٨٧.
[٢] **المصدر نفسه**، ص٤١٦.
[٣] **المصدر نفسه**، ص٤٠٣ - ٤٢٠.
[٤] **المصدر نفسه**، ص٤٢١ - ٤٢٨.
[٥] جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري(ت٧٦١هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ت: محمد محي الدين بن عبد الحميد، المكتبة العصرية، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٠م. ص١٢٥.
[٦] **المصدر نفسه**، ص١٩٠.

وكذلـــك في ترتيب الحال وذكره بعد المفعول المطلق فهما مصدران ، وأخرّ ذكر المفعول معه كما هو الترتيب في الشذور .

ولمّا ذكر المجرورات ذكر المجرور بحرف أولاً وأتبعه بما جُرّ بالإضافة[١] ، ثمّ تناولُ الأسماء التي عملت عمل الفعل ، إلا أنّه بدأ باسم الفعل[٢] لا بالمصدر كما كان الحال في شرح الشـــذور ، وفي باب التوابع قدّم النعت على التوكيد ، وعطف النسق على البدل[٣] بخلاف شرح الشذور .

ويشابه ترتيب شرح القطر ترتيب التحفة الورديّة لابن الوردي (ت ٧٤٩هـــ) من قبله فـــبدأ بالمبـــتدأ وخبره ، واتبعه بالاشتغال ، ثمّ ذكر النواسخ مبتدئاً بإنّ وأخواتها ولا التي لنفي الجـــنس ، ونعت اسم لا ، وكان وأخواتها ، وما الحجازية وأفعال المقاربة وظنّ وأخواتها ، ثمّ ذكـــر الفاعل ونائبه[٤] ، وقدّم ذكر المفعول به[٥] على المفاعيل في مباحث المنصوبات كما هو الحال في شرح القطر، إلا أنّه لم يتبعه بالنداء بل ذكر المصدر وبقية المفاعيل والمنصوبات[٦] ، وبعد أن تناول حروف الجرّ والإضافة والتوابع ذكر النداء[٧] .

وتفرد ابن الوردي في ترتيبه ببعض أمور منها :

- يبدأ النواسخ بما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وبعدها كان وأخواتها ثمّ بقية النواسخ[٨] .
- يؤخـــر بـــاب الـــتحذير والإغراء[٩] إلى ما بعد النداء.وما يلحق به وموضعه الأصلي بعد التعجب وأفعال المدح والذم .
- يرتـــب أفعـــال المقاربـــة[١٠] ترتيباً تصاعدياً ، حيث بدأها بأفعال الشروع ، ثمّ الرّجاء ، ثمّ المقاربة.

---

(١) جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري(ت٧٦١هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ت: محمد محي الدين بن عبد الحميد، المكتبة العصرية، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٠م. ص٣٠٣.
(٢) **المصدر نفسه**، ص٣٥٠.
(٣) **المصدر نفسه**، ص٣٨٥.
(٤) أبو حفص زين الدين عمر بنمظفر بن الوردي، **التحفة الوردية في علم العربيّة**، ت:صلاح راوي، ط(١)، دار الثقافة العربيّة، القاهرة، ١٩٨٩م. ج١، ص٩١-١٥٢.
(٥) **المصدر نفسه**، ج١، ص١٦٠.
(٦) **المصدر نفسه**، ج١، ص١٦٣ - ١٩٥.
(٧) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٥٣ - ٧٢.
(٨) **المصدر نفسه**، ج١، ص١٠٠ - ١٤٢.
(٩) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٧٨.
(١٠) **المصدر نفسه**، ج١، ص١٣٥.

شـــاء الله "[١] فشـــرع يذكر الاسم المضموم والمفتوح ، ثمّ بحث في النداء ، وحينما انهاه قال : ذكرنا الضم الذي يضارع الرفع ، وعندها نتبعه الفتح الذي يشبه النصب وبعد هذا تحدث عن لا النافية للجنس .

وأغلـــب المؤلفـــات التي اتبعت منهج الترتيب وفق الأحكام الإعرابية ، كانت تقدم ذكر المـــرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات فالمجزومات ، ذلك لأنّ المرفوعات عمد لا يخلو منها كـــلام وغير صالحة للاستغناء عنها ولا يجوز سقوطها بخلاف المنصوبات والمجرورات فإنها فضـــلات صـــالحة للســـقوط ، وأخرّت ذكر المخفوضات عن المنصوبات ، لأنّ طلب العامل للمنصوب أشد من طلبه للمخفوض ، بدليل أنه يصل للمنصوب بنفسه ، ولا يصل إلى المخفوض إلا بواسطة حرف الجرّ .

ولمّـــا كان الجر ظاهرة إعرابية خاصة بالاسم ، والجزم ظاهرة خاصة بالفعل ، والاسم معرب ، والفعل إنّما أعرب لمشابهته الاسم ، قدموا ما اختص بالاسم على ما اختص بالفعل .

ب- علة الأصل :

- الخلاف في ترتيب المعمولات من المرفوعات :

وتتضـــح علـــة الأصل في خلاف النحاة في ترتيب المرفوعات ، فمنهم من بدأ بالمبتدأ كأبي البركات الأنباري[٢] ، ومنهم من قدّم الفاعل عليه كابن عصفور[٣] ، فمن قدّم المبتدأ على أنه أصل المرفوعات ، والفاعل يشبه المبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ، ووجه الشبه أنّ الفاعل يكون هو والفعـــل جملة ، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة ، ومن قدم الفاعل لأنّ عامله لفظي وهو الفعل أو شـــبهه، بخلاف المبتدأ ذي العامل المعنوي وهو الابتداء ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، بدليل أنّه يزيل حكم المعنوي ، والأقوى مقدم على الأضعف ، ولأنّ الرّفع في الفاعل للفـــرق بينه وبين المفعول ، وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بيـــن المعانـــي فقدّمـــوا ما هو أصل أمناً للبس . وفي جمع النحاة باب كان وأخواتها وباب إنّ وأخواتهـــا إلى المرفوعات ، توخٍ لعلة الأصل ، فهذه النواسخ تدخل على ما كان أصله المبتدأ والخبر فتغير فيهما .

---

[١] ابن السرّاج، **الأصول في النحو** (م. س)، ج١، ص٣٧٨.
[٢] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة** (م. س)، ص٧٤.
[٣] ابن عصفور، **المقرب** (م. س)، ص٦٩ - ٧٦.

- يدمج باب إعمال المصدر مع باب المفعول المطلق تحت اسم المصدر[١] ، ويجعل باب عمل اسم الفاعل بعد الإضافة[٢] .

٢- علل الترتيب :

أ- علة اتحاد الحكم :

ويلـــزم من هذه العلة الجمع بين الموضوعات النّحويّة ذات الحكم الإعرابي الواحد في بـــاب ، وتـــبدت هذه العلة في قسم الأسماء المعربة ، حيث جمعت الأسماء المرفوعة في باب واحـــد، والمنصـــوبة فـــي بـــاب ، والمجرورة في باب ، وكذلك قسّم الأفعال فمنها المرفوع ، والمنصـــوب ، والمجزوم ، مثال ذلك ما كان في أصول ابن السرّاج[٣] ، وأسرار العربيّة لأبي الـــبركات الأنـــباري[٤] ، ومقـــرب ابن عصفور[٥] ، وهناك من النحاة من جمع المرفوع من الأسماء إلى المرفوع من الأفعال والمنصوب كذلك ، وأتبع ذكر المجرور من الأسماء بالمجزوم من الأفعال كما فعل ابن هشام في شرح شذور الذهب[٦] .

والترتيب وفق مسلك الحكم الإعرابي يسقط بعض الأبواب من المؤلفات النّحويّة ، فابن شقير لم يذكر في مؤلفه باب التوابع ، ذلك أنّه اتبع ذكر المرفوع من التوابع لباب المرفوعات ، والمنصـــوب مـــن التوابع لباب المنصوبات ، وكذلك المجرورات . ومنهم من كرر ذكر الباب مرتين فابن السرّاج ذكر اسم كان وخبر إنّ في باب المرفوعات[٧] ، وذكر خبر كان واسم إنّ في المنصوبات[٨] .

ونلمح أثر الحكم الإعرابي في تقديم ذكر بعض الموضوعات النّحويّة على بعض ، فابن الســـراج قـــدّم المبني من الأسماء على الفتح والضم على المعرب المجرور منها ، ذلك أنّ ذلك البـــناء يضارع المعرب المرفوع والمنصوب فقدّم ذكرهما على المجرور، فبعد فراغه من ذكر المنصـــوبات قال : " وإذا فرغنا من الرّفع والنصب فلنذكر الضم والفتح اللذين يضارعانهما إن

---

(١) ابن الوردي، **التحفة الوردية (م. س)**، ج١، ص١٦٣ - ١٦٩.
(٢) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٧.
(٣) ابن السرّاج، **الأصول في النّحو (م. س)**، ج١، ص٥٠ – ٣٧٨، ج٢، ص١٢٠ – ١٢٣.
(٤) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة (م. س)**، ص٩٠ – ٢٩٤.
(٥) ابن عصفور، **المقرب (م. س)**، ص٩٤- ٢٩٧.
(٦) ابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب (م. س)**، ص١٥٤ – ٣١٤ .
(٧) ابن السرّاج، **المصدر السابق**، ج١، ص١٠٢.
(٨) **المصدر نفسه**، ج١، ص٢١٢.

- الخلاف في ترتيب المعمولات من المنصوبات والمجرورات :

اختلف النحاة في المنصوبات فمنهم من بدأ بالمفعول به كابن شقير[١]، ومنهم من بدأ بالمفعول المطلق كابن السرّاج[٢] ، ذلك أنّ المفعول به هو أصل المفعولات وغيره محمول عليه ومشبه به ، كما أنّ المفعول به أحوج إلى الإعراب لأنّه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس[٣] . كما أنّه الأكثر استعمالاً[٤] ، والمفعول به غير مقيد بشيء ، أما بقية المنصوبات - المفاعيل - فهي مقيدة بحرف الجر . أما من قدّم المفعول المطلق فالرأي عنده أنه أصل المفعولات ، وهو المفعول الحقيقي ، لأنّه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه ، وإنّما سمي مفعولاً مطلقاً إمّا لهذا المعنى ، وإمّا لأنّه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله ، وفيه ومعه . إلاّ أنّ النحاة جميعاً اتفقوا على أنّ أصل المنصوبات المفاعيل لذا قدّموا ذكرها على غيرها من المنصوبات . وفي اتباع ذكر المفعول به المنادى وما يلحق به في بعض المؤلفات النّحويّة مراعاة لأصل المنادى وهو معنى المفعول به لذا قدروا في محله النصب .

وفي باب المجرورات قدّموا المجرور بحرف على غيره ذلك أنه اصل المجرورات .

جـ - علة الاستلزام : لمّا تناول ابن عصفور ما حمل على المفعول به من المنصوبات جعلها في ثلاثة أقسام :

١. ما يطلبه الفعل على اللزوم[٥] وهي :- المصدر
   - ظرف الزمان وظرف المكان
   - الحال

٢. ما يطلبه جميع الأفعال على غير اللزوم[٦] :
   - المفعول معه
   - المفعول لأجله

---

(١) ابن شقير، **المحلى (م. س)**، ص١٢٨.
(٢) ابن السرّاج، **الأصول في النّحو (م. س)**، ج١، ١٥٩.
(٣) انظر : خالد بن عبدالله الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، د. ط، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ١٩٠٠م. ج١، ص٣٢٣.
(٤) انظر : عبدالله بن أحمد الفاكهي، **الفواكه الجنيّة وهو شرح على متممة الآجرومية**، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٣١م. ص٦٠.
(٥) ابن عصفور، **المقرب (م. س)**، ص ١٦٠ – ١٦١.
(٦) المصدر نفسه، ص١٧٥.

لكن الترتيب وفق الأحكام الإعرابية لم يسلم من الثغرات المنهجية مثل :

١. تكـــرار ذكـــر بعض المسائل النحويّة ، فابن السراج ـ مثلاً ـ أعاد ذكر نداء المفرد مرتين ، مرة مع المبنيات ، وأخرى مع المنصوبات حيث قال : " نداء المفرد نحو قولك : " يا زيدُ "، و" يـــا حكـــم العاقلُ والعاقلَ "، و " يا حكماء "، و" يا حكمون " ، فهذا موضعه نصب وليس بمعـــرب ، وإنمـــا حقّه أن يذكر مع المبنيات من أجل أنّه مبني ، وينبغي أن يذكر أيضا مع المنصـــوبات مـــن أجل أن موضعه النصب ، فنحن نعيده إذا ذكرنا النداء إن شاء الله "[١] . وذكـــر اســـم كان وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها في باب المرفوعات ، ثمّ ذكر منصوب كلّ منهما في باب المنصوبات يلزم منه إعادة ذكر الباب ـ كان وأخواتها ـ وإن وأخواتها ـ مرتين كما فعل ابن هشام في شرح الشذور[٢] .

٢. مشكلة ترتيب التوابع ، فهل نلحق التابع المرفوع بالمرفوعات ، والمنصوب بالمنصوبات ، وكـــذا المجـــرور ، أم نفرد ذكرها في باب مستقل ؟ فإن فعلنا الأوّل لزم من ذلك التكرار ، والتشـــعب لأحكـــام الباب ـ التوابع ـ وإن كان الثاني خالفنا بذلك طريقة الأحكام الإعرابية ، وكذا تابع المنادى أتذكره في باب التوابع ، أم نشير إليه في باب النداء وأحكامه ؟.

٣. جرت عادة النحاة على تأخير ذكر الأفعال المعربة عن الأسماء ، فيذكرون الأسماء مرفوعة ومنصوبة ، ومجرورة ، ثمّ يذكرون الأفعال مرفوعة، ومنصوبة، ومجزومة ، ومنهم من اتبع المرفوع من الأفعال بالمرفوع من الأسماء ، والمنصوب من الأفعال بالمنصوب من الأسماء، والمجـــزوم من الأفعال بالمجرور من الأسماء ، وفي الأمرين اضطراب فمن فصل الأسماء عـــن الأفعال ، أعاد تكرار الأحكام ولزم من ذلك تقديم حكم المجرور مثلاً من الأسماء على المـــرفوع مـــن الأفعال ،والرفع أقوى الحركات فكيف يقدّم الأضعف على الأقوى، ومن اتبع الفعل المرفوع بالاسم المرفوع ... قدّم بذلك الفعل المرفوع على الاسم المنصوب ، والفعل لا يـــتقدم على الاسم لسموه عليه واستغنائه عنه واحتياج الفعل إليه ، والاسم أصل في الإعراب والفعل فرع عليه .

٤. أســـاليب العربـــية مـــن نفي وتأكيد واستفهام وشرط أين مكانها ضمن هذا التبويب ؟ ربما تعرضـــوا لشيء من هذه الأحكام حين يضطرون إليها لبيان الإعراب وتكميل أحكامه ؛ فقد تكلموا في وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام وبعض أدوات النفي ، لكن هذه المباحث جاءت

---

[١] ابن السرّاج، **الأصول في النحو** (م. س)، ج١، ص١٤٧.

[٢] ابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب** (م. س)، ص١٨٤ ـ ١٩٣، و ص٢٥٢ ، ٢٦٢ .

متفرقة على الأبواب ،ولم يستوف درسها ، فالنفي - مثلاً - متعدد الأدوات . ينفى بالحرف ، وبالفعل ، وبالاسم فدرسوه في أبواب متفرقة :

- " لـــيس " درســـت في باب كان لأنّها تعمل عملها ، على أن " كان " للإثبات ،وليس للنفي ، وكان للمضي ، وليس للحال ، ولكن الحكم كان سبب الجمع والتبويب .
- " ما وإن " درستا في باب ألحق بكان لأنهما يماثلانها في العمل أحياناً .
- " لا " درســـت ملحقـــة " بكان "، ثمّ تابعة " لإنّ " ، إذ كانت تماثل الأولى في العمل مرة، وتماثل الثانية فيه مرة أخرى.
- " غير" و "إلا" و" ليس" تدرس في باب الاستثناء .
- " لن " تدرس في نصب الفعل .
- " لم " و " لمّا " في جزم الفعل .

فهـــذه الأدوات دُرســـت متفرقة بحسب ما تحدث من أثر في الإعراب ، دون النظر في معانيها وكان الأولى جمعها في باب واحد يميز بين أساليبها وما يتبعها وما ينفى بها من حال أو اســـتقبال أو مـــاضٍ ، وما يكون نفياً للمفرد ، وما يكون نفياً للجملة ، وما يخص الاسم ، وما يخص الفعل[١] .

---

[١] انظر : إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، طبع لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٥١م. ص٣ ــ ٥.

المبحث الثاني

مدرسة الترتيب وفق التقسيم الكلمى :

١. التقسيم الثلاثي بين أوضاع النّحو وأوضاع المنطق :

نـــاقش بعـــض المحدثيـــن أقوال القدماء في التقسيم الثلاثي للكلم ، آخذين عليهم تأثرهم بالمـــنطق فـــي تقاســـيمهم وتعريفاتهم ، ومافيها من التضارب بين الدراسة المنطقية والدراسة الـــنّحوية، لأنّهـــا تعـــاريف ليست جامعة ولا مانعة ، ولا تتطابق مع معطيات العربية ، إذ قنع اللغويـــون القدمـــاء بذلـــك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان ،وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة سمّوها الاسم والكلمة والأداة ، ولمّا حاول اللغويـــون من العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء الثلاثة ، شق الأمر عليهم ... فالاسم ما دلّ على معنى وليس الزمن جزءاً منه لا ينطبق على الأسماء الدّالة على الأوقات كاليوم والليلة، ولا على المصادر ، والفعل بأنّه يفيد معنى كما تدّل صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة : الماضي والحال والاستقبال لا يستقيم لأنّ المصادر تدلّ على الزمان كما أنّ الفصيلة السامية تختلف عن الألســـنة فـــي اللاتينـــية أو الإغريقية في كيفية تعبير صيغ أفعالها على الزمن، فبينما تدلّ على الصـــيغ الفعلـــية اللاتينية أوالاغريقية على عدد كبير من الأزمنة يصل إلى حد السبعة أزمنة ، نـــرى أنّ معظـــم اللغـــات السّامية قد اتخذت صيغاً قليلة العدد للتعبير عن تلك الأزمنة السبعة المتقدمة . ورأى أنّ فكرة الحرفية غامضة في أذهان النحاة لأنّهم يكادون يجردونها من المعاني وينسبون معناها إلى غيرها من الأسماء والأفعال [١].

وبـــالعودة إلـــى مصادر التراث النّحوي واستقراء حدود أقسام الكلم فيها ، لا نجد تلك الحـــدود التي ذكرها المحدثون إلا في مؤلفات متأخرة ، ففي الكتاب يقول سيبويه : " فالكلم اسم وفعـــل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . فالاسم: " رجل " و " فرس " و "حائط " ، وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأمّا بناء ما مضى : " فذهب " و " سمع " ... ، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً : اذهـــب واقتل ، ومخبراً : تقتل ويذهب ... ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت ...

---

(١) انظر : إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط(٦)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م. ص١٣٨ – ١٨٠ ، ومهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، ط(١)، القاهرة، ١٩٦٦م. ص ٢١ – ٣٩. وتمام حسّان ، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، دار الثّقافة، الدار البيضاء، ص٨٨ . وعبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النّحو العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م . ص٨ – ١٠.

والأحـداث نحـو " الضرب " و " الحمد " و " القتل " ، وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : ثمّ ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الإضافة ونحوها "[١] .

ويقول المبرد : " فالكلام كلّه : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربياً كان أو أعجمـياً من هذه الثلاثة ، والمعرب الاسم المتمكن ، والفعل المضارع . أمّا الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو : رجل وفرس ... كل ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم وإن امتنع فليس باسم "[٢] .

ومع القرن الرابع الهجري نجد ملامح لمضمون تلك الحدود التي يحيل عليها المحدثون، ففي الأصول لابن السراج نلاحظ محاولة تعريف الاسم بدلالته على معنى مفرد ، والمقابلة بينه وبين الفعل باعتباره يدلّ على معنى وزمان [٣].

ولـم نتبيـن مضـامين تلك الحدود التي أشار إليها المحدثون إلا في القرن السادس مع الزمخشري وابن الحاجب ، فالزمخشري حدّ الاسم بأنّه ما دلّ على معنىً في نفسه دلالة مجردة عن اقتران ، والفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان ، والحرف ما دلّ على معنى في غيره ومن ثمّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه[٤] ، وبالمضمون نفسه جاء ابن الحاجب[٥] .

٢. أسس التقسيم الكلمي :

منطلقات حدّ الاسم :

أدرك النحاة القدامى أن خصائص الأسماء الشكلية لا تتوفر في كل الوحدات اللغويّة التي أدرجوها في حيز الاسم ، ولم يكن إدراجهم إيّاها مع عدم تجانسها دليلاً على اضطراب منهجي، وإنمـا كان ذلك نتيجة عدّهم أن تأدية هذه الوحدات لبعض الوظائف النّحويّة شأنها في ذلك شأن كافة وحدات الاسم كافٍ لإدراجها ضمن باب الاسم .

---

(١) سيبويه، **الكتاب (م. س)** ، ج١، ص١٢.
(٢) المبرّد، **المقتضب (م. س)** ، ج١، ص١٤١.
(٣) ابن السرّاج، **الأصول في النّحو(م. س)** ، ج١، ص٣٦ – ٣٩.
(٤) ابن يعيش، **شرح المفصّل (م. س)** ، ج١، ص٢٢٢.
(٥) الرّضي الأستراباذي، **شرح الكافية (م. س)** ، ج١، ص٣٥. يقول : " الاسم ما دلّ على معنىً في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والحرف ما دلّ على معنى في غيره ومن ثمّ احتاج في جزئيته إلى اسم وفعل .

وبهـذا علل الزجاجي إدراج " كيف " و" أين " و " متى " و " أنّى " و " أيّان " في باب الاسـم في مناقشة قول الأخفش ؛ يقول : " وقال الأخفش : "الاسم ما جاز فيه نفعني وضرّني ، يعنـي ما جاز أن يخبر عنه ، وفساد هذا الحدّ بيّن ، لأنّ من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو " كيف "، و " أين " ، و " متى "، و " أنّى " ، و " أيّان " ، لا يجوز الإخبار عن شيء منها، وهي داخلة في حدّنا الذي قدّمنا ذكره لأنّها في حيز المفعول به ، لأنّ " كيف " سؤال عن الحال، والحال مفعول بها عند البصريين وأين وأخواتها ظروف كلّها مفعول فيها"[١] .

فهـذه الوحـدات : " كيف "، و "أين " ، و " متى " ، و " أنّى " و " أيّان "، تؤدي بعض الوظـائف النّحويّة التي يمكن أن تؤديها وحدات باب الاسم ، رغم عدم توفر جميع الخصائص الشـكلية للأسماء كالتنوين ولام التعريف ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتصغير ، والنداء ، ودخول حروف الجرّ .

والقـول بهـذا الأساس ـ الوظائف النّحويّة ـ لا يلغي اعتبار المقاييس الشكلية ، إلاّ أنّ الأمـر فيها جار على الترتيب ، بمعنى أنّ تلك الوظائف مقياس يعلو كافة المقاييس الشكلية أو اللفظية في ترتيب الوحدات اللغوية .

منطلقات حدّ الفعل :

عرّف النحاة الفعل بمقتضى وظيفته النّحويّة ، قال أبو علي الفارسي : " وأمّا الفعل فما كـان مسـنداً إلى شيء ولم يسند إليه شيء مثال ذلك : " خرج عبدالله " ، و " ينطلق بكر "... واذهب ... كلّ واحد فيها مسند إلى الاسم الذي بعده "[٢] .

وشـرح الجرجاني هذا التعريف من حيث إنّه يفصل الفعل منْ شبهة بعض الأسماء أو الحروف ، قال : فهذا حد مشتمل على ثلاثة قيود من الاحتراز :

- أولها : احتراز من الاسم الذي يخبر عنه نحو " زيد وعمر " .
- الثانـي : احـتراز من الاسم الذي يكون مسنداً إلى غيره البتة نحو " متى "، و" إذا "، وما شـاكلهما، لأجل أن الفعل يكون مقدماً على ما يسند إليه ... وهذه الأسماء إذا أسندت إلى شيء كانت مرتبتها بعده .

---

(١) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي (ت٣٣٧هـ)، **الإيضاح في علل النّحو**، ت: مازن المبارك، ط(١)، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م. ص٤٩ ـ ٥٠ .

(٢) الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح (م. س)** ، ص٧٦، ٨٠.

- الثالث : احتراز من الحرف لأنّه لا يكون مسنداً ولا يسند إليه ... ولو كان الفعل خبراً ومحتملاً لأن يسند إلى غيره ولم يدخل عليه الحرف فهذا حدّ للفعل لأنّه مطرد ومنعكس ، ألا ترى أنّك لو قلت : كلّ لفظ جاز أن يسند إلى الاسم مقدّماً عليه ولم يجز أن يسند إليه شيء فهو فعل، وكلّ ما لم يحصل فيه هذه الشرائط فليس بفعل كنت مصيباً.وهذا عين الطرد والعكس[١] .

وخصوه بخصائص شكلية قد تكون من أوله نحو " قد " و " السين " و " سوف " ، وقد تكون من آخره نحو : " تاء التأنيث الساكنة " ، و" ضمائر الفاعلية البارزة " ، وقد تكون من جملته كتنقله في الأزمنة ، وقد تكون من معناه وهو كونه خبراً ولا يخبر عنه[٢] .

منطلقات حدّ الحرف :

إن الأساس الوظيفي الذي حدّ به النحاة الاسم والفعل ، تطرق إلى حد الحرف أيضاً يقول ابن فلاح اليمني : " الحرف كلّ كلمة دلّت على معنى في غيرها فقط ، وخرج بقيد فقط الأسماء التي تدلّ على معنى في نفسها وفي غيرها ، كأسماء الشرط ، والاستفهام ... والموصولات[٣] .

والدليل على أن النحاة اعتبروا أقسام الكلام على أساس دورها التركيبي والوظائف النّحويّة التي تقوم بها في الكلام حديثهم عن أقسام الكلم ضمن تحليل الكلام يقول الرّضي الأستراباذي : " إنّما قدّم حدّ الكلمة على حدّ الكلم مع أن المقصود الأهم من علم النّحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب ، لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ، ويعني بتضمنه الكلمتين تركبّه منهما وكونهما جزأيه ... وجزءا الكلم يكونان ملفوظين ... ومقدرين ... أو أحدهما مقدراً دون الآخر "[٤] .

وكذلك ترتيبهم لأقسام الكلم ومفاضلتهم بينها وتقديم بعضها على بعض بمقتضى احتمال توليفاتها توليد كلام مقبول ، قال الرّضي في شرحه لقول ابن الحاجب : أقسام الكلمة هي اسم وفعل وحرف عندما قال : إنّما قدّم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون

---

(١) الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح (م. س)** ، ص٧٧.
(٢) تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ)، **المغني في النّحو**، ت: عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٥م. ج١، ص١٢٣ – ١٢٤ .
(٣) **المصدر نفسه**، ج١، ص١٧٢.
(٤) الرّضي الأستراباذي . **شرح الكافية (م. س)** ، ج١، ص٣١ .

أخويــه نحو : " زيدٌ قائم " ، والمقصود من معرفة الكلم ، الكلام والأحوال التي تعرض له من الإعــراب وغــيره، ثمّ قدّم الفعل على الحرف لأنّه وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما تتأتى من الاسمين لكنّه يكون أحد جزئي الكلام ، نحو " ضرب زيد " ، بخلاف الحرف فإنّه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام"[١] .

فالــتعاريف للأقســام الثلاثة قامت على أساس تركيبي ، فالاسم ما جاز أن يكون مسنداً ومســنداً إليه وائتلف من نوعه كلام دون حاجة إلى قسم آخر ، والفعل ما كان مسنداً مقدماً على مــا أســند إلــيه فــي الحكم والتقدير ، والحرف ما لم يكن لا مسنداً ولا مسنداً إليه ، واعتبروا الوظائف النّحويّة التي تؤديها الوحدات اللغوية المقياس الأرقى الذي يفرزون به تلك الوحدات في أبواب أقسام الكلم الثلاثة .

وصــنف الــنحاة الكلــم العربية إلى اسم وفعل وحرف ، وجمعوا في كلّ قسم الوحدات اللغوية التي تشمله . ومن النحاة من رتب الموضوعات النّحويّة بناء على هذه القسمة الثلاثية ، فتحصلت لديهم ثلاثة أقسام :

١. قســم الاسم : تحدّث فيه النحاة عن الإعراب والبناء والجموع ،ووجوه إعراب الاسم فتناولوا المــرفوعات كالفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر ونواسخ الابتداء - إنّ وأخواتها - وما ألحق بها ، والمنصــوبات فتحدثوا عن المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والاستثناء ، وخبر كان ، واسم إنّ ، والمجرورات ، واقتصروا على ما جُرّ بالإضافة ، ثمّ أتوا على ذكر التوابع ، والمصادر والمشتقات .

٢. قســم الفعــل : تحدثوا فيه عن الفعل حداً وخصائص ، وتناولوا الأزمنة الثلاثة ، والأفعال الخمســة ، والأفعال المتعدية ، والفعل المبني للمفعول ، والأفعال الناقصة ، وأفعال القلوب ، وأفعال المقاربة ، ونعم وبئس ، وصيغتي التعجب، وذكروا أبنية الفعل المجردة والمزيدة .

٣. قســم الحــرف : يتــناول هــذا القسم حروف الجرّ ، وحروف العطف ، وحروف النفي ، والحــروف النائــبة عــن الفعــل ، وحروف التنبيه ، وحروف النداء ، وحروف التفسير ، وحروف الاستفهام ، وحروف الشرط ، وحروف التعليل ، وحروف الردع .

---

[١] الرّضي الأستراباذي، **شرح الكافية** (م. س) ، ج١، ص١٢٣ .

وهناك من النحاة من أضاف قسماً رابعاً لتلك الأقسام الثلاثة لمّا وجد أنّ بعض الوحدات اللغويـــة لم يتسنَّ لها أن تنضبط وفق هذه القسمة ، وهذا القسم هو قسم المشترك تحدثوا فيه عن الإحالة والوقف ، وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين والإدغام ونظائرها ممّا تتوارد فيه الأضرب الثلاثة أو اثنان منها .

ومن المؤلفات النحويّة التي رتبت وفق هذه القسمة الثلاثية :

المفصل للزمخشري (ت ٥٣٩هـ) :

قسم الزمخشري كتابه إلى أربعة أقسام :

١. قســم الأســماء : تحــدث فيه عن المعرب والإعراب، ووجوه إعراب الاسم وهي : الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا ، وأمّا المبتدأ وخبره وخبر إنّ وأخواتها ولا التي لنفي الجنس ، واسم ما ولا المشبهة بليس فيلحقان بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب على المفعولية ، والمفعول خمسة أضرب المفعــول المطلــق ، والمفعــول بــه ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له ، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب ، والخبر في باب كان والاسم في باب إنّ والمنعوت بلا التي لنفي الجنس ، وخبر ما ولا المشبهة بليس ملحقات بالمفعول ، والجر علم الإضافة ، وأمّا التوابع فهي فــي رفعهــا ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ، ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابه واحدة ، وأنا أسوق هذه الأخبار كلها مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده "[١] .

وفي كلام الزمخشري في قسم الأسماء عدد من الملحوظات :

١- قدّم الكلام على المعرب قبل الإعراب، وإن كان المعرب مشتقاً من الإعراب ، والمشتق منه قــبل المشــتق ، وذلك من قبل أنه لما كان المعرب يقوم بنفسه من غير إعراب ، والإعراب لا يقوم بنفسه صار المعرب كالمحل له والإعراب كالعرض فيه فكما يلزم تقديم المحل على الحال لذلك يلزم تقديم المعرب على الإعراب ، واعلم أنه لما رتب كتابه أربعة أقسام قسماً في الأسماء وقســماً فــي الأفعــال وقسماً في الحروف وقسماً في المشترك قضت القسمة بإيراد الكلام على المعــرب فــي قســم المشترك من حيث كان يشترك فيه الاسم والفعل فاعتذر عن الوفاء بذلك بأمرين :

أحدهمــا : أنّ أصــل الإعــراب أن يكون للأسماء دون الأفعال ، والأفعال محمولة في الإعراب على الأسماء فقدّم ذكره في قسم الأسماء باعتبار أنه الأصل في ذلك .

---

[١] ابن يعيش، **شرح المفصل (م. س)** ، ج١، ص٥٠.

ثانيهما : لمّا كانت الحاجة ماسة إلى تقديمه لأنّ إدراك المعاني مرتبط به فقدّمه لذلك[١] .

ورد على اعتذاره الأوّل ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) بقوله : " وهذا اعتذار غير قوي، فلم يفرق بينهما إلاّ باعتبار كون ذلك أصلاً ، وهذا فرعاً ، وقد وقع في المشترك مثل ذلك ، فإن الإعلال أصل في الأفعال وفرع في الأسماء ، ومع ذلك فقد ذكر في قسم المشترك ، ومقتضى هذا أن يذكر المعتل من الأفعال في الأفعال ، لأنّها أصل فيه ، والمعتل من الأسماء في الأسماء، لأنّه فرع كما ذكر ذلك في الإعراب "[٢] .

كما ردّ عليه الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) بقوله : " وإنا نقدم وجه تصحيحه ، ثمّ نبيّن وجه بطلانه فالأصل في الإعراب هو الاسم وذلك لأنّه مما تتوارد عليه الأحوال المختلفة ، واللفظ واحد، أمّا أنّها تتوارد عليه الأحوال المختلفة ، فلأنّه كونه فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ... وأما كون اللفظ واحداً فظاهر بخلاف الفعل فإنه لا أصالة له في الإعراب وهذا لأنّ الفعل مما لا تتوارد عليه الأحوال المختلفة ... وبيّن أنّ الأحوال التي تتوارد عليه كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ... ولا حاجة إلى إيراد الإعراب على الفعل من أجل بيان هذه الأحوال إذ اختلاف صيغة الفعل تعنى ببيانها ... وأمّا وجه بطلانه ، فلأن استجاب المضارع الإعراب لكونه شبيهاً بالاسم يقتضي أن يكون إعراب المضارع مؤخراً عن إعراب الاسم ، وإعراب المضارع غير مؤخر عن إعراب الاسم "[٣] .

أما الاعتذار الثاني ، فأقرّه عليه ابن يعيش ؛ لأن إدراك المعاني مرتبط به[٤] ، وأخرّه كذلك الخوارزمي بقوله : " إنّا إذا تكلمنا في المنصرف من الاسم وغير المنصرف منه قلنا : المنصرف تام الإعراب، وغير المنصرف ناقصه، وأنت لا تعرف تفسير الإعراب، فإنك تقول : " ما الإعراب ؟ "[٥] . وعلق ابن الحاجب بأنه غير سديد لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقدم إعراب الأفعال ، وكان الأولى أن يعلل بغير ذلك ،وذلك أنّ الإعراب في الأسماء ليس هو الإعراب في الأفعال في المعنى ، فالإعراب في الأسماء موضوع بإزاء معان يدلّ عليها ،

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل (م. س)** ، ج١، ص٤٩.

(٢) أبو عمر عثمان بن عمر بن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، ت:موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م. ص١١٠ – ١١١.

(٣) القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت٦١٧هـ)، **شرح المفصل في صنعة الإعراب- التخمير-** ، ت: عبد الرحمن بن سليمان، ط(١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م. ج١، ص٢٠٢ – ٢٠٣.

(٤) ابن يعيش، **المصدر السابق**، ج١، ص٤٩ .

(٥) الخوارزمي ، **المصدر السابق**، ج١، ص٢٠٢.

فالـــرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجرّ علم على الإضافة ، وليس الإعراب في الأفعال كذلك ، فلذلك ذكر كلّ إعراب في موضعه ، وقال : " إنّ الإعراب المقصود منه معرفة عواملـــه ولا مشاركة بين الأسماء والأفعال في العوامل ، وإذا وجب ذكر إعرابه لأنه أثر ، وهو إنّ من جملة إعراب الأسماء الجرّ ولا مشاركة بين الأسماء والأفعال فيه ، فإذا وجُب ذكر الجر في الأسماء ، لأنه مشاركة فيه ، وجب ذكر أخويه معه "[١] .

٢- يلاحظ في ترتيبه لمباحث الاسم أنه رتبها حسب الأحكام التي تعتري الاسم من رفع ونصب وجـــرّ وقدّم الرّفع عليها ، وقدّم في المرفوعات الكلام على الفاعل بمشاركته في الإخبار عنه ، وذلـــك لأنّ الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس ، فالرفع للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجـــوز أن يكـــون كـــل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً ، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن الأمر يخشى التباســـه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كلّ واحد منهما مخبراً عنه وافتقاره إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله .

٣- ذكر خبر إن وأخواتها بعد مبحث المبتدأ والخبر؛ أن ما جاز في المبتدأ والخبر جاز في هذه الحـــروف مـــن حيث صنف الخبر مفرداً أو جملة ، وأحواله معرفة ونكرة ، وشرائطه بمعنى افـــتقاره إلـــى عائد من الخبر إذا كانت جملة ،واتبعها بذكر خبر " لا " النافية للجنس لأن " لا " شـــبيهة " بإنّ " فهي تدخل على المبتدأ والخبر " كان " ولأنها نقيضة انّ فلا للنفي وإنّ للإيجاب وحق النقيض أن يخرج على حد نقيضه في الإعراب ، وقدم ذكرها على ما ولا المشبهات بليس لأن لا العاملـــة تخـــتص أن يتبعها نكرة ، أما ما ولا فهما غير مختصين تدخلان على الأسماء والأفعال .

٤- فـــي مباحث المنصوبات قدّم ذكر المفعول المطلق لأنّه هو المفعول الحقيقي ذلك أن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده وليس كذلك غيره من المفعولين .

---

[١] ابن الحاجب، **الإيضاح في شرح المفصل** (م. س) ، ص١١٢. وانظر : علي عبد الواحد، **فقه اللغة**، ط(٤)، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٦٥م. ص٢٦٩.

٥- ذكـر بعد المفعولات الخمسة الحال لأنها تشبه المفعول من حيث إنها فضلة تجري بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وإن في الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دليل على المفعول ... ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان ، وذلك لأنها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي فإذا قلت : " جاء زيد راكباً " كان تقديره في حال الركوب كما أنك إذا قلت : " جاء زيد اليوم " كـان تقديـره جاء زيد في اليوم ، وخص الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره .

٦- فـي مبحث المجرورات بدأ بذكر المجرور بحرف ثمّ بالإضافة؛ لأن المضاف إليه ناب عن حرف الجر فهو مقدر .

٢. القسـم الثانـي في الأفعال تناول فيه الفعل حداً وخصائص ،وبدأ بالماضي فالأزمنة حركات الفعـل فمـنها حـركة مضـت وحركة لم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية ، والماضي ما عُدِم بعد وجوده ، ثمّ المضارع وشرح فيه الأفعال الخمسة ووجوه إعرابه من رفع ونصـب وجـزم ، وذكـر الأفعال المتعدية والمبني للمفعول وأفعال القلوب والأفعال الناقصة والسبب في ذكرها بعد أفعال القلوب؛ الشبه بينهما ذلك أن أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك في الخبر وكان تفيد زمان وجود الخبر فاشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر وتعلقهما بالخبر ، واتبعها بأفعال المقاربة ذلك أنها تفيد معنى القرب في الخبر ، ثمّ تناول " نعم وبئس " وصيغتي التعجب والفعل الثلاثي وذكر أبنيته وكذلك الرباعي مجردّه ومزيده .

٣. القسم الثالث الحرف الذي تحدث فيه عن الحرف النائب عن الفعل مثل " نعم" ، و " بلى" ، و " إي "، وتحدث عن حروف الإضافة وقسمها إلى ثلاثة أقسام :

١- ما استعمل حرفاً فقط وهي تسعة : من، إلى ، حتى ، في ، الباء ، اللام ، واو القسم وتاؤه .

٢- ما استعمل حرفاً واسماً خمسة : على ، عن ، الكاف ، مذ ، منذ .

٣- حـروفاً وأفعـالاً ثلاثة : حاشا ، عدا ، خلا ، ثمّ ذكر الحروف المشبهة بالفعل إن وأخواتهـا . ثـمّ حروف العطف والنفي والتنبيه وحروف الجواب والنداء والتفسير والاستفهام والشرط والتعليل والردع واللامات والتنوين والنونين، وهاء السكت وشين الوقف والإنكار والتذكير .

٤- القسم الرابع المشترك : بنى الترتيب على قاعدة قسمة الكلمة في العربية : اسم وفعل وحرف ، ولما لم يتسنَّ له ضبط النّحو وفق هذه القسمة لجأ إلى ابتكار القسم الرابع في الترتيب وهو المشترك . وسمّاه المشترك لأن الاسم والفعل والحرف أو اثنان منهما مشتمل لهما قال الزمخشري : المشترك نحو الإمالة والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين ونظائرهما مما تتوارد فيه الأضرب الثلاثة أو اثنان منهما [١].

وهذا النظام في تقسيم الكتاب الأقسام الأربعة نظام مبتكر لم يُسبق إليه[٢] ، كما أنه لا يقتصر على المباحث النّحويّة ، بل جمع كل قسم ما له من المباحث الصرفية أيضاً ، ففي القسم الأول بحث مباحث صرفية كاسم الفاعل والمفعول ، وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة ،واسمي الزمان والمكان ،واسم الآلة ، والثلاثي والرباعي والخماسي ، وفي القسم الثاني - الأفعال - تحدث عن الفعل الثلاثي وأبنيته والمزيد ،والفعل الرباعي كذلك .

ومما تجدر الإشارة إليه تفرد الزمخشري في تقسيم الجملة الخبرية على أربعة أضرب : فعلية ، واسمية ، وشرطية ، وظرفية، وفي هذا التقسيم نظر ، فالشرطية من قبيل الفعلية ، والظرف بحسب ما يقدر متعلقه فإن قدر " كائناً " فهو من قبيل الخبر المفرد ، وإذا قدر " استقر " فهو من قبيل الجملة الفعلية .

الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) :

رغب ابن الحاجب في تيسير النّحو لطلابه ، فعمد إلى كتاب (المفصل) للزمخشري واختصر منه هذه المقدمة وسماها الكافية ،وقد سار في ترتيب أبوابها على ترتيب أبواب المفصل فالناظر فيها يرى أنها مقسومة على أربعة أقسام :

١. الأسماء وقدّمها على غيرها من الأقسام لكون الاسم أصلاً وافتقار غيره إليه ، واستغنائه عن غيره ، وبحث في هذا القسم الاسم المعرب والمبني ، والمثنى وجمع المذكر السالم والإعراب التقديري والممنوع من الصرف، ووجوه إعراب الاسم وبدأ بالمرفوعات كما فعل الزمخشري لأصالة المرفوع واستقلال الكلام به من غير افتقار إلى منصوب ومجرور، وقدّم ذكر الفاعل

---

[١] ابن يعيش، **شرح المفصل (م. س)** ، ج٧، ص٥٥ .

[٢] انظر: سالم نادر، **الزمخشري وجهوده في النّحو**، رسالة ماجستير، جامعة القديس يوسف ، بيروت، ١٩٨٦م. ص٣٧ – ٣٨.

علـــى المبـــتدأ وخبره لأنّه أصل المرفوعات ، ثمّ نائبه ، والتنازع والمبتدأ والخبر ، وخبر إنّ وأخواتها ، ولا النافية للجنس[١] .

ثـــمّ ذكر المنصوبات وقدّم المفعول المطلق[٢] كما فعل الزمخشري على سائر المفاعيل لأن دلالـــة الفعـــل عليه أقوى من دلالته عليها ، لأن الفعل يدلّ عليه بلفظه ومعناه ، وهو فعل الفـــاعل بالحقـــيقة دون ما عداه ، وإمّا لأنه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به ، وله ، وفـــيه ، ومعـــه . واتبعه بذكر المفعول به[٣] ذلك أن تعلق الفعل به من جهة المعنى ، أما بقية المفاعيل فلا يتوقف الفعل في تحقيق معناه على شيء منها لازماً كان أو متعدياً . وذكر المنادى وتوابعـــه وما يلحق به من الترخيم والمندوب ، معتبراً أن أصل المنادى مفعول به حُذف فعله . وذكـــر التحذير والمفعول فيه ، وله ، ومعه[٤] . ولمّا فرغ من ذكر المفعول أخذ يتكلم فيما يشبه المفعـــول ، وإنما عقبه بالحال لأنها أقوى في الشبه به من غيرها ، لأنها تقوم مقام المفعول فيه مـــن حيـــث المعنى ، " فجاء زيدٌ قائماً " معناه في حال قيامه . ثمّ ذكر التمييز والمستثنى وخبر كان واسم إنّ ولا النافية للجنس وما ولا المشبهة بليس[٥] .

ثمّ ذكر المجرورات[٦] فبدأ بالمجرور بالإضافة ثمّ بالمجرور بحرف ،واتبعها بالتوابع ، ثـــمّ أخـــذ يتكلم في قسيم الاسم وهو المبني[٧] بحث فيه المعارف وأسماء الأفعال والموصولات والمركبات والجموع والمصادر والمشتقات .

٢. قســـم الأفعـــال ذكر فيه الأفعال الخمسة والمعتلة ونواصب المضارع وجوازمه، وإنما ذكر الجزم بعد الرفع والنصب؛ لأن الجزم في الأفعال كالجر في الأسماء، ولما كان الجر في الأسماء يـــتأخر عن الرفع والنصب تأخر الجزم عنهما في الأفعال . وتحدث عن فعل الأمر وفعل ما لم

---

(١) الرّضي الأستراباذي، **الوافية في شرح الكافية** (م. س)، ، ج١، ص٤٣ – ٥٩، وانظر: عبد العزيز بن جمعة الموصلي، **شرح الكافية**، ت: علي الشوملي، ط(١)، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٧م. ج١، ص١٠٥ – ١٨٢، وبدر الدين بن جماعة(ت٧٣٣هـ)، **شرح كافية ابن الحاجب**، ت: محمد محمد داود، دار المنار ، د. ط، د. ت، ص١٧.

(٢) الرّضي الأستراباذي، **المصدر السابق**، ج٢، ص٧٨.

(٣) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٨١.

(٤) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٨٤ – ١٠٥.

(٥) الموصلي، **شرح الكافية** (م. س) ، ج٢، ص٢٥٨ – ٢٦٦.

(٦) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٢٦٩.

(٧) **المصدر نفسه**، ج٢، ص٣١٦ - ٤٥٤.

يسـمّ فاعله والفعل المتعدي واللازم وظنّ وأخواتها والأفعال الناقصة وأفعال المقاربة والتعجب والمدح والذم[١] .

٣. الحـروف ذكر حروف الجر وقدّمها على الناصبة لأنّها أكثر عدداً واستعمالاً ، ثمّ الحُروف المشـبهة بـالفعل والعطف وحروف التنبية ، والنداء والإيجاب والتفسير والتوقع ، والاستفهام والشرط والردع والتنوين والنونين[٢] .

٤. قسـم المشترك وتناول فيه الموضوعات التي تناولها الزمخشري من قبله كالإمالة ، والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين والإدغام[٣] وغيرها .

اختلاف ابن الحاجب عن الزمخشري :

١. ذكر الزمخشري الاسم العلم في قسم الاسم، ولم يفعل ذلك ابن الحاجب .

٢. جمع الزمخشري المبتدأ والخبر في التعريف ، وفرق بينهما ابن الحاجب .

٣. بحث الزمخشري الإغراء والتحذير ، وأنكر ابن الحاجب الإغراء .

٤. بحـث الزمخشـري المندوب قبل الترخيم وذكر الاختصاص ، وعكس ابن الحاجب الترتيب متجاهلاً الاختصاص .

٥. بحـث الزمخشـري النداء في باب إضمار الفعل ثمّ تحدث عن حذف المنادى في باب حذف المفعول ، ولكن ابن الحاجب فصل بينهما وبحث المنادى في مبحث مستقل بعد المفعول به .

٦. بحث الزمخشري المفعول معه قبل المفعول له ، وعكس ابن الحاجب ترتيب البحث .

٧. فـي قسم الأفعال بحث الزمخشري الماضي والمضارع ووجوه إعرابه والأمر والفعل المبني للمجهول،وأفعال القلوب، والأفعال الناقصة ، وأفعال المقاربة ، وفعلي المدح والذم وصيغتي التعجـب، ثمّ المجرد والمزيد، بيد أنّ ابن الحاجب لم يبحث المجرد والمزيد، بل ترك القول فيهما لكتاب الشافية، كما زاد الزمخشري في الأفعال الناقصة : آض ، وعاد ، وغدا ... .

٨. بحث الزمخشري حذف المضاف ، وأهمله ابن الحاجب[٤] .

---

[١] الموصلي، **شرح الكافية (م. س)** ، ج٣، ص٤٨٧ - ٦١٠.

[٢] **المصدر نفسه**، ج٣، ص٦٣٦ - ٧١٠.

[٣] **المصدر نفسه**، ج٣، ص٧١١ - ٧٢٠.

[٤] انظر : طارق عبد عون الجنابي، **ابن الحاجب – آثاره ومنهجه** – ،مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٤م، ص٥٥ – ١١٦.

الكناش لأبي الفداء (ت ٧٣٢هـ) :

جمع أبو الفداء بين النّحو والصرف في كل قسم من أقسام الكتاب الذي جاء على أربعة أقسام :

١. قسم الاسم : بعد أن عرّف الكلمة وأقسامها ، افتتح قسم الاسم بتعريفه وذكر خصائصه وشمل هذا القسم عدة فصول تناول فيها المعرب وأقسامه[١] :

- المرفوعات
- المنصوبات
- المجرورات

ثمّ تحدث عن التوابع والمبنيات والمعارف[٢] ، وتناول موضوعات صرفية تخص قسم الاسم مثل جمع التكسير ،والاسم المنسوب ، والاسم المصغر ، وأبنية الأسماء[٣] وغيرها .

٢. قسم الفعل : تناول الحديث فيه عن الماضي والمضارع ، والأمر ، والمبني للمجهول ، والأفعال المتعدية ، وأفعال القلوب ، وتحدث عن الأفعال الناقصة ،وأفعال المقاربة ، وكلّ ما يخصّ الفعل ويتفرع عنه ، واختتمه بأبنية الثلاثي والمزيد[٤] .

٣. قسم الحرف : قسم الحروف إلى أنواعها : حروف الجر ، والحروف المشبهة بالأفعال ، وحروف العطف ، وحروف التنبية ، وحروف النداء والاستفهام والشرط واختتمه بالهمزة[٥] .

٤. قسم المشترك : ويقصد به ما كان مشتركاً بين الاسم والفعل والحرف أو مع اثنين منها، وشمل عشرة فصول بدأها بالإمالة واختتمها بالخط[٦] .

ويلاحظ على ترتيب أبي الفداء جمعه بين النّحو والصرف في مباحث الاسم والفعل والحرف والمشترك ، وهذا ما كان في مفصل الزمخشري من قبل ، فهما ينظران أولاً إلى الكلمة في تركيبها ثمّ في بنائها وهي مفردة .

---

(١) عماد الدين إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢ هـ)، **الكناش في النحو والصرف**، ت: علي الكبيسي، صبري إبراهيم، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٣م. ص١٠ ـ ٦٥ .
(٢) **المصدر نفسه**، ص ٦٨ ـ٧٥.
(٣) **المصدر نفسه**، ص٧٨ ـ ٩٥.
(٤) **المصدر نفسه**، ص١٥٢ ـ ١٨٤.
(٥) **المصدر نفسه**، ص١٩٠ ـ ٢٣١.
(٦) **المصدر نفسه**، ص٢٣٦ ـ ٢٦٠ .

جامع الدّروس العربية للغلاييني :

جعل الغلاييني كتابه في مقدمة واثني عشر باباً وخاتمة ، تناول في المقدمة : العربية وعلومها ، والكلام وأقسامه والمركّبات وأنواعها ، والإعراب والبناء[١] .

وخصّص الباب الأوّل : للفعل وأقسامه، اشتمل على تسعة فصول تناول فيها الحديث عن الماضي والمضارع والأمر، والمتعدّي واللازم، وأفعال القلوب، والمعلوم والمجهول، والصّحيح والمعتل، والمجرّد والمزيد، والجامد والمتصرّف، وفعلي التعجب، وأفعال المدح والذم، وتحدّث عن أحكام فاعل هذه الأفعال وتمييزها وتوكيد الفعل[٢] .

أمّا الباب الثاني، فكان للاسم وأقسامه واشتمل على ثلاثة عشر فصلاً، تناول فيها الحديث عن : الموصوف والصّفة، والمذكر والمؤنّث، والمقصور والممدود والمنقوص، واسمي الجنس والعلم، والضّمائر وأنواعها، وأسماء الإشارة والموصولة، وأسماء الاستفهام، وأسماء الكناية، والمعرفة والنّكرة، وأسماء الأفعال والأصوات، وما شابه الفعل من الأسماء[٣] .

وتكلم في الباب الثّالث عن تصريف الأفعال[٤]، وكذلك في الباب الرّابع تناول تصريف الأسماء[٥]، أمّا الباب الخامس، فكان في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء : كالإدغام والإعلال والإبدال والوقف والخط وغيرها[٦] .

والباب السادس شمل مباحث الفعل الإعرابية، وجاء في أربعة فصول[٧] :

- المبني والمعرب من الأفعال .
- بناء الفعل الماضي .
- بناء الأمر .
- إعراب المضارع وبنائه : تناول المضارع المرفوع، والمنصوب، والمجزوم .

---

[١] مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربيّة**، ط(٣٦)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م. ج١، ص٧ - ٢٨ .
[٢] **المرجع نفسه**، ج١، ص٣٣ - ٨٨ .
[٣] **المرجع نفسه**، ج١، ص٩٧ - ٢٠٤ .
[٤] **المرجع نفسه**، ج١، ص٢٠٧ - ٢٢٦ .
[٥] **المرجع نفسه**، ج٢، ص٥ - ٨٤ .
[٦] **المرجع نفسه**، ج٢، ص٩٧ - ١٥٥ .
[٧] **المرجع نفسه**، ج٢، ص١٦١ - ٢٠٣ .

الباب السابع في إعراب الأسماء وبنائها وفيه ثلاثة فصول[١] :

- المعرب والمبني من الأسماء .
- الأسماء المبنية .
- أنواع إعراب الاسم وتناول فيه إعراب ما لا ينصرف .

وتناول في الباب الثـّامن المرفوعات من الأسماء وبدأ بالفاعل ثمّ نائبه، فالمبتدأ وخبره واسم الفعل الناقص، واسم أحرف ليس، وخبر الأحرف المشبّهة بالفعل، وخبر لا النّافية للجنس، والتابع للمرفوع[٢] .

وتحدّث عن منصوبات الأسماء في الباب التـّاسع، وبدأ بالمفعول به، والمشبّه بالمفعول، والتحذير والإغراء والاختصاص، والاشتغال والتنازع، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والحال والتمييز، وكم الاستفهامية والخبرية، والاستثناء، والمنادى والاستغاثة والنّدبة والترخيم[٣] .

وتناول مجرورات الأسماء في الباب العاشر وشملت : المجرور بحرف، والمجرور بالإضافة[٤]. وفي الباب الحادي عشر ذكر التوابع وإعرابها : النّعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، والمعطوف بحرف[٥] .

وأفرد الباب الثـّاني عشر لحروف المعاني ذكر ضروب الحرف من : حرف مبنى وحرف معنى، والحروف العاملة والعاطلة، وذكر أنواع الحروف مثل : أحرف النفي، وأحرف الجواب، والتفسير، والشرط، والتحضيض والعرض، والتنبيه، والأحرف المصدرية، وأحرف الاستقبال، والتوكيد، والاستفهام، والتمني، والرّجاء، والتشبيه، والصلة، والتعليل، والرّدع، واللامات، وهاء السكت، وأحرف الطلب، وحروف التنوين وغيرها[٦] .

---

[١] مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربيّة (م. س)**، ج٢، ص٢٠٥ – ٢٣١.
[٢] **المصدر نفسه**، ج٢، ص٢٣٣ - ٣٣٧ .
[٣] **المصدر نفسه**، ج٣، ص٥ - ١٥٤ .
[٤] **المصدر نفسه**، ج٣، ص١٦٧ - ٢٠٧ .
[٥] **المصدر نفسه**، ج٣، ص٢٢١ - ٢٥٠ .
[٦] **المصدر نفسه**، ج٣، ص٢٥٣ .

٣. علل الترتيب :

أ- علّة التصنيف الكلمي :

رتب النّحاة هذا الترتيب - اسم وفعل وحرف - لأنّ الاسم والفعل والحرف هي الأصول الأولى التي لا يستغنى عن معرفتها، وما بعدها فإنّما هو كلام على عوارضها الدّاخلةُ عُليها . وانحصرت الكلمة في ثلاثة لأربعة أمور :

- الاستقراء
- لأنّ التعبير عمّا في النفس لا يتمّ بغير هذه الثلاثة .
- لأنّ المعبر عنه إمّا : ذات، أو حدّث، أو ربط .
- لأنّ الملفوظ به إمّا أن يدلّ على معنى في نفسه مع الزّمن فهو الفعل وبدونه فهو اسم، وإمّا أنْ لا يدلّ بنفسه فهو الحرف[١] .

وقدّموا الاسم على الفعل والحرف؛ لأنّ عليه مدار الكلام أي لا يتمّ إلا به، وهو يتمّ بدونهما ويستغني عنهما؛ فلهذا سُمّي اسماً أي لسموه وعلوه على أخويه، قال الزّجاجي (ت٣٣٧هـ) : " والاسم قبل الفعل لأنّ الفعل منه، والفاعل سابق لفعله، وأمّا الحروف فإنّما تدخل على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها وإعرابٍ تؤثره، وقد دللنا على أنّ الأسماء سابقة للإعراب، والإعراب داخل عليها، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال مؤثرة فيها المعاني والإعراب، فقد وجب أن يكون بعدها "[٢] .

وقال الجليس النّحوي (٤٩٠هـ) : " والاسم يخبر عنه ويخبر به فتقدّم لقوّته، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فتأخر لضعفه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه فوقع بينهما "[٣]. وقال أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) : " وقدم الاسم على الفعل ، والفعل على الحرف ، لأنّ الاسم الأصل ، ويستغني بنفسه ، والفعل فرع عليه ومفتقر إليه ، وقدّم الفعل على الحرف، لأنّ الفعل يفيد مع اسم واحد نحو :" قام زيدٌ "، وأخرّ الحرف عن الفعل لأنّه لا يفيد مع اسم واحد فإنك لو قلت : " بزيدٍ "، أو " لزيد " من غير أن تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيداً، فلمّا كان الفعل يفيد مع اسم واحد، والحرف لا يفيد مع اسم واحد كان الفعل مقدّماً عليه"[٤] .

---

[١] ابن فلاح اليمني، **المغني في النّحو** (م. س)، ج١، ص٨٠ – ٨١ .
[٢] أبو القاسم الزّجاجي، **الإيضاح في علل النّحو** (م. س)، ص٨٣.
[٣] الدينوري، **ثمار الصناعة** (م. س)، ص٣٥.
[٤] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة** (م. س)، ص٣٨.

ب- علّة الأصل :

- أصل الاسم الإعراب :

قـدّم الزمخشـري الكـلام على المعرب في قسم الأسماء[١]، وحسب منهجه في التقسيم اقتضـى ذكـره في قسم المشترك من حيث كان يشترك فيه الاسم والفعل، إلاّ أنّه لمّا كان أصل الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال، والأفعال محمولة في الإعراب على الأسماء، قدّم ذكره في قسم الاسم باعتبار أنّه الأصل في ذلك .

- الإفراد والتركيب :

عـندما تحـدّث الزّمخشري عن خبر المبتدأ ، قدّم ذكر الخبر المفرد على الجملة[٢] لأنّ المفـرد أصل والجملة فرع عليه، ذلك أنّ المفرد بسيط والجملة مركّب ، والبسيط أوّل والمركّب ثان، فإذا استقلّ المعنى بالاسم المفرد ثمّ وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فـرع عليه، الأمر الثـّاني أنّ المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد حكماً أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد .

وسـبب ذكـره للاسم المثنّى، والاسم المجموع في مبحث المركبات[٣]؛ أنّها في أصلها مفردات ضمّت إلى بعضها، فالمثنّى المركب ضمّ فيه شيء إلى آخر، والمجموع ضمّ شيء إلى أكثر منه، فهما شريكان من جهة الجمع والضّم، وإنّما يفترقان في المقدار والكمية .

جـ- علّة الشبه :

اتـبع الزّمخشري ذكر خبر لا النافية للجنس بخبر إنّ وأخواتها، لأنّ لا شبيهة لها، فهي تدخـل علـى المبتدأ والخبر كأنّ ، ولأنّها نقيضة إنّ ، فلا للنفي وإنّ للإيجاب وحق النقيض أن يخرج على حد نقيضه من الإعراب .

واتـبع ذكر الحال والتمييز والاستثناء بالمفاعيل الخمسة، لأنّها تشبه المفعول من حيث أنّهـا فضلة تجري بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله، وإنّما قدّم الحال على أخويه - التمييز والاسـتثناء - لِما كان فـي الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دليل على المفعول، ألا ترى أنك إذا

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل** (م. س)، ج١، ص٧٤.
(٢) **المصدر نفسه**، ج١، ص١٢٥.
(٣) **المصدر نفسه**، ج١، ص .

قلـــت : " قمت "، فلا بد أن تكون قد قمت في حال من الأحوال ، ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصـــاً ظـــرف الزّمان، وذلك لأنّها تقدّر بفي كما يقدر الظرف بفي فإذا قلت : " جاء زيدٌ ركباً " كان تقديره : في حال الرّكوب، كما أنّك إذا قلت : " جاء زيدٌ اليوم "، كان تقديره : جاءَ زيدٌ في اليوم، وخصّ الشبه بظرف الزمان لأنّ الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى، كما أنّ الزّمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره[١] .

وذكـــر " خـــبر كـــان " و " اســـم إنّ " بعد ذكر المفاعيل وما يلحق بها، ذلك أنّهما من المنصوبات على التشبيه بالمفعول، وذلك أنّه شبه كل واحد من " كان " و " إنّ " بالفعل المتعدّي لاقتضـــاء كـــل واحد منهما اسمين بعده، وشبهت إنّ بالفعل لاختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء ، ولأنّها على لفظ الأفعال، إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال ولأنّها مبنية علـــى الفتح كالأفعال الماضية ، ولأنّ المضمر المنصوب يتصل بها ويتعلق بها كتعلقه بالفعل . أمّا كان وأخواتها فهي مـــن أفعال العبارة واللفظ، وتدخلها علامات الأفعال مـــن نحو :" قد " و " الســـين " و " سوف "، وتتصرف تصرّف الأفعال نحو : (كان، يكون، فهو كائن، وكن، ولا تكن) وليست أفعالاً حقيقة ، لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث وزمان ذلك الحدث، وكان وأخواتهـــا موضوعة للدّلالة على زمان وجود خبرهما فهي بمنزلة اسم من أسماء الزّمان، يؤتى به مع الجملة للدّلالة على زمن وجود ذلك الخبر فقولك : " كان زيدٌ قائماً " بمنزلة قولك : " زيد قائم أمس " فهي ليست أفعالاً حقيقية إذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر، وإنّمـــا هـــي مشـــبّهة بالأفعـــال لفظـــاً، وإذا كانت أفعالاً من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل ومنصـــوبها كـــالمفعول، ويؤيد عندك أنّ مرفوعها ليس بفاعل وأنّ منصوبها ليس مفعولاً على الحقيقة، أنّ الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو: " ضرب زيدٌ عمراً "، فـــ " زيد " غير " عمرو " والمرفوع في باب كان لا يكون إلاّ المنصوب في المعنى نحو : " كان زيد قائماً " فـــ " القائم " ليس غير " زيد " فاعرفه "[٢] .

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل (م. س)، ج٢، ص٥٥.
[٢] **المصدر نفسه**، ج٢، ص٩٦.

٤. التقسيم الثلاثي والباب الأنموذج :

إنّ التقسيم الثلاثي الذي خلفه النّحاة العرب يبدو ملائماً لبنية المضمون في اللسان العربي؛ لأنه كان قائماً على أساس شكلي حسب مستويات تركيبية مختلفة هو : إمكانية ائتلاف الكلم فيما بينها. وقد تعذر على المحدثين فهم القدامى؛ لأنّه غاب عنهم أنّ الجملة بنية هرمية تأتلف فيها الكلم بعضها مع بعض، وتكوّن مكونات، تنضوي بدورها ضمن مكونات أرقى مستوى، ثمّ تأتلف المكونات ضمن المستوى الأرقى مع مكونات أخرى من مستواها، وتندرج مرة أخرى ضمن مستوى أرقى إلى أن تفضي إلى أرقى مستوى وهو : مستوى الوظائف النّحويّة الأساسية، ولم يفهموا أنّ النّحاة القدامى راعوا ائتلاف الكلم ضمن أرقى مستوى، عندما أدرجوا كثيراً من الكلمات المتباينة " مبنى ومعنى " ضمن قسم الاسم مثلاً. حيث اعترض المحدثين بأن هناك كلمات اعتبرها النّحاة أسماء وهي لا تصغّر، ولا تنوّن، ولا توصف نحو: " من "، و"ما "، و " كيف " وغيرها، وقد فاتهم أنّ القدامى كانوا واعين بأنّ خصائص الأسماء الشكلية لا تتوافر في كلّ الوحدات اللغويّة التي بوّبوها ضمن قسم الاسم، وإنّما كان إدراجهم إيّاها نتيجة اعتبارهم أنّ تأدية هذه الوحدات من قبيل " كيف " لبعض الوظائف النّحويّة شأنها في ذلك شأن كافة وحدات باب الاسم كاف لإدراجها ضمنه، فهم رتبوا المقاييس الشكلية ترتيباً هرمياً، يعلو بمقتضاه مقياس الوظيفة النّحويّة على كافة المقاييس الشكلية أو اللفظية الأخرى[١] .

ذلك كان في القسمة الثلاثية وتصنيف الوحدات اللغوية ضمنها، لكنّ القول في الترتيب لموضوعات النّحو وفق هذه القسمة مختلف، ولا يسلم من اختلال في المنهج، فمن عيوب هذه الطريقة :

- كسر وحدة الباب الواحد وتجزئته : نلحظ ذلك في عدد من الأبواب النّحويّة منها : " إنّ وأخواتها " فالكلام عليها وعلى عملها يتوزّع في قسم الاسم المرفوع، وآخر في قسم الاسم المنصوب، وثالث في قسم الحرف المشبّه بالفعل، وكذلك " كان وأخواتها " يذكر مرفوعها في قسم الاسم المرفوع، ومنصوبها في الاسم المنصوب، والكلام عنها في قسم الأفعال الناقصة .

وكذلك المنادى يذكر الاسم المنصوب في قسم الاسم، وتذكر حروف النّداء في قسم الحرف، وكذلك حروف الجرّ يذكر الاسم المجرور بها في قسم الأسماء المجرورة، وتذكر

---

(١) انظر: عز الدين مجدوب، **المنوال النّحوي قراءة لسانيات جديدة، ط(١)** ، دار محمد علي الحامي، سوسة، تونس، ١٩٩٨م. ص٢٣٠ – ٢٣٣ .

حروف الجرّ في قسم الحرف. وأسماء الاستفهام تذكر في قسم الأسماء المبنية، وحرفاه يذكران فـــي قسم الحروف، وكذا الشرط مثله. وهذه بدوره يفرز ظاهرة التكرار وتضخم مباحث الباب الواحـــد فإنّ وأخواتها، وكذلك كان وأخواتها تذكر ثلاث مرات، والمنادى والشرط مرتين، ممّا يصـــعّب الأمـــر علـــى الدّارس لباب من هذه الأبواب، ويشتت الأذهان، فهذا تفريق حيث يلزم الجمع.

ثمّ إنّ الترتيب وفق هذا التصوّر يقتضي ذكر موضوع التوابع مرة في قسم الاسم، ومرة في قسم الفعل، وأخرى في قسم الحرف؛ ذلك أنّ التوابع منها ما يكون في الأسمـــاء والأفعال والحروف، بيد أنّ النّحاة ـ أغلبهم ـ ذكروا التوابع في باب الأسماء، ضاربين الذكر عـــن تابع الأفعال، وكذا الحروف .

المبحث الثـــالث

مدرسة الترتيب الجملي :

١- مصطلح الجملة: الدّلالة والأبعاد :

لقد تمثّل النّحاة القدامى وحدة نظرية يقطعون بها النصوص ، وميّزوا بها قرائن الابتداء والاســتئناف ، وكذا الخبر والإنشاء ، كما نجد ذلك في كتاب سيبويه : " وأمّا " و " إذا " يقطع بهمــا الكــلام، وهمــا من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلاّ أن يدخل عليهما ما ينصب، ولا يحمل بواحد منهما آخر على أوّل كما يحمل " بثمّ " و "الفاء "[١] .

ومــع هــذه الوحدة فلم يستقر بينهم مصطلح يعيّنها، وإن وجد لم يتمحض لها، ودلّ في الغالــب الأعمّ عليها وعلى أحد مكوناتها. وعند سيبويه نجــد أنّ أقرب مصطلح يمكن أن يدلّ علــى هذه الوحدة الكبرى هو مصطلح كلام يقول: " ألا ترى أنّك لو قلت: " إن يضربْ يأتينا " وأشــباه هــذا لم يكن كلاماً "[٢]. وقد عرّفها بعد تقديم أصناف الكلم بالتوليفات التــي يمكن أن تنــتجها يقــول: " ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له مــن الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل "[٣]. وعرّفها أيضاً من خلال العناصر الضّرورية لتكوّنها وهما: المسند والمسند إليه، يقول: " وهذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما من الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدّاً "[٤]. وكثيراً ما ينعتها بالكلام التام أو المستغني .

ونجــد عــند ســيبويه كذلك بذور التمييز بين نوعين من أنواع الكلم، لكن دون تبلور مصطلح محدد لهما، فيسمّى الجملة الاسمية : بـــ " الاسم المبتدأ والمبني عليه، أو بالابتداء "[٥]، أمّــا الجملــة الفعلية فعرّفها بالشاهد أو بمقابلتها بالجملة الاسمية انطلاقاً من مفهوم البناء، فمن الأوّل قولــه : " ومثل ذلك يذهب عبدُاللهِ فلا بدَّ للفعل من الاسم "[٦]، والثاني قوله :" هذا باب ما

---

(١) سيبويه، **الكتاب** (م. س)، ج١، ص٩٥، وانظر كذلك : **بــاب حتى**، ج٣، ص٣، ص١٧، **وبــاب الفــاء**، ج٣، ص٢٨.
(٢) **المصدر نفسه**، ج١، ص١٤.
(٣) **المصدر نفسه**، ج١، ص٢١.
(٤) **المصدر نفسه**، ج١، ص٢١.
(٥) **المصدر نفسه**، ج١، ص٢٣.
(٦) **المصدر نفسه**، ج١، ص٢٣.

يكـــون فـــيه الاسم مبنياً على الفعل قدّم أو أخرّ ... فإذا بنيت الاسم على الفعل قلت : " ضربتُ زيداً ". فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : " زيدٌ ضربته "[١] .

ويظهـــر مصطلح الجملة عند المبرّد : " هذا باب الفاعل وهو رفع، وذلك قولكُ : " قامَ عبدُالله "، و " جلسَ زيدٌ "، وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها ، وتجـــب بهـــا الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت : " قام زيد " فهو بمنزلة قولك : " القائمُ زيدٌ " "[٢] .

وبقـــي النّحاة يخلطون بين مصطلح الجملة ومصطلح الكلام استعمالاً واصطلاحاً، حتى صـــرّح ابن جني بالفرق بينهما، فعلى مستوى الاصطلاح يقول : " لا محالة أنّ الكلام مختصّ بالجمل "[٣]. يعني أنّ الكلام أعمّ من الجملة وأنّه جنس لها، ويتبعه ابن يعيش حين يشير إلى أنّ مصـــطلح كـــلام أعمّ من مصطلح جملة باعتباره جنساً لها في قوله : " الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليه "[٤].

ويوضـــح الرّضي الأستراباذي هذا الفرق بين المصطلحين في تعليقه على تعريف ابن الحاجـــب للكلام فيقول : "... والفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي ســـواء كانـــت مقصودة لذاتها أو لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكلّ كلام جملة ولا ينعكس "[٥] .

وكشـــف النّحاة عن نواة الجملة باعتماد تحقق الإسناد القائم على ثنائية: المسند والمسند إليه، فإذا حذف أحد هذين الركنين وجب تقديره، واعتماد هذه الثنائية منهج علمي سليم إذ لا تدلّ

---

(١) سيبويه، **الكتاب** (م. س)، ج١، ص٨٠ – ٨١ .
(٢) **المصدر نفسه**، ج١، ص٢٣.
(٣) ابن جني، **الخصائص** (م. س)، ج١، ص١٧، ص٢٦.
(٤) ابن يعيش، **شرح المفصل** (م. س)، ج١، ص٢١.
(٥) الرّضي الأستراباذي، **شرح الكافية** (م. س)، ج١، ص٣١. وابن هشام يحاول التمييز بين المصطلحين إلا أنه يسوّي بين جملة الشرط وجوابها، وجملة الصّلة والحال ، أنّ جملة الشرط تقوم بنفسها وتستغني عن جملة الشرط يقـــول : " ويسمّى الكلام جملة والصواب أنها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام". انظر : **مغني اللبيب** (م. س)، ج٢، ص٣٧٤.

الكلمـــة المفردة على الفكرة، بل تدلّ على المعنى ، وكذلك فإن الاعتماد على ثلاثية العناصر أو أكثر منهج غير علمي ؛ لأنّ الجملة بمفهوم الفكرة النواة يمكن أن تتحقق بعنصرين فقط [١].

والقول بهذه الثنائية أفرز شكلين لا غير هما :

المسند + المسند إليه ⟵ جملة فعلية

المسند إليه + المسند ⟵ جملة اسمية

وما زاد عن هذا الجذر - النواة - للجملة سمّاه النّحاة بالفضلة .

٢. منطلقات تقسيم الجملة:

- المنطلق التركيبي :

اعـــتمد فـــيه النّحويون على ما تبدأ به الجملة من مفردات فإن بدأت بفعل سميت جملة فعلـــيه، وإن بـــدأت باسم سميت اسميّة، وإن بدأت بظرف سميت ظرفية، وان بدأت بأداة شرط سميت شرطية، يقول أبو علي الفارسي : " وأمّا الجملة التي تكون خبراً، فعلى أربعة أضرب : الأوّل أن تكـــون جملـــة مركـــبة من فعل و فاعل، والثاني : أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالـــث : أن تكـــون شرطاً وجزاء والرابع : أن تكون ظرفاً "[٢]. وتابعه في ذلك عبد القاهر الجرجانـــي[٣]، والزمخشـــري [٤]، يقول ابن هشام : " انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية، فالاســـمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفـــش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً وظننته قائماً، ويقول زيد ، وقم، والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور نحو أعندك زيد ؟ أو إلى الـــدار زيد، إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بها، ومثّل الزمخشري لذلك " بفي الدار " من قولك زيد في الدار وهو مبني على أن الاســـتقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه، وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية " [٥].

---

[١] انظر : حسن الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي** (م. س)، ص١٣٥ – ١٣٦.
[٢] عبد القاهر الجرجاني. **المقتصد في شرح الإيضاح** (م. س)، ج١، ص٢٧٣.
[٣] **المصدر نفسه**، ج١. ص: ٢٣.
[٤] ابن يعيش، **شرح المفصل** (م. س) ، ج ١، ص ١٢٥.
[٥] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** (م. س) ، ج٢، ص٣٧٦.

فـــأنواع الجمـــل عند أبي علي وعبد القاهر والزمخشري أربعة ، وعند ابن هشام ثلاثة والشـــائع عند النّحويين أن الجملة نوعان اسمية وفعلية لقول عبد القاهر: " فقد حصل لك أربعة أضـــرب مـــن الجمـــل وهـــي في الأصل اثنتان الجملة من الفعل والفاعل والجملة من المبتدأ والخـــبر"[١] ، ولكن هذا التقسيم الثنائي أو الثلاثي أو الرباعي لم يكـــن وافياً كل الوفاء للدرس النّحوي فامتد نظر بعض النّحويين إلى نطاق أوسع فقسم ابن هشام الجملة مع التقسيم السابق إلى الجملة الصغرى والجملة الكبرى وقال : " الكبرى هـــي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه "، " وزيد أبوه قائم " والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين، وقد تكـــون الجملـــة كبرى وصغرى باعتبارين نحو " زيد أبوه غلامه منطلق " فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير "وغلامه منطلق " صغرى لا غير ، لأنّها خبر ، وأبوه غلامه منطلق :كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام "[٢] .

ويصـــف عـــباس حسن الجملة المكونة من فعل وفاعل أو من مبتدأ وخبر وليست خبراً لمبتدأ بأنّها الجملة الأصلية ، وعلى هذا فالجملة ثلاثة أنواع : الجملة الأصلية ،وهي تقتصر على ركنـــي الإسناد والجملة الكبرى وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية ، والجملة الصغرى وهي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبراً لمبتدأ [٣].

ولـــم يكتف بعض النّحويين بتقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى فقسم الجملة الكبرى إلى قســـمين :جملة ذات وجهين وجملة ذات وجه وبين أن الجملة الكبرى ذات الوجهين هي اسمية الصـــدر فعلية العجز نحو " زيد يقوم أبوه " أو فعلية الصدر اسمية العجز مثل "ظننت زيداً أبوه قائم ". وذات الوجه هي ما كانت اسمية الصدر والعجز مثل " زيد أبوه قائم " ، أو فعلية الصدر والعجز مثل : "ظننت زيداً يقوم أبوه "[٤] .

وهذا التقسيم للجملة قائم على النظر إلى التركيب الداخلي للجملة .

ومن خلال هذا المنطلق لتقسيم النّحويين للجملة يمكن أن تتكون الأنماط الآتية :

١. الجملة الاسمية .

٢. الجملة الفعلية .

---

[١] عبد القاهر الجرجاني. **المقتصد في شرح الإيضاح** (م. س)، ج١، ص٢٧٧.
[٢] ابن هشام الأنصاري. **مغني اللبيب** (م. س)، ج٢، ص٣٧٩.
[٣] انظر : عباس حسن، **النحو الوافي (م. س)**، ج١، ص١٦.
[٤] ابن هشام الأنصاري، **المصدر السابق**، ج٢، ص٣٨٢.

٣. الجملة الظرفية .

٤. الجملة الشرطية .

٥. الجملة الكبرى ذات الوجهين .

٦. الجملة الكبرى ذات الوجه .

٢. المنطلق الوظيفي العام :

قـــيل : الكلام : خبر، وطلب، وإنشاء، وزاد بعضهم إلى أن وصل بأنواعه إلى عشرة أنواع[١]، ويرى ابن هشام انه ينحصر في الخبر والإنشاء، إذ كلها ترجع إليهما[٢]، فقالوا الجملة الخبرية، والجمله الإنشائية. وهذا المنطلق لا يمكن إغفاله في الدّرس اللغوي ولاسيما في دراسة الجملـــة، وقد سبق أن جعلنا للجملة نواة، وهذه النواة تعني أنّ علاقة الإسناد هي لب الجملة في كـــل أنماطها السابقة فقد يتنوّع وجه هذه العلاقة الإسنادية، ومن خلال هذا التنوّع تبرز الوظيفة للإسناد التي تسم الجملة بأسرها بسمة وظيفية كأن تكون جهة الإسناد الإثبات أو النفي أو التأكيد أو الاســـتفهام أو النهي إلخ ، وقد عرف النّحويون الإسناد بأنه ضمّ كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار[٣] .

٣. منطلق الاحتمالات الموقعية :

كـــأن تكون الجملة في موقع الخبر، أو المفعول به، أو النعت، أو الحال، أو الصلة، أو المضـــاف إليه، أو المعطوف، أو الابتداء، أو الاستئناف، ومن ثمّ تحدثوا عـــن الجمل التي لها محلّ من الإعراب والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ومواضع كلّ منها وشروطها[٤] .

---

[١] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت: أحمد شمس الدين، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. ج١، ص١٢.

[٢] انظر: ابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب** (م. س)، ص٣٢.

[٣] انظر: الرّضي الأستراباذي، **شرح الكافية** (م. س) ، ج١، ص٨.

[٤] انظر : محمد إبراهيم عبادة، **الجملة العربية – دراسة لغويّة نحويّة** -، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٣ م.ص١٤٩ – ١٥٢ .

ومن المؤلفات النّحويّة التي انتهجت نظام الجملة :

- قواعد الإعراب لابن هشام (ت ٧٦١هـ) :

جاء الكتاب في أربعة أبواب ، منطلقاً في ترتيبها من الجملة أقساماً وأحكاماً، وابتدأ بها، لأن المقصـــود مـــن ترتيب هذا الكتاب تعليم الإعراب، وهو يحصل من هذا الباب على وجه لا يكون في بقية الأبواب، إذ فيه بيان إعراب محلّ الجمل الذي هو أصعب وأنفع من باب إعراب المفرد، فلأجل هذا ترك تعريف الكلمة مع أنّ الجملة لا تتمّ إلاّ معها[١].

ذكر في الباب الأول الجملة وأقسامها :

١. الجملة الاسمية .

٢. الجملة الفعلية .

٣. الجملة الكبرى والصغرى[٢] .

٤. الجملة التي لها محل وشملت :

- الواقعة خبراً .
- الواقعة حالاً .
- الواقعة مفعولاً به .
- الواقعة مضافاً إليه .
- الواقعة جواباً لشرط جازم .
- التابعة لمفرد .
- التابعة لجمل لها محلّ[٣] .

٥. الجمل التي لا محلّ لها :

- الابتدائية .
- صلة الموصول .
- الجملة الاعتراضية .

---

[١] محي الدين الكافيجي (ت٨٧٩هـ)، **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**، ت: فخر الدين قباوة، ط(٢)، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٣م. ص٦٣ – ٦٤.

[٢] **المصدر نفسه**، ص٧١ – ٧٥ .

[٣] **المصدر نفسه**، ص٨٢ - ١٣١ .

- التفسيرية.
- جواب القسم .
- جواب الشرط .
- التابعة لجملة لا محلّ لها[١] .

٦. الوصفية والحاليّة[٢] .
٧. الواقعة بعد نكرة غير محضة[٣] .
٨. الواقعة بعد معرفة غير محضة[٤] .

الباب الثاني : الجار والمجرور، وبيّن فيه أحكام الظرف على سبيل التبعية، ذلك أنّ الظرف مشابهٌ له، ومعرفة أحكام الجارّ والمجرور كافية من معرفة أحكامه، لكن يجوز مع ذلك الغفلة عنها على الأذهان، وتحدث فيه عن :

- تعلّق الجارّ والمجرور .
- ما لا يعلق من حروف الجرّ
- حذف المعلّق .
- الاسم المرفوع بعدها .
- حكم الظرف[٥] .

وفي الباب الثالث تناول الحديث عن تفسير كلمات :

- ما جاء على وجه واحد، وقدّمه على سائر الأنواع لأنّه يستعمل على وجه واحد بخلاف سائره فيكون بمنزلة الجزء من الكل .
- ما جاء على وجهين.
- ما جاء على ثلاثة أوجه .
- ما جاء على أربعة أوجه .

---

[١] الكافيجي ، **شرح قواعد الإعراب لابن هشام (م. س)**، ص١٣٧ - ٢٠٤.
[٢] **المصدر نفسه**، ص٢٠٥ - ٢٦٠ .
[٣] **المصدر نفسه**، ص٢١٢ .
[٤] **المصدر نفسه**، ص٢١٤ .
[٥] **المصدر نفسه**، ص٢٢٠ - ٢٥٣ .

- ما جاء على خمسة أوجه .
- ما جاء على سبعة أوجه .
- ما جاء على ثمّانية أوجه .
- ما جاء على أثنى عشر وجهاً [١].

وفـــي هذا الباب تناول الأدوات فتكلم عن " إذ "، و " إذا "، و" لولا "، و" إنّ "، و"أنّ "، و"قد "، و"ما "، و" الواو "، وغيرها .

الـــباب الـــرابع : الإشارة إلى عبارات ، وعلل إفرادها بباب بقوله : " فإن قلت : كان لقواعد الإعراب ، أن يجعل الأبحاث المتعلقة بتلك العبارات خاتمة الكتاب ، فلِمَ جعلها باباً منه؟، قلت : سلمنا ذلك، لكنْ لشدّة الاحتياج إليها، كما جعلت مبادئ العلوم من العلوم، فإن قلت : فلِمَ، أخـــرّه عن سائر الأبواب ؟ قلت : لأنّ المعاني مقصودة أولاً وبالذات ، والألفاظ مقصودة ثانياً وبالعـــرض ، ولكـــون تلك العبارات وإن يثبت إليها الاحتياج ليست من الألفاظ التي يتوقف فهم معانيها عليها توقف المعاني الموضوع لها ، بل من الأمور المحسّنة والمكملة "[٢] .

وتحدث في هذا الباب عن :

- ما يجب على المعرب .
- ما يعاب على المعرب .
- إعراب الحرف الزائد من القرآن الكريم[٣] .

نلاحظ أنّ تقسيم ابن هشام للجمل اعتمد أساسين :

١. نوع المسند إليه في الجملة من أقسام الكلم .
٢. الموقع الإعرابي للجملة .

فكانـــت لديه بناء على الأوّل الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية، وفي تقديم ذكر الاسمية علـــى الفعلـــية دلالة على أنّه يؤمن أنّ الجملة الاسمية أصل للجملة الفعلية، والأصل مقدّم على الفرع .

---

[١] الكافيجي ، **شرح قواعد الإعراب لابن هشام** (م. س)، ص٢٦٥ - ٤٦٧.
[٢] **المصدر نفسه**، ص٤٩٣ .
[٣] **المصدر نفسه**، ٤٩٥ - ٥٢٠ .

وبناءً على الأساس الثـّاني انقسمت الجملة إلى : جمل لها محلّ من الإعراب، وأخرى لا محـل لها، وجعل لكلّ منهما أنواعاً تشملهما، وفي ترتيب هـذا القسم خالف ابن هشام ترتيبه فـي المغني، فنجده هنا يقدّم ذكر الجمل التي لها محلّ من الإعراب على التي لا محلّ لها، في حين أنّه في المغني قدّم الثـّانية على الأولى وعلل ذلك بقوله : " وبدأنا بها (أي الجملُ التي لا محلّ لها)، لأنّها لم تحلّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل "[١] .

وقـدّم في قسم الجمل التي لها محلّ ما وقع خبراً ؛ لأنّ الخبر أصليّ في الإسناد ومحلّه واجـب الـتقدير، واتبعه بذكر ما وقع حالاً، مقدماً إيّاه على ذكر ما وقع مفعولاً، ذلك أنّ الخبر والحال يدوران في فلك الوصف، وكثيراً ما يحدث الخلط بينهما، وليس كذلك المفعول .

- المنهاج في القواعد والإعراب لمحمّد الأنطاكي :

قسّم الأنطاكي الكتاب على قسمين :

١.الأبواب النّحويّة .

٢. الأدوات النّحويّة .

وكان ترتيبه للقسم الأوّل منطلقاً من الجمل :

الجملة الاسمية وشملت :

- المبتدأ والخبر .
- إنّ وأخواتها .
- لا النافية للجنس[٢] .

وبـدأ بالجملـة الاسمية كما فعل ابن هشام، وموضوعات هذه الجملة التي ذكرها كانت قلـيلة فلـم تتعدَ المبتدأ وخبره ، وإنّ وأخواتها وما حمل عليها - لا - ، ولم يذكر كان الناقصة وغـيرها من الأفعال الدّاخلة على ما كان أصله مبتدأ وخبراً ، ذلك أنّها أفعال فأخرّ ذكرها في قسم الجملة الفعلية، باعتبار أنّ جملة كان جملة فعلية استصحاباً للأصل ، أمّا " إنّ " فإن شابهت الأفعال فليست أفعالاً لتذكر معها .

---

[١] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب (م. س)** ، ص٣٦٩.

[٢] محمد الأنطاكي، **المنهاج في القواعد والإعراب**، ط(٢)، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٠م.ص٩ – ١٩.

وخالف الأنطاكي عرف النّحاة في تقديم ما انتصب بعد حذف الفعل على ما انتصب مع ذكـره، فقـدم الاختصاص والإغراء والنّداء على المفعول به ونائب الفاعل[١]، وذكر موضوع الـنّداء مرتيـن : مرّة في آخر مباحث ما حذف الفعل مع فاعله أو وحده[٢]، ومرّة بعد المفعول المطلق[٣] إذ تناول النّداء وأنواعه .

والجامع بين ترتيب الأنطاكي وابن هشام نوع المسند إليه إن كان اسماً أو فعلاً ، إلاّ أنّ ابن هشام اعتمد المحلّ الإعرابي ، أمّا الأنطاكي فاقتصر على نوع الجمل من حيث الاسمية أو الفعلية وأخرّ ذكر إعراب الجمل إلى نهاية مباحث الجملة الفعلية .

إنّ كثرة مباحث الجملة الفعلية مقارنة بما ورد في الجملة الاسمية يلفت النظر إلى ملمح بـارز فـي المـوروث النّحوي، هو أنّ الفعل كان أكثر استعمالاً وتنوّعاً في المعنى والأساليب العربـيّة مقارنة مع الاسم ، فمن الفعل يأتي المدح والذم، والإغراء والتحذير، والتعجب، والقسم وغيرها، ولا يخفى ما في هذه الأساليب من انعكاسات لحاجات نفسيّة ووجدانية ملحة، وهذا يتفق وطبـيعة اللغـة وما يعتريها من تغيير وحركة دائمة تبعاً للسياق الحضاري، وفي حركة الفعل تلاءم وهذا التغيير بخلاف ثبوت الاسم ودوامه .

- النّحو المصفى لمحمّد عيد :

كـان محمّـد عـيد أكثر تنظيماً وتمثيلاً للتقسيم الجملي في كتابه الذي جاء على خمسة أقسام:

- بـدأ القسـم الأوّل بتمهيد لدراسة الجملتين الاسمية والفعلية،وفيه درس الكلمة والكلام، والإعـراب والبناء، والمثنى والجمع،والأفعال الخمسة،والإعراب الظاهر والمقدّر، والنّكرة والمعرفة[٤] .

---

[١] الأنطاكي، **المنهاج في القواعد والإعراب** (م. س) ، ص٦٣.
[٢] **المصدر نفسه**، ص١٠٤ - ١٠٦ .
[٣] **المصدر نفسه**، ص١٢٢ .
[٤] محمّد عيد، **النّحو المصفى** ، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩٤م. ص٥ – ١٩٤.

- وجعــل القسم الثــّاني في الجملة الاسمية وشملت المبتدأ والخبر فذكر صورهما وأحكامهما والترتيــب في جملة المبتدأ والخبر ونواسخهما ، فتناول كان وأخواتها وما ألحق بها ، وكاد وأخواتها ،وإنّ وأخواتها وما ألحق بها ، وظنّ وأخواتها ، وأعلم وأرى[١] .

- أمّا القسم الثــّالث فكان في الجملة الفعلية، وتحدّث فيه عن إعراب الفعل المضارع من رفع ونصــب وجــزم، وأدوات الشرط، وذكــر الفاعل ونائبه وأغراض حذفه ، ثمّ ذكر أساليب المــدح والذم، والمفعول به، وأسلوب الاختصاص والإغراء والتحذير، والمفعول المطلق[٢]، وذكــر بعده تمهيداً صرفياً للمصدر إفراداً وتثنية وجمعاً[٣]، وتناول ظرفي الزمان والمكان، والمفعول لأجله والمفعول معه ،والحال والتمييز، وأساليب الاستثناء والنداء فذكره وذكر نوع جملته ، والمنادى المضاف وما ألحق به من الاستغاثة والندبة والترخيم[٤] .

- وجعل عنوان القسم الرابع فيما يتعلق بالجملتين الاسمية والفعلية بمعنى المشترك بينهما من مــثل : حروف الجرّ، والإضافة، وأساليب التعجب السماعية والقياسية، والتوابع الخمسة[٥]، وأتــبعها بذكر الأفعال في الجملة فذكر النّاقص والتام واللازم والمتعدّي، وذكر الأسماء التي تقوم بعمل الفعل ـ المصادر والمشتقات[٦] ـ ويلاحظ على هذا التقسيم تكرار ما ورد في أقسام سابقة، فهو يعيد ذكر النواسخ مثل كان وأخواتها، وكان قد ذكرها في قسم الجملة الاسمية.

- وأفرد دراسة الظواهر الخاصة في النّحو في قسم خامس شمل : التنازع والاشتغال والحكاية والعــدد وكــناياته[٧]، ويــبدو أن لا حاجة لهذا القسم، إذ كان بإمكانه أن يجمع ذكر التنازع والاشــتغال إلى قسم المشترك بين الجملتين الاسمية والفعلية . ومحمّد عيد وافق ابن مضاء ورأي علــم اللغة الحديث في طرح بابي التنازع والاشتغال، فيكون قد أخّرهما لعدم اقتناعه بهما لكنّه لمّا كان يقدّم كتاباً في النّحو، وجد نفسه مضطراً ألاّ يتجاوز أعراف أهل النّحو في أبوابهم .

---

(١) محمّد عيد، **النّحو المصفى (م. س)**، ص٢٠٣ ـ ٣٣٤.
(٢) **المرجع نفسه**، ص٣١٦ ـ ٤١٧.
(٣) **المرجع نفسه**، ص٤٢٧ ـ ٤٣٤.
(٤) **المرجع نفسه**، ص٤٣٥ ـ ٥٢٢.
(٥) **المرجع نفسه**، ص٥٣١ ـ ٦٣٠.
(٦) **المرجع نفسه**، ص٦٣١ ـ ٦٨٦.
(٧) **المرجع نفسه**، ص٦٩٣ ـ ٧١٨.

الخلاصة النّحويّة لتمام حسّان :

جـــاء تقســـيم تمـــام حسّان للجملة جامعاً بين المبنى والمعنى ، فبعد أن ذكر الدراسات الصوتية والصّرفية ذكر الدراسة النّحويّة وبدأ :

١. الجملة من حيث المبنى وشملت :

أ- الجملة الاسمية :

- المبتدأ والخبر .
- الإخبار بالذي والألف واللاّم .
- نواسخ الجملة الاسمية وكان وأخواتها .
- ما ولا ولات وإن النّافية .
- أفعال المقاربة .
- إنّ وأخواتها .
- لا النّافية للجنس[١] .

وكـــان ترتيـــب النواسخ بناءً على أصل ما تدخل عليه من المبتدأ والخبر وهما اسمان، وهـــذا الرأي أقرب إلى الصحة، وذكر أفعال المقاربة بعد كان وما حمل عليها " ذلك أنّ أخوات كان تخصص فكرة الزّمن تخصيصاً معجمياً من إصباح وإمساء إلى ضحوة ...الخ، وفي أفعال المقاربـــة أيضـــاً تخصيص معجمي لعنصر الزّمن بين المقاربة في الحال والرّجاء في المستقبل والإنشاء بحسب السياق "[٢] .

ب- الجملة الفعلية :

- الفعل والفاعل ونائبه[٣] .

---

[١] تمام حسّان، **الخلاصة النّحويّة**، ط(١)، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م. ص١٠٥ - ١٢٢.

[٢] **المرجع نفسه**، ص١١٧.

[٣] **المرجع نفسه**، ص١٢٣ - ١٢٦ .

جـ- الجملة الوصفية :

- جملة وصفي فاعل ومفعول .
- جملة صيغة المبالغة .
- جملة الصفة المشبهة .
- جملة أفعل التفضيل[١] .

د- ظواهر في تركيب الجملة :

- الاشتغال .
- التنازع[٢] .

والسبب في هذا النوع من الجملة أن الاشتغال ظاهرة تشترك فيها الجملتان الاسمية والفعلية وكذا التنازع .

هـ- الجملة الشرطية :

- الشرط والجواب .
- الشرط الامتناعي ـ أمّا ولولا ولوما -[٣].

٢. الجملة من حيث المعنى :

أ- الخبر والإنشاء[٤] .

ب- الإنشاء الطّلبي : الأمر، والتخصيص، والعرض، والإغراء، والنّهي، والتحذير، والاستفهام، والترجيّ، والدّعاء، والنداء[٥] .

جـ- الإنشاء الإفصاحي : القسم ، العقود ، والإيجاب والقبول، والنّدبة ، والتعجب، والمدح، والذم، والإحالة (أسماء الأفعال) [٦]، والحكاية الصوتية[٧] .

---

[١] تمام حسّان، **الخلاصة النّحويّة (م . س)**، ص١٢٧ ـ ١٣٠.
[٢] **المرجع نفسه**، ص١٣١ ـ ١٣٢ .
[٣] **المرجع نفسه**، ص١٣٣ ـ ١٣٦.
[٤] **المرجع نفسه**، ص١٣٧.
[٥] **المرجع نفسه**، ص١٤٢ ـ ١٤٧.
[٦] اعترض تمام حسّان على تسمية النحاة للإحالة أسماء وأفعالا؛ ذلك أن معنى الأفعال اقتران الحدث والزمن، وليس في هذه الألفاظ حدث ولا تدلّ على زمن. انظر: ص١٥١ ..
[٧] **المرجع نفسه**، ص١٤٨.

والملاحظ أنّ مباحث هذه الجملة المعنوية، هي أساليب يحتاج إليها المتكلم وفقاً للأحوال، وكان الأفضل جعلها في باب خاص موسوم بالأساليب دون أن يعنون بهذا العنوان ويورد هذا التقسيم الثنائي للجملة بناء على المبنى والمعنى، ثمّ إنّ الترتيب وفق نظام الجمل فيه دلالة على المعنى، ذلك أنّ تقطيع الجملة ضمن نصّ يميّز المعنى الذي جاء إليه كلّ لفظ في موقعه، دون الحاجة إلى تفريع آخر للجملة بناء على معناها، ففي الجملة الفعلية والاسمية معنىً أيضاً .

ويعلل تمام حسّان الفصل بين الإنشاء الطلبي والإنشاء الإفصاحي بقوله : " وليس في الجملة الإفصاحية معنى الطلب، إنّما يقصد بها التعبير عن خلجات النّفس حتى عندما يقول القائل: صه، أو يزجر الحيوان، أو يحكي الصوت، لا يقوم بصياغة جملة طلبية ، إنّما يعبّر عن حاجة نفسية إلى الصّمت أو الزّجر ... ثمّ هو لا يصوغ جملة ذات ركنين مطردي الصياغة كأن يكون الفعل فعلاً، والفاعل فاعلاً بلا خلاف، وإنّما تعدُّ هذه الجمل من العبارات المسكوكة التي لا تتفق في تفاصيلها مع شروط صوغ الجملة "[١] .

وفي كلام تمام حسّان نظر ، فهل الزّجر أو تعبير النّفس عن حاجة السّكوت لا يعني طلباً من المتكلم أن ينتهي عمّا هو فيه، أو يلزم الصّمت ؟، ثمّ إنْ كان الأمر عنده على ما مضى من أنّها عبارات مسكوكة لا تتفق وشروط صياغة الجملة ، فلماذا أدرجها تحت قسم الجملة المعنويّة ، ألا يعني هذا أنّها جملة ؟ .

أمّا القسم الرّابع من كتابه فكان للمكملات[٢] واشتمل على :

- التعدي واللزوم .
- ظنّ وأخواتها .
- أعلم وأرى .
- المفعول المطلق .
- المفعول به .
- المفعول فيه .
- المفعول معه .

---

[١] تمام حسّان، الخلاصة النّحويّة (م . س)، ص١٤٨.
[٢] المرجع نفسه، ص ١٥٢ – ١٥٤.

- الاستثناء .
- الحال .
- التمييز .
- الاختصاص .
- كم وكأين وكذا .
- الجرّ بعد حرف .
- الجرّ بعد الإضافة.
- التوابع وشملت : النّعت، والتوكيد، وعطف البيان، والبدل .

والقسم الخامس جعله لظواهر إعرابية كالعدد، وما لا ينصرف، والحكاية وإعراب المقصور والممدود، والوقف[١] .

٣- علل الترتيب :

أ) علّة الترتيب الجملي :

- المعنى :

لم يقف النّحويون العرب عند حدود الشكل، بل عوّلوا على المعنى ،وقد بدأ ذلك في تعريفهم للجملة بأنها كل كلام مفيد مستقل[٢]، ومن ثمّ كان المعنى منطلقَ إعراب الجملة أو تحليلها، يقول ابن هشام : " وأوّل واجب على المعرب أن يفهم ما يعربه مفرداً أو مركباً "[٣] .

فالذي دفع النحاة إلى إعادة تنسيق المادة النّحويّة انطلاقاً من الجملة اعتمادهم على المعنى، ودعوتهم للنظر في التركيب لا المفرد من الكلام، إذ بدراسة التراكيب تتحصّل دراسة المفردات، فالنّحو لديهم ليس شكلاً يعتمد الخصائص الشكلية، بل معنىً تعنيه المعاني والوظائف النّحويّة .

---

[١] تمام حسّان، **الخلاصة النّحويّة (م. س)**، ص١٥٤ – ١٨١.
[٢] انظر : ابن جني، **الخصائص (م. س)** ، ج١، ص١٨.
[٣] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب (م. س)** ، ج٢، ص٢٥٧. وانظر: محمد إبراهيم عبادة، **الجملة العربية – دراسة لغويّة نحويّة - (م. س)**، ص١٨.

- الغاية التعليمية :

يتضـــح مسلك الغاية التعليمية فـــي ترتيب الأبواب عند ابن هشام في قواعد الإعراب، حيث قدّم باب الجملة أقساماً وأحكاماً على سائر الأبواب، لأنّ المقصود من كتابه تعليم الإعراب " ولا شك أنّه يحصل من هذا الباب على وجه لا يكون في بقية الأبواب إذ فيه بيان إعراب محلّ الجمل الذي هو أصعب وأنفع من باب إعراب المفرد " [١].

وكذلك في بيانه أحكام الظرف ضمن أحكام الجارّ والمجرور على سبيل التبعية[٢]، ذلك أنّ الظـــرف مشابهٌ له، ومعرفة أحكام الجارّ والمجرور كافية من معرفة أحكامه، لكن يجوز مع ذلك الغفلة عنها على الأذهان .

ب) علّة الأصل :

- الخلاف في الجملتين الاسميّة والفعليّة :

أبانت علة الأصل عن وجوه اتفاق واختلافٍ في الترتيب بين النّحاة، فمن وجوه الاتفاق، اجـــتماع أغلبهم على تقديم الجملة الاسمية علـــى الفعلية في الترتيب؛ ذلك أنّ الاسم مقدّم على الفعـــل لما فيه من خصـائص لا تكون للفعل كقيامه بذاته، وعدم افتقاره إلى غيره بخلاف الفعل، كما أنّ الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، من ذلك تقديم ابن هشام ذكر الجملة الاسمية على الفعلية في قواعده وكذلك الأنطاكي وتمام حسّان وغيرهم .

أمّـــا وجـــوه الاخـــتلاف ، فكانت في عدد المباحث النّحويّة التي شملتها الجملة الاسمية وكذلك الفعلية، فعند الأنطاكي - مثلاً - اقتصرت مباحث الجملة الاسمية على المبتدأ والخبر وإنّ وأخواتها ولا النافية للجنس، في حين أنها عند تمام حسّان تعدّت ذلك إلى الإخبار بالذي والألف والـــلام، وكـــان وأخواتها وما ألحق بها، وأفعال المقاربة، ولا النّافية للجنس، وعند محمد عيد بالإضـــافة إلى تلك المباحث ، جمعت ظنّ وأخواتها، وأعلم وأرى. فمن اقتصر على ما اقتصر عليه الأنطاكي اعتبر تلك المباحث التي تعدّى إليها غيره فعلية، ذلك أنّ " كـــان " فعل و " ظنّ " فعـــل أيضـــا، وكذلـــك " أفعال المقاربة " وباب " أعلم " و" أرى ". أمّا من تعدّت عنده الجملة الاســـمية إلى هذه المباحث، نظر إلى أصل ما تدخل عليه هذه الأفعال وهما : المبتدأ والخبر أيْ الجملة الاسمية .

---

[١] محيي الدين الكافيجي، **شرح قواعد الإعراب (م . س)**، ص٦٤.
[٢] **المصدر نفسه**، ص٢٥١.

- الخلاف في الجمل التي لها محلّ والتي لا محلّ لها :

ومـــن وجوه الاختلاف أيضاً بناءً على علة الأصل، اختلافهم في ترتيب الجمل التـــي لا محـــلّ لها من الإعراب في موازاة الجمل التي لها محلّ من الإعراب، فابن هشامٍ في المغنـــي قـــدّم ذكـــر الجمل التـــي لا محلّ لها معللاً ذلك بقوله : "وبدأنا بها لأنّها لم تحلُّ محلّ المفـــرد، وذلك هو الأصل في الجمل "[١]. في حين أنّ غيره من النّحاة حتى هو في قواعده قدّم ذكـــر الجمل التي لها محل من الإعراب على التي لا محلّ لها ، ذلك أنّ غايتهم تعليم الإعراب الـــذي غرضـــه الفصل بين المعاني بتمايز المواقع، وهذا يتحصل في الجمل التي لها محلّ من الإعراب لاختلاف مواقعها .

٤. الترتيب الجملي والباب الأنموذج :

لا غـــرابة في أنّ التحليل النّحوي في العربية يعتمد في بعض جوانبه على فهم المعنى الـــذي يحـــدده السياق، فقد وجد في العربية كثير من الأدوات التي تتحدد صيغها وتتعدد معانيها واستعمالها، ووجد التضمين في الأفعال حيث يستخدم فعل في معنى فعل آخر، وغير هذا وذاك ممّـــا يعتمد في تحليله على فهم سياقه ، وليس في هذا لبس أو غموض ، لأنّ الاستخدام اللغوي فـــي الســـياق يكشف عن كلّ هذه الجوانب كشفاً واضحاً، بتقديم وسائل الترابط الخاصة بأجزاء التراكيب في بناء الجملة .

فالجملة مبنًى يحمـــل معنًى تاماً يخضع للتصنيف والتحليل، ونحاة هـــذا الترتيب يرون أنّ الجملة هي وحدة الكلام الصغرى، يقول سيمون بوتر : " الجملة هي الوحدة الأساسية للكلام، وقد تعرف بأنها الحدّ الأدنى من اللفظ المفيد "[٢] .

لكنّ الترتيب الجملي يعيد النّظر في مفهوم النّحاة ورؤيتهم للنّحو، ذلك أنّ هذا النّمط من الترتيـــب للمادة النّحويّة يعوّل على المعنى الذي يفيده التركيب النّحوي، ولا يتعرض للمفرد إلا في سياقه، وفي هذا إغفال للأساس الأوّل الذي يقوم عليه النّحو وهو أساس الشكل الذي به يمكن التوصـــل إلـــى أنماط محددة من التعبير وقواعد ثابتة وهي ما تلزم النّحو، صحيح أنّ ملاحظة القواعـــد فـــي المراحل الأولى مـــن نشأة النّحو بدأت بالتراكيب التي سمعت من أفواه العرب،

---

[١] ابن هشام الأنصاري، **المغني (م. س)**، ج٢، ص٣٦٩.

[٢] Potter (Simon), **Modren linguistics**, London, 1967,P:104

ولكـــنّ حصر جميع التراكيب في مختلف عصور الاحتجاج وأمكنته، يحتاج إلى قواعد ضابطة للأغلـــب وثابتة تنتقل فيها المادة النّحوية في التقعيد من السّماع إلى القياس، فالمعنى إذن مرحلة لاحقة في علم النّحو ولكن ليست الأوّلى.

ثـــمّ إنّـــنا نجد في تقسيم النّحاة للجملة عودة إلى المفرد وملاحظة لموقعه، فعندما قالوا بالجمل التي لها محل رجعوا إلى المفرد في تحديد محال تلك الجمل .

والتصـــنيف وفق نظام الجملة يثير الجدل حول بعض المباحث النّحويّة ، فكان وأخواتها - مثلاً - أتدرج ضمن مباحث الجملة الاسمية استصحاباً للأصل، أم ضمن مباحث الجملة الفعلية باعتـــبار نوع الجملة بعد دخول كان وأخواتها، وأين نبوّب للشرط والتعجب والاستفهام وغيرها من الأساليب، وكيف نميّز بين الجملة والأسلوب ؟ وأين نبوّب للتوابع ؟ .

والنّحاة القدامى كانوا يتناولون الأبواب النّحويّة باباً باباً ، فيدرسون باب الفاعل - مثلاً - دون أن يضـــعوه تحت عنوان " الجملة الفعلية "؛ ذلك لأنّ الفاعل ليس من اللازم أن يكون في جملـــة فعلـــية، فقـــد يكون الفاعل والجملة الاسمية، وقد يكون الفاعل وليس هناك جملة علـــى الإطلاق بل مركب اسمي، ولذلك قالوا في تعريفه : ما تقدّمه فعل أو شبهه .

الفصل الثّـــانـي

أَثَر ترتيب الأبواب النّحويّة في الدّرس النّحوي

أثر ترتيب الأبواب النّحويّة في الدرس النّحويّ

لمّا كان تباين التّرتيب للمادة النّحويّة ينطلق من تباين رؤية النّحاة للنّحو مفهوماً وعلائق بين مواده، دلّ بذلك على ارتباطه بالقضايا المتعددة التي تناولها الدّرس النّحويّ .

وهذا ما حاولت بيانه في هذا الفصل بدءاً بالنظريات النّحويّة، ومروراً بظاهرة الخلاف النّحويّ، وانتهاء بمحاولات التّيسير القديمة والحديثة التي كان التّبويب النّحويّ أحد وجوهها.

وتناولت أربع نظريات نحويّة هي :

١. القياس
٢. العامل
٣. الإعراب
٤. المراتب

علّلت بها مواضع بعض الأبواب النّحويّة، أو مواضع الترتيب بين مسائل الباب الواحد، أو أسباب التبويب لأبواب معينة كالتنازع والاشتغال.

أمّا ظاهرة الخلاف النّحويّ بين النّحاة أفراداً ومذاهبَ، فكان للترتيب علاقة بها كالخلاف في : اسمية " نعم "، و " بئس" أو فعليتهما، وكذلك " أفعل " التّعجب، والخلاف في أصل المفاعيل وغيرها.

وتناولت محاولات التيسير القديمة والحديثة ترتيب المادة النّحويّة، وسلك هذا التناول اتّجاهين :

١. اتّجاه جزئي: يدعو إلى حذف بعض الأبواب ، أو زيادة بعضها، أو التغيير في مواضع بعض الأبواب، أو دمجها إلى بعضها .
٢. اتجاه شمولي: يدعو إلى إعادة النظر في مفاهيم النّحو ونظرياته، وقدّم اقتراحات في مجال التبويب تهدف إلى إعادة صياغة تنسيق جديد للمادة النّحويّة.

المبحث الأوّل

الترتيب ونظريات النّحو العربي :

١. القياس :

- الخلاف في المفعول معه :

اختلف النّحاة في المفعول معه إن كان مقيساً أم لا : و " في عدّ هذا الباب مقيساً خلاف، فبعض النّحويين يقتصر في مسائله على السماع ونسبه جماعة إلى الأكثرين .

قال ابن عصفور : ومعناه أنّهم لا يجيزونه إلا حيث لا يُراد بالواو معنى العطف المحضّ، لأنّ السماع إنّما ورد به هناك .

والصحيح استعمال القياس فيه ، ثمّ اختلف، فقوم يقيسونه في كلّ شيء حتى يراد بالواو معنى العطف المحضّ نحو : قام زيدٌ وعمراً، وحيث لا يتصوّر معنى العطف أصلاً نحو : قعدت أو ضحكت، أو انتظرتك وطلوعَ الشّمس ، وعليه ابن مالك "[١].

والجمهور، كما قال أبو حيّان : " خصّوه بما صح فيه معنى العطف، ومعنى المفعول به، فلا يجوز حيث لا يتصوّر معنى العطف؛ لقيام الأدلة على أنّ واو " مع " عطف في الأصل، ولا حيث تمحّضَ معنى العطف؛ لأنّ دخول معنى المفعول به هو الذي سوّغ خروجه بما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها إلى النّصب .

وسواء أصلح فيه العطف حقيقة نحو : جاء البردُ والطيالسة، لأنّ المجيء يصح منهما، أو مجازاً نحو : سار زيدٌ والنيل ، إذ يصلح عطفه على المجاز من جهة أنّه لا يفارق زيداً في حال سيره كما لا يفارق من سائره[٢] .

وقال المبرد والسيرافي:"يقاس فيما كان الثّاني مؤثراً للأوّل، وكان الأوّل سبباً له نحو: جاء البرد والطيالسة،فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة،وجئت وزيداً،أيْ كنت السبب في مجيئه"[٣].

---

[١] السيوطي ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** (م . س)، ج٢، ص١٧٦.
[٢] **المصدر نفسه**، ج٢، ص١٧٦.
[٣] **المصدر نفسه**، ج٢، ص١٧٦.

وقـــال ابن هشام الخضراويّ : " الاتفاق على أنّ هذا مطرد في لفظ الاستواء والمجيء، والصنع، وفي كلّ لفظة سمعت "[١].

وينبغي عند السيوطي أن يقاس على ما سُمع ما في معناه، وإن لم يكن من لفظه فيقاس "وصـــل" على " جاء "، و " وافق " على " استوى "، و " فعلتُ " على " صنَعتُ "، وكذا ما في معناه، وما ليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز "[٢] .

وقـــال ابـــن هشام في الشّذور : " وإنّما جُعل آخر المفعولات لأنّهم اختلفوا فيه هل هو قياسي أم سماعي ، وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنّه قياسي، ولأنّ العامل إنّما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ ، وهو الواو ، بخلاف سائر المفاعيل "[٣] .

وعلق صلاح راوي على ترتيب أبي حيّان في اللمحة البدرية للمفعول معه، حيث ذكره قبل المفعول له وكان الأحسن تأخيره لأمرين :

١. أنّـــه اختلف فيه دون سائر المفاعيل أهو قياسي أم سماعي ، فينبغي أن يقدم عليه ما هو مطرد باتّفاق .
٢. لأنّ العـــامل إنّمـــا يصل إليه بواسطة ملفوظ بها وهي الواو بخلاف المفعول له فإنّ وصول العامل له بواسطة اللام فكأنّه وصل إليه بنفسه[٤] .

- الخلاف في عطف البيان :

لـــم يذكر الزّجاجي في جمله عطف البيان مع التّوابع؛ لأنّه جاء على غير القياس، فهو جـــامد، وقياســـه أن يلي العوامل ولا يكون تابعاً، ومتى جيء به لبيان الأوّل قدّر تكرار العامل ليكون والياً للعوامل[٥] .

---

(١) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** (م. س)، ج٢، ص١٧٦.
(٢) **المصدر نفسه**، ج٢ ، ص١٧٦ .
(٣) ابن هشام الأنصاري، **شرح الشذور** (م. س)، ص٢٣٥ .
(٤) ابن هشام الأنصاري، **شرح اللمحة البدرية** (م. س)، ص٢٢ .
(٥) انظر : عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن أبي الربيع، **البسيط في شرح جمل الزّجاجي**، ت: عيّاد بن عيد التبيتي، ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م .

مسوّغات القياس :

يقصد بمسوّغات القياس هنا قياس أثر معمول على معمول آخر لاتحادهما في علة مشتركة .

١. قياس فرع على أصل :

من ذلك رفع نائب الفاعل الذي هو اسم أسند إليه الفعل مقدماً عليه، فوجب أنّ يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو نائب الفاعل، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو نائب الفاعل بالعلة الجامعة التي هي الإسناد[١] .

وهذا القياس يتلاءم والأصل النّظري في الجملة الفعلية، فالنّحاة عندما عرّفوا نائب الفاعل بأنّه فاعل من جهة اللفظ، حدّوه على أساس تركيبي، إذ افترضوا أنّ الأصل النّظري للجملة الفعلية المكوّنة من فعل متعدٍ أن تتكون من :

فعل ـــــ فاعل ـــــ مفعول به

واختزال الفاعل عند بناء الفعل للمجهول ناب المفعول به عنه تركيباً في شغل المسند إليه، يقول الجرجاني : " وحقيقة البناء للمفعول أن تختزل الفاعل وتضع المفعول موضعه "، ويقول أيضاً .... " وإذا جاز أن يسمّى نحو : (مات زيدٌ) فاعلاً مع أنّه عارٍ من الفعل ومفعول في المعنى من حيث أنّ الله أماته، جاز أيضاً أن يسمى " زيدٌ " في قولك : (ضُربَ زيدٌ) فاعلاً، وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى، وذلك لما ذكرنا من أنّ الاعتبار بأن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً عليه "[٢] .

بذلك تظهر لنا علة ترتيب النّحاة لباب الفعل الذي لم يسمّ فاعله أو نائب الفاعل، واتباعه بالفاعل على اعتبار أنّه أخذ حكم الفاعل في الموقع والإعراب .

---

[١] عبد الرحمن بن محمّد بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، **لمع الأدلة في أصول النّحو**، ت: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧م : ص٩٣ .

[٢] الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح (م. س)**، ج١، ص٣٩٦-٣٤٥ .

٢. قياس فرع على فرع :

يصبح الفرع أصلاً لفرع جديد في هذا النّمط من القياس، من أمثلة ذلك عدُّ كان فرعاً في العمل على الفعل، وعدّ ليس فرعاً في العمل على كان، وعدّ ما العاملة عمل ليس فرعاً على ليس في العمل، وينبني على قياس فرع على فرع، إجماع النّحاة أنّ الأصول ليست في مرتبة واحدة، فالأصل الأقوى والأوّل ما أخذ الاستحقاق أصالة بنفسه ووضعه، أمّا ما كان فرعاً لأصل، وأصلاً لفرع آخر ، فهو دونه في القوة والرّتبة، وبذا يتبين لنا سبيل أغلب النّحاة في الترتيب بين هذه الموضوعات، فمنهم من يذكر الفعل التام ثمّ يتبعه بالفعل النّاقص، وعندما يذكرون النواسخ يلحقون " بكان " ما كان فرعاً عليها في العمل مثل : " ما ولا ولات ".

وكذلك الحال في إتباع الزّمخشري ذكر الأفعال النّاقصة بظن وأخواتها لأنّها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ومجراها في ذلك مجرى ظننت وأخواتها وإنّ وأخواتها في كونها من عوامل المبتدأ والخبر فكان فرع على ظنّ، إلا أنّ شبهها بأفعال القلوب كظننت وأخواتها أخصّ من حيث كانت أفعال القلوب تفيد الشك أو اليقين في الخبر، وكان تفيد زمان وجود الخبر فاشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر وتعلقهما بالخبر[١] .

يقول ابن برهان : " كان الناقصة فرع في العمل على ظننت، وظننت فرع في العمل على جعل، وذلك أنّ قوله تعالى :" وجعلناكم أمة "[٢] فعل مؤثر دخل على المبتدأ وخبره، لأنّ الكاف والميم من الأمة، ثمّ تفرّع على ذلك : ظننت زيداً قائماً، وهو فعل غير مؤثر، ثمّ تفرّع على ظننت : كان زيدٌ قائماً، وهو فعل غير مؤثر، إلا أنّ ظننت أصل له لدلالته على المصدر، كما تدل جعلنا على المصدر، وكان الناقصة لا تدل على المصدر، وإنّ فرع في العمل على كان النّاقصة "[٣] .

٣. قياس النقيض :

ارتأى النّحاة عند ذكر إنّ وأخواتها أن يتبعوها بذكر لا النافية للجنس؛ ذلك أنّها فرع على أنّ في العمل بتوخي نقيض المعنى، فلمّا كانت " إنّ " تفيد الإيجاب والتوكيد، كانت " لا "

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل (م. س)، ج٧، ص٨٩ .
(٢) البقرة : ١٤٣ .
(٣) ابن برهان العكبري – عبد الواحد بن علي (ت ٤٥٦ هـ)، شرح اللمع، ت: فائز فارس، ط (١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٨٤م. ج٢، ص٢٨٩.

تفـيد النفي، يقول ابن برهان : " لا النافية للجنس فرع في العمل على إنّ في قولنا : " إنّ زيداً منطلقٌ "، لأنّها نقيضة " إنّ " من حيث كانت نفياً، وكانت " إنّ " إثباتاً وتوكيداً، وهم – العرب – يجرون الشيء مجرى نقيضه "[١].

والنقيض هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة، وقد أصّل النّحاة أنّ الشيء كما يحمل على نظيره يحمل على نقيضه[٢] .

٤. القياس بين الاستعمالات اللغويّة :

قاس النّحاة الاستعمالات اللغوية بعضها على بعض بعلة الشبّه ، يقرن الشبه إلى شبيهه في الحكم النّحوي لربط الأبواب النّحويّة وتأكيد صحتها، من ذلك الرّبط بين أبواب المنصوبات.

فصورة الجملة في هذه الأبواب هي : **فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب**

فعل + فاعـل + مفعـــــول به

فعل + فاعـل + مفعـــول مطلق

فعل + فاعـل + مفعـــول لأجله

فعل + اســـم كـان + خبـــرها

فعل + فاعـل + حـــــــــال

فعل + فاعـل + تمـيـيـــــــز

فالصـــورة النّحويّة لهذه التراكيب متطابقة وإن كانت من أبواب مختلفة ، لذا علل النّحاة نصب خبر كان والمفعول المطلق والمفعول لأجله والحال والتمييز بالحمل على المفعول به ممّا يثبت الحكم النّحوي ويربط بين أبواب ، وكذا يعللون رفع اسم كان ونصب خبرها بقياسه قياس شبه على الفاعل والمفعول .

---

(١) ابن برهان العكبري، **شرح اللمع** (م . س)، ج٢، ص٢٩١.

(٢) انظر : محمود فجّال ، **الإصباح في شرح الاقتراح** ، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م، ص٢٠٥. ومحمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي (م. س)، ص١، وطاهر حمودة، القياس في الدرس اللغوي (م. س)، ص١٣٥ – ١٣٦ .

وهذا الوصف الخارجي – الصورة النّحويّة – يصلح مقدّمة في تعليم النّحو للوصول إلى حقيقة الجملة النّحويّة، يؤكد أنّ الدرس النّحويّ يمرّ غالباً بمرحلتين :

الأولى : الوصف الخارجي وهي ما يمثّل المنقول، وتقوم بوظيفة صحة التدليل على حقيقة التمثيل.

الثانية : التحليل الداخلي، وتمثّل المعقول، ووظيفتها التمييز .

٢. الترتيب ونظرية العامل :

يعتبر القول بالعامل تلخيصاً لمقولة : " لا بُدّ لكلّ فعل من فاعل، واستحالة أن يوجد حدث دون أن يكون له محدث "، وسمّوا هذا المحدث بالعامل، على اعتبار أنّه " أصغر وحدة مؤثرة في الجملة "[١] .

وكنت قد أشرت في الفصل السابق كيف رتّب النّحاة الأبواب النّحويّة بناءً على نظام العامل من مؤثر وأثر، وكان لهم مع المؤثر طريقان :

(١) تقسيم العامل بحسب أنواعه من لفظيّ ومعنويّ، يجمعون في الأوّل ما يتصل به من الموضوعات النّحويّة، وكذلك في العامل المعنوي، فالمطرزي في المصباح، جعل الباب الثاني عن العوامل اللفظية القياسية والسماعية، وقدّم القياسية لاطرادها، ولأنّ الفعل منها وهو الأصل في العمل وهي سبعة[٢]:

١- الفعل
٢- اسم الفاعل
٣- اسم المفعول
٤- الصفة المشبهة
٥- المصدر
٦- الاسم المضاف
٧- الاسم التّام

وذكر مرفوعات الفعل ومنصوباته.

---

(١) Rad Ford,(Andrew), **Transformational Syntax**, Cambridge University press, New York.1978, p319
وانظر : حسن الملخ ، **نظرية التعليل في النّحو العربي (م . س)**، ص٢٣٨ .

(٢) المطرزي، **المصباح في النحو (م . س)**، ص٤٤ – ٦٤ .

وعقد الباب الثالث للعوامل اللفظية السماعية [١]:

١- الحروف ← ما يعمل في الاسم

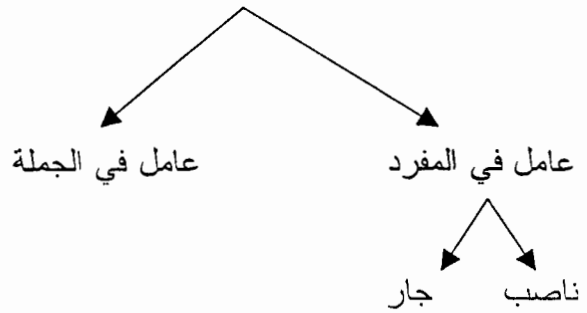

٢- الأفعال : الأفعال الناقصة

أفعال المقاربة

فعلا المدح والذم

أفعال الشك واليقين

٣- الأسماء :

كم الاستفهامية

كم الخبرية

كذا

أسماء الأفعال

الباب الرابع : تناول العوامل المعنويّة[٢] : الابتداء

الرفع للفعل المضارع

عامل الصفة

أما الباب الخامس فكان في فصول العربية ، وهي أربعة فصول[٣] :

١. في المعرفة والنكرة

٢. في التذكير والتأنيث

٣. في التوابع

٤. في الإعراب الأصلي وغير الأصلي تكلم فيه عن الإعراب الصريح وغير الصريح. وختم الكتاب بخاتمة في إضمار العوامل[٤] .

---

[١] المطرزي، **المصباح في النحو** (م. س)، ص٦٥- ٨٥ .
[٢] **المصدر نفسه**، ص٩٠ .
[٣] **المصدر نفسه**، ص٩٢ – ١٠١ .
[٤] **المصدر نفسه** ، ص١٠٥ .

وأدار ابـــن معطي معظم مسائل النّحو التي عالجها في كتابه – الفصول – على العامل بحســـب نوعـــه أيضاً، فحين تحدّث عن الفاعل عالجه تحت عنوان : " الفصل الثـّالث : فيما يـــتعدى إلـــى مفعـــول واحـــد"[١]، وكذا النائب عن الفاعل، يتحدث عنه تحت عنوان : الفصل الســـادس: في الفعل الذي لم يسمَّ فاعله "[٢]. وتحت عنوان ما يتعدى إليه جميع الأفعال المتعدي وغـــير المـــتعدي تكلم على المصدر، وظرفي الزّمان والمكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمشـــبه بالمفعول، والمفعول معه، والمفعول به[٣]. وتحدث عن بابي التحذير والإغراء تحت عـــنوان مـــا يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به[٤]، وباب نعم وبئس وحبذا وفعلي التعجب تحت عنوان " الأفعال غير المتصرفة "[٥] .

والمبـــتدأ والخـــبر عالجه ابن معطي تحت عنوان العامل في المبتدأ والخبر[٦]، ويجعل الفصـــل الأوّل مـــن الباب الثـّالث فيما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال[٧]، وجاء كلامـــه على اسم الفاعل والصّفة المشبهة، والمصدر واسم الفعل، وأفعال التفضيل تحت عنوان الأسماء العاملة عمل الفعل[٨] .

(٢) تقســـيم العـــامل علـــى أربعة أنواع، بحسب الأثر الذي يتركه، فكان لديهم العامل الرافع، والنّاصب، والجارّ، والجازم . ووزّعوا الأبواب النّحويّة بناء على ذلك العمل ، وهذا مسلك يقوم علـــى تكرار ذكر العامل لفظياً كان أم معنوياً ، كما فعل الشوكاني الذي جعل القسم الثـّاني من كتابه في المقاصد – العوامل – جمع فيه معظم أبواب النّحو وجاء على أربعة أبواب :

الباب الأوّل :

الـــرّوافع وشمل الأفعال التامة التي ترفع الفاعل، والأفعال المجهولة، والنّاقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، والتعجب، والمبتدأ وخبره[٩] .

---

(١) ابن معطي ، **الفصول الخمسون (م . س)**، ص ٤٣.
(٢) **المصدر نفسه** ، ص ٥٨.
(٣) **المصدر نفسه** ، ص ٧٣.
(٤) **المصدر نفسه** ، ص ١٠٥.
(٥) **المصدر نفسه** ، ص ٧١.
(٦) **المصدر نفسه** ، ص ٩٨.
(٧) **المصدر نفسه** ، ص ٨٥.
(٨) **المصدر نفسه** ، ص ١٣٠.
(٩) الشوكاني ، **القواعد والفوائد في الإعراب (م . س)**، ص٦ – ٧٧ .

الباب الثـّاني :

النّواصب وشمل الأفعال التي تنصب خمسة أشياء :

- المفعول المطلق
- ظرف الزمان
- ظرف المكان
- المفعول له
- الحال[١]

النوع الثـّاني من النّواصب وشمل الأفعال النّاقصة – كان وأخواتها – والأفعال المميز بهـا، والحـروف المشبّهة بالأفعال، والحروف المشبّهة بالمشبّهة وهي ما ولا والحروف التي تـنوب مناب الفعل وهي الواو بمعنى مع، وإلاّ في الاستثناء، وحروف النّداء، والحروف التي تنصب الفعل المستقبل والأسماء التي تعمل عمل الفعل[٢] .

الباب الثالث :

شمل الخوافض وبدأ بالاسم المضاف ثمّ الحرف[٣] .

الباب الرّابع :

الجوازم[٤] .

أمـا طـريقهم مع الأثر فكان أن نظروا للعامل على أنّه بنية غائبة وحاضرة في الوقت نفسه، فبوبوا الموضوعات النّحويّة على أساس الحالة التي تكون فيها البنية حاضرة أي – الأثر– وتـرجوا للأبـواب بـناء علـى هذا الأثر فكان لديهم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجـزومات، جاعليـن فـيها دليلاً على العامل سواء أكان لفظياً أم معنوياً، والفرق بين هذا المسـلك والـذي قبله، أنّ الأبواب النّحويّة في الأوّل ترتب بحسب العامل فيها فإن كان رافعاً، جمعـوا كلّ الأبواب النّحويّة التي يعمل فيها الرافع فـي باب واحد، أما هنا فترتب بحسب أثر ذلـك العـامل فإن كان الأثر رفعاً جعلوا المعمولات كلها التي تلزم حالة الرفع باباً سواء أكان

---

(١) الشوكاني ، **القواعد والفوائد في الإعراب (م. س)**، ص ٧٧ – ٧٨ .
(٢) **المصدر نفسه** ، ص٨٤ – ١٠٩ .
(٣) **المصدر نفسه** ، ص١١٥ .
(٤) **المصدر نفسه** ، ص١١٨ .

العـــامل لفظياً أم معنوياً، من ذلك ترتيب ابن السرّاج في الأصول، وابن جني فـــي اللمع، إذ بدأ ابـــن السرّاج بالمرفوعات وشملت المبتدأ وخبره، والفاعل والمفعول الذي لم يسمّ فاعله وما شبه بالفاعل كان وأخواتها، وذكر ما يجري مجرى ليس[١] .

وعندما ذكر المنصوبات جعلها على ضربين :

١. عام كثير يأتي بعد أن يستغني الرّافع بمرفوعه :

- المفعول وذكر المفعولات الخمسة .
- المشبّه بالمفعول كحال والتمييز .
- النداء والاستغاثة .

٢. كـــل اســـم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف : كخبر كان ،واسم إنّ ، ثمّ ذكر الاستغاثة وتمييز المقادير والأعداد والمنادى والاختصاص[٢] .

ثمّ ذكر المجرورات : ١. المجرور بحرف .

٢. المجرور بالإضافة[٣] .

وكذا الأمر في الأفعال ، إذ أوردها مرفوعة ومنصوبة ومجزومة [٤].

وابن جني في اللمع ذكر باب الأسماء المرفوعة وجعله على خمسة أضرب :

١. المبتدأ
٢. خبر المبتدأ
٣. الفاعل
٤. ما لم يسمّ فاعله
٥. المشبهة بالفاعل باللفظ : اسم كان
خبر إنّ[٥]

ثمّ ذكر نواسخ الابتداء – كان وأخواتها وإنّ وما حمل عليها –[٦] .

---

(١) ابن السرّاج ، **الأصول في النحو (م. س)** ، ج١ ، ص٢٥ – ١٠٠ .
(٢) **المصدر نفسه** ، ج١ ، ص١٤٧ – ٣٧٨ .
(٣) **المصدر نفسه** ، ج٢ ، ص١ – ٢٠ .
(٤) **المصدر نفسه** ، ج٢ ، ص٢٠ – ١٠٠ .
(٥) ابن جني ، **اللمع في العربية** (م . س)، ص٢٨ – ٣٥ .
(٦) **المصدر نفسه** ، ص٣٩ – ٤٣ .

وجعل الأسماء المنصوبة على ضربين :

١. المفعول وذكر المفعولات الخمسة .

٢. المشبه بالمفعول : - الحال

- التمييز
- الاستثناء
- اسم إنّ وأخواتها
- خبر كان وأخواتها[١]

وذكر الأسماء المجرورة : ١. المجرور بحرف .

٢. المجرور بالإضافة[٢] .

وكذلك الأفعال أتى على ذكرها مرفوعة ومنصوبة ومجزومة[٣].

٣. أثر نظرية الإعراب في التصنيف الموقعي للأبواب النّحويّة:

المعنى الموقعي لعلامات الإعراب - التمييز بين وظائف العمدة ووظائف الفضلة- :

شرح النّحاة العرب معاني علامات الإعراب، وفق معنى تركيبي، ومحصلّ رأيهم :

- أنّ الرّفع يدلّ على أنّ الاسم واقع في الكلام موقع عمدة .
- أنّ النّصب والجرّ يدلان على أنّ الاسم واقع موقع فضلة .

ثمّ ميّــزوا بين النّصب والجرّ هذا التمييز الخفيف، وهو أنّ الجرّ للفضلات التي يفضي إلــيها جــزء الكــلام بواسطة حرف، أمّا النّصب فهو للفضلات التي يفضي إليها جزء الكلام بواسطة حرف أو بلا واسطة .

يقول الرّضي الأستراباذي بعد توضيحه أنّ الإعراب معنىً طارئ في الاسم بعد تركيبه مع عامله؛ لتفسير سبب اختصاص كلّ حركة إعرابية بمعنى : " ومثل هذا المعنى إنّما يكون في

---

(١) ابن جني ، **اللمع في العربية** (م . س)، ص٥٣ ـ ٥٩ .
(٢) **المصدر نفسه** ، ص٦١ ـ ٦٧ .
(٣) **المصدر نفسه** ، ص٩٠ ـ ٩٤ .

الاســـم؛ لأنّه بعد وقوعه في الكلام لابدّ أن يعرض فيه إمّا معنى كونه عمدة في الكلام أو كونه فضلة ... وجعل الرّفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة :

- الفاعل
- المبتدأ
- الخبر

وجعل النّصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة :

- كغير المفعول معه من المفاعيل
- الحال
- التمييز

أو اقتضاها بواسطة :

- كالمفعول معه
- المستثنى غير المفرّغ
- الأسماء التي تلي حروف الإضافة – حروف الجرّ – .

ثـــمّ أريد أن يميز بعلامة، ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميّز به مع كونه منصوب المحلّ لأنّه فضلة "[١] .

وممّا يدلّ على هذا المذهب في التأويل، أنّهم رتّبوا حركات الإعراب في الاسم منازل، وفاضلوا بينها على أساس المقياس التركيبي، يقول الجرجاني في شرح قول أبي علي الفارسي : " واعلـــم أنّ أســـبق الحركات في الرّتبة هو الرّفع، وذلك لأجل أنّه يستغني عن صاحبيه وهما يفتقران إليه "[٢] .

وعلـــى هـــذا الأســـاس فالمعانـــي التي تشير إليها حركات الإعراب ليست معاني ذات مضـــمون حدســـي تطـــابق دائماً علاقة اجتماعية ملموسة تدركها ذات معلومة في مقام محدد الإحداثيات ، ولا هي وظائف نحويّة تناسب عددها ، وإنّما هما معنيان تركيبيان .

---

[١] الرّضي الأستراباذي ، **شرح الكافية** (م . س)، ج١، ص٦١-٦٢ .
[٢] الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح** (م . س)، ج١، ص٢٠٩ .

- رتبة العامل وترتيب أبواب العمدة :

مـــيّز القدماء بين وظيفتي الفاعل والمبتدأ في قولك : " ظهر الحق "، و "الحق ظهر "، ونـــبّهوا كذلـــك إلى وهم الخلط بينهما، يقول الجرجاني : " واعلم أنّ الفاعل كالجزء من الفعل، ولذلـــك لـــم يجز تقديمه نحو أن تقول : " الزيدان ضرب "، فتقدم الزيدان على فعلهما الذي هو ضرب ، وإنّما مثلنا بالمثنى دون المفرد ، لأنّ من لا يحقق يظن أنّه لا فصل بين قولك : " زيدٌ ضربَ "، و " ضربَ زيدٌ "، حتـــى كأنّه يرفع زيداً بضرب مقدماً كان أو مؤخراً ، فإن قلت له: إنّ الفاعل لا يجوز تقديمه أخذ يناقض بهذا ويقول : " زيدٌ ضرب " أحسن كلام ، ولا يدري أنّ زيداً إذا قدّم كان مرفوعاً بالابتداء، وكان الفاعل ضميره المستكنّ في ضرب بدلالة ما ذكرنا من أنّهم لا يقولون: " الزيدان ضرب "[١] .

فقد بيّن الجرجاني فساد المماثلة بين وظيفة الفاعل ووظيفة المبتدأ في :

- ضرب زيدٌ
- زيدٌ ضرب

بحجة نحويّة قوامها استبدال لفظ وملاحظة ما ينشأ عن ذلك من تغير في المعنى ، وقال لـــو كان زيد في الملفوظين السابقين فاعل ضرب ، لوجب أن يرفع – ضرب – الفاعل في كلّ صـــورة من التقديم والتأخير ، ولمّا بطل ذلك بإدخال الناسخ على زيد ضرب فصار منصوباً ، وزال عن الرّفع ، بطل أن يكون زيد فاعل الفعل ضرب سواء تقدم عليه أو تأخر .

ونبّه كذلك ابن جني إلى خطأ الاعتماد على تساوي المعنى الحدسي بين الملفوظين " قام زيدٌ "، و " زيدٌ قام "، للحكم على أنّ زيداً في الملفوظ الأوّل فاعل ، لضرورة التمييز بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، يقول : " وهذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقـــوده إلـــى فساد الصنعة وذلك قولنا :" زيد قام "... وربما ظنّ بَعْضهم أنّ زيداً هنا فاعل في الصنعة كما أنّه فاعل في المعنى "[٢] .

وقال ابن يعيش في تعريف الفاعل : " اعلم أنّ الفاعل في عرف النّحويين كلّ اسم ذكرته بعـــد فعل وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء ، وهو في

---

(١) الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** (م . س)، ج١ ، ص٣٢٧ .

(٢) أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، **الخصائص**، ت : محمّد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٠م. ج١، ص٢٨٠ – ٢٨١ .

عــرف أهــل هذه الصنعة أمر لفظي ... ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً ، أنّك لو قدمت الفاعل فقلت : " زيدٌ قامَ " لم يبقَ عندك فاعلاً ، وإنّما يكون مبتدأ وخبراً "[١] .

- قانون العمل وباب العطف :

تتكون النّواة الإسنادية من ترابط ثابتين هما المسند والمسند إليه ، وعدّ النّحاة هذه النّواة الإســنادية المســتوى الأوّل من الهرميّة التي تمثلها الجملة، جاعلين المستوى الثــّاني للتوابع، والقــول بهــذه الثنائية المترابطة أفرز قولهم أنّ الفعل لا يعمل إلا رفعاً واحداً ، فإذا استوفــى العــامل عمله عند الاسم الأوّل من قولك : " قام زيدٌ وعمرو" تعذر أن يعمل الفعل الرّفع فــي الاسم الثــّاني إلا بحكم التبع .

وإذا قلت :" ضربت زيداً وعمرَ "، استوفى الفعل عمله في المفعول – زيداً – وامتنع من وجهــة نظــر النّحاة أن يعمل في عمر ، إلا أن تأتي بحرف عطف يدخله في عمله ، وتتضح وجاهــة قولهــم إذا انتبهنا إلى النتائج التي تترتب على عدم القول بالتابع ، وأظهرها في المثال السابق عدم التمييز بين الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين من الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد، وبصــفة أعمّ بناء على ما افترضنا أنّ الجملة هرميّة تشتمل على مكونات محدودة العدد ، يمكن القــول أنّ القدمــاء ضــبطوا بمفاهيم المسند والمسند إليه والفضلات المكونات التي تظهر في المســتوى الأوّل من التحليل وخصصوا مفهوم التوابع للمكونات التي لا تظهر إلا في المستوى الثــّاني من هرميّة الجملة ، إذا سلّمنا أنّها بنية مركبة تحتمل تحليلاً مسترسلاً .

وعلــى هذا نؤول قول ابن يعيش إنّ التوابع فروع فــي استحقاق الإعراب في قولــه : " الــتوابع هي الثواني المساوية للأوّل في الإعراب بمشاركتها له في العوامل، ومعنى ثوانٍ أي فــروع فــي استحقاق الإعراب، لأنّها لم تكن المقصود وإنّما هي من لوازم الأوّل كالتتمة له، وذلــك قولــك : قــام زيد العامل ، فزيد ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعاً كالتكملة له إذ الإســناد كــان إلى الاسم في حال وصف ، فكانا لذلك اسماً واحداً في الحكم "[٢]. ومحصل هذا القول أنّ علاقتها بالأسماء التي تبعتها في إعرابها علاقة متغير بثابت ، لذلك يستلزم وجودها في النّص افتراض الثوابت التي تتعلق بها .

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص٧٤.

(٢) **المصدر نفسه**، ج٣ ، ص٣٨ . وانظر عز الدين مجدوب، **المنوال النّحوي العربي** (م . س)، ص٣٠٨ – ٣٠٩ .

وكـــان ممّـــن اعترض على هذا الباب ، ودعا إلى إعادة النظر فيه إبراهيم مصطفى ، حيث أخرجه من التوابع واعتبره نتيجة من نتائج فلسفتهم في العامل، وإصرارهم على أنّ الفعل لا يعمـــل إلاّ رفعـــاً واحداً ، واستدلّ على ذلك بأمثلة اقتصر فيها على الرّفع والإضافة وتجنب الأمثلة التي يكون فيها المعطوف منصوباً ، فسهّل عليه أن يستنتج أنّ علامة الرّفع أو الجرّ في المعطوف لا تزيدنا معنى غير كون الاسمين متحدثاً عنهما عند الرّفع ومضافين عند الجرّ[١].

وبعد أن أخرج العطف صنّف التوابع الباقية:" النعت، والبدل، والتوكيد، وعطف البيان "، صنّفين جاعلاً المعنى الحكم في التمييز بينهما :

الصنف الأوّل : لا يتضمن غير النعت، وتكون الكلمة الثـّانية من الأولى بمنزلة المكمّل للمعـــنى المتمم له، حتى لا يفهم المعنى إلاّ بهما، وحكمه أن يكون للاسم الثـّاني ما للأوّل من إعراب وتعريف وتنكير وتأنيث من حيث اتصل فيهما المعنى .

الصـــنف الثـّـانـــي : ويشـــمل الأقسام التي سماها النّحاة بدلاً وتوكيداً وعطف وبيان، ويختزلها في باب واحد والجامع بينهما " أنّ الكلمة لا تكون من الأولى بمنزلة المكمّل حتـّى لا يفهم المعنى المقصود إلاّ بهما معاً بل يكون الأوّل دالاً على معناه مستقلاً بإفهامه والثـّاني دالاً علـــى معـــنى الأوّل مـــع حظّ من البيان والإيضاح يجيء مـــن قرن الكلمتين إحداهما إلى الأخرى "[٢].

- الاستّتار والتّقدير وبابا التّنازع والاشتغال :

إنّ مـــن طبيعة قوانين اللغة أن تتنبأ بالأحداث التي يمكن أن يجري الكلام عليها ، وهذا خاضع لفكرة الاستلزام المنطقي الذي يفرضه نظام العوامل ، فإن عثرنا على ثابت (عامل) ، أقـــررنا ارتـــباطه بثابت آخر (معمول) لما بينهما من ترابط ، فإن وجدنا ثابتاً غيره صار من المشـــروع لنا أن نقدّر وجود الثابت الثـّاني وإن لم يدلّ عليه صريح اللفظ؛ مراعاة لشرط بناء الـــنّظرية العلميّة وهو شرط التناسق المنطقي، وما سمّاه القدماء بالإضمار على شريطة التفسير كمثل قولك : " زيد اضربه "، وكذلك في الأبواب التي عقدوها لما سمّوه بالمنصوب بالمستعمل

---

(١) إبراهيم مصطفى ، إحياء النّحو (م . س)، ص١١٥ .
(٢) **المرجع نفسه** ، ص١٢٠ .

إظهـــاره، والمنصـــوب بـــاللازم إظهاره، فهي لا تختلف من حيث الأصل عن قاعدة الاستلزام المنطقي التي تجريها في كل حدثان عامة .

وبمقتضـــى قـــاعدة الاستلزام المنطقي يمكننا فهم الدواعي التي حملت النّحاة على القول بالمضمر على شريطة التفسير، فهم يقدرون للفاعل ضميراً في الفعل الأوّل في قولك: (أكرمني وأكرمـــت عـــبدالله) لأجل أنّ الفعل لا يعرّى من الفاعل فإذا لم يكن مظهراً كان مضمراً. ولا يقـــدّرون المفعـــول في قولك : (ضربني وضربت قومك). لأنّ المفعول يستغني عنه ويستقلّ الكـــلام بدونـــه، يقـــول أبو علي الفارسي : " ويدلّ على تضمّن هذه الأسماء لهذا الضمير الذي وصفت من قولهم : (مررت برجل ضارب أبوه)، و (مررت بقوم عرب أجمعون)، فلولا أنّ فـــي " عرب " ضميراً يعود إلى الموصوف لما جاز أن يرفع أجمعون لأنّه ليس في هذا الكلام شيء يصحّ أن يحمل عليه أجمعون غير الضمير"[١]. وهذا القول قائم على الاستدلال على وجود الضّمير انطلاقاً من وجود أجمعون .

وهـــذا التنبؤ ثابت في أمر اللغات فدوسوسير يلجأ إلى توقع صوتٍ لغويّ غير معروف فـــي الألســـنة الهندية الأوروبية المعروفة حينئذ ، لتفسير ظواهر في اللسان الهندي الأوروبي، وحسُـــن حظـــه حين كشفت الحفريات عن لسان هندي أوروبي فيه الصوت المفترض، إذ كان أصـــحاب الـــنّحو المقـــارن يفترضون أنّ النظام البدائي لأصوات اللسان الهندي الأوروبي الأمّ يحـــتوي على ثلاث حركات هي u و i و a، وتقابل تقريباً الفتحة، والكسرة، والضّمة، ولم يكن هـــذا المـــنوال المفـــترض يفســـر كثيراً من المعطيات الصّوتية والصّرفية في الألسنة الهنديّة الأوروبيّة، من ذلك أنّ الحركات في هذه الألسنة تصل إلى خمس حركات وقد صاغ دو سوسير مـــنوالاً يفســـر تفســـيراً أفضل تلك المعطيات، وانطلق من الحركات المنتمية إلـــى ألسنة ثابت وجودهـــا تاريخـــيّاً، وافترض لذلك صوتاً إضافياً يقتضيه التناسق المنطقي لهذا المنوال دون أن يكون له وجود في لسان ما من الألسنة المعروفة عنده، وبعد مرور خمسين سنة، يكتشف العالم كوريلوفيكس هذا الصوت الذي افترضه دي سوسير وهو اللسان الهتيتي[٢] .

---

(١) الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح** (م . س)، ج١، ص٢٦٢.

(٢) انظر عز الدين مجدوب ، **المنوال النّحوي العربي** (م . س)، ص٢٩٩، نقلا عن :

Benveniste (Emile) , **problemes de linguistique generale** .2T . Gallimard, 1966 Paris . 36p.

واكتشف اللسان الهتيتي في نقوش بمدينة بوغازي بتركيا ، وأثبت " بدريس هروزني " انتماءه إلى الألسنة الهندية الأوروبية[١].

فإمكانية أن يكون للبابين وجود في الكلام العربي واردة، والقول بأن لا حاجة لهما أمر مختلف، فليست القضية تنحصر في الحاجة إليهما أم لا، بل في وجودهما أيضاً، والنّحو مطالب بحصر جميع الاحتمالات التي يمكن أن يجري عليها الكلام وليس الكلام فيهما على التكلف والتمحل .

وقد أشار الجرجاني إلى باب الإضمار على شريطة التفسير وبيّن أنّ الإضمار جار فيه على نمط من البلاغة وحسن الكلام، وبأنّه باب لو أردنا كان بسيطاً يقتصر على بعض من الأمثلة يقول : وذلك مثل قولهم : " اكرمني وأكرمت عبدالله "، أردت : أكرمني عبدالله، وأكرمت عبدالله، ثمّ تركت ذكره في الأوّل استغناء بذكره في الثّاني، فهذا طريق معروف ومذهب ظاهر، وشيء لا يُعبأ به، وتظن أنّه ليس فيه أكثر مما تريك الأمثلة المذكورة معه، وفيه: إذا أنت طلبت الشيء من معدنه ومن دقيق الصنعة ومن جلل الفائدة ، ما لاتجده إلاّ في كلام الفحول.

فمن لطيف ذلك ونادره قول البحتري :

لو شِئْتَ لم تفسِدْ سَمَاحَةَ حاتِمٍ كَرماً ولمْ تَهْدِمْ مآثِرَ خَالِدِ

الأصل لا محالة : لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، ثمّ حذف ذلك من الأوّل استغناء بدلالته في الثّاني عليه، ثمّ هو على ما تراه وتعلمه من الحسن والغرابة، وهو على ما ذكرت لك من أنّ الواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف ولا يظهر إلى اللفظ، فليس نخفي أنّك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت : لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها " صرت إلى كلام غثّ، وإلى شيءٍ يمجّه السمع، وتعافه النفس وذلك أنّ في البيان إذا ورد بعد الإفهام وبعد التحريك له، أبداً لطفاً ونبلاً لا يكون إذا لم يتقدّم ما يحرّك .

---

(١) انظر : المرجع نفسه ، ص٢٩٩. نقلاً عن :

Malemberg B. **Novelles tendaneas de la linguistique** . p.u.f :Paris , 1972, traduit du suedois par Jacques Gengoux . p92 .

وأنـــت إذا قلت : " لو شئت " علم السامع أنّك قد علقت هذه المشيئة في المعنى بشيء، فهـــو يضـــع في نفسه أنّ ههنا شيئاً تقتضي مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون، فإذا قلت : " لم تفســـد ســـماحة حاتم " عرف ذلك الشيء، وتجيء المشيئة بعد لو ، وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معدّاة إلى شيء، كثير شائع، كقوله تعالى : " ولَوْ شاءَ الله لجَمَعَهُمْ على الهُدى "[١]، "ولَـــوْ شاءَ لهَدَاكمْ أجمعيْن " [٢]. والتقدير في ذلك كلّه على ما ذكرت. فالأصل : لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم ، ولو شاء أن يهديكم أجمعين لهداكم، إلا أنّ البلاغة فـــي أن يجاء بـــه كذلك محذوفاً .... اعلم أنّ هذا الذي ذكرنا ليس بصريح : وأكرمت وأكرمني عبدالله ولكنّه شـــبيه به في أنّه إنما حذف الذي حذف من مفعول المشيئة والإرادة لأنّ الذي يأتي في جواب لو وأخواتها يدلّ عليها[٣] .

ولا يمكـــن القـــول أنّ رفض هذين البابين والقول بأنهما من نسيج الخيال يعود للتقدير، وذلـــك أننا تواردت علينا تراكيب جرى الأمر فيها على التقدير ولم نستبعدها من النظام اللغوي يقول الجرجاني : " وكما يغيرون المبتدأ فيرفعون ، فقد ذكر الفعل فينصبون ، كبيت الكتاب :

ديارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ولا يُرى مِثْلُها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[٤]

أنشـــده بنصـــب (ديارَ) على إضمار فعل كأنّه قال : " اذكر ديارَ ميّة "[٥] . فإن كنـــا قبلنا نواة إسنادية فعلية لتفسير نصب (ديار)، فإنّه يصعب رفض تقدير فعل وفاعل لتفسير باب الإضمار على شريطة التفسير، فالتقدير إذن ضرورة تقتضيها طبيعة اللغة ونظامها النظري وما يتمخّض من هذا التقدير لا يمكن قبول بعضه دون بعض .

---

(١) **الأنعام** : ٣٥ .
(٢) **النحل** : ٩
(٣) عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني (ت نحو ٤٧١هـ) ، **دلائل الإعجاز** ، قرأه وعلق عليه محمود محمّد شاكر ، ط٣ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م . ص١٦٣ – ١٦٨ .
(٤) البيت لذي الرّمة، انظر : سيبويه، **الكتاب** (م . س)، ج١ ، ص١٤٠ ، ٣٣٣ . الشاهد فيه نصب " ديارَ " على إضمار الفعل اذكر .
(٥) الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** (م . س)، ص١٤٧ .

وعلـــى أيّ حال نجد في كلام الجرجاني السابق سبيلاً للتعامل مع صعوبة هذه الأبواب عندما قال " وبـــأنّه باب لو أردنا كان بسيطاً يقتصر على بعض من الأمثلة "[١]. فالأمر إذن في كيفية عرض أحكامه وأمثلته والاكتفاء منها ممّا به لنا حاجة .

والحقـــيقة أنّ الركيزة التي تقوم عليها النّظرية النّحويّة العربية في التقدير ما عبّر عنه ســـيبويه بقولـــــه : " واعلـــم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل النّاصب والرّافع سوى الابـــتداء والجارّ على المبتدأ " [٢]. لذا يضمر سيبويه عوامل تفسر الاسم المنصوب الواقع فـــي أوّل الكلام، أو الاسم المرفوع على غير الابتداء في أوّل الكلام، من غير أن تحوجه النّظرية إلى تقدير عامل لفظي للمبتدأ .

إلا أنّ مسألة التقدير تحقق عنده غرضاً أبعد من الاكتفاء بتسويغ الحالة الإعرابية للاسم المعمـــول فـــيه، وفـــي هذا يكمن الفرق بين النّحاة المتقدّمين والمتأخّرين، فالتقدير عند الأوائل أســـلوب من الأساليب التي يتدخل فيها النّحوي في التركيب ليظهر أسراره ويكشف عن طبائعه، ويبيـــن الحكمة الكامنة في استعماله، فـــي حين أنّ التقدير أضحى عند معظم المتأخّرين، مجرّد أداة تفسر الحالة الإعرابية للمعمولات ، وكثيراً ما يجوز عندهم أكثر من وجه واحد في التقدير تـــنويعاً للاحـــتمالات اللفظية من غير النظر في طبيعة التركيب أو المعاني المترتبة على شتى الـــتقديرات. وانطلاقـــاً مـــن أنّ الابـــتداء أوّل أحوال الاسم، ومن أنّ التقدير يكشف عن طبيعة التركيـــب الخفيّة باعتبار أنّ البنية السطحية للجملة قد يكون لها بنية عميقة فيها عناصر أساسية غـــير متحققة في البنية السطحية فيصبح تجاوز الوصف بالتقدير مطلباً علمياً له ما يسوّغه، وقد أكـــد هـــذا الدكـــتور " جودت كرين " في تحليله نتائج تجارب سيكولوجيه مؤسسة على نظرية تشومســـكي فـــي ١٩٥٧م، ١٩٦٥م. فقـــال : " يـــبدو علـــى الأساسين النّظري والتجريبي أنّ التصـــوّرات الخاصـــة بثنائـــية المستوى للبنية العميقة والبنية السطحية ضروريّة لتفسير مقدرة المتكلم على تجسيد المعاني في شكل الجملة " [٣].

---

(١) الجرجاني ، المصدر نفسه، ص١٦٣ .

(٢) سيبويه ، المصدر السابق، ج١ ، ص٧ .

(٣) Greene, (Judith) **Psycholinguistics: Chomsky and Psychology** .Harmondsur orth . 1972, p.202

وبـناءً علـى ما مضى يمكن النّظر في نماذج من التراكيب التي يلجأ فيها سيبويه إلى تقدير عامل النّصب أو عامل الرّفع في غير الابتداء :

مثل : زيداً ضربته ⟵ ضربتُ زيداً // ضربتُه .

و زيداً لقيت أخاه ⟵ لابست زيداً // لقيت أخاه [١].

فسـيبويه يهدف إلى الكشف عن تناسق كامن في البنية التحتية لهذه الجمل ، من خلال تقدير يؤدي إلى التناسق وعدم نقض المعنى .

٤. نظرية المراتب :

_ الترتيب بين أقسام الكلم :

قال أبو علي الفارسي : " واعلم أنّ أوّل الكلام في التأليف هو الاسم، والفعل بعده؛ لأنّ كلّ فعل مشتق من مصدر، فضرب ويضرب، واضرب مشتق من الضّرب، وكذا جميع الأفعال، فـلا فصـل بيـن الرّباعـي والثلاثـي وذوات الزّيادة فدحرج وانطلق مشتقات من الدّحرجة، والانطلاق، كما أنّ ضرب مشتق من الضّرب ".

وقال الجرجاني : الجيد من العبارة أن يقال : الدليل على ذلك أنّ الفعل يدلّ على إثبات معـنى الشيء في زمان، (فضرب) يدلّ على زمان ماض وضربٍ فيه، وكذا (يضرب) يدلّ علـى زمان حاضر وضربٍ فيه، و (سيضرب) على زمان آتٍ وضُربٍ فيه، فالفعل يتضمن المصـادر ، والمصادر لا تتضمنه، ألا ترى أنّ الضرّب لا يدلّ على ما يدلّ عليه ضَرَبَ، كما يـدلّ هـو علـى ما يدلّ عليه الضرب، وإذا كان كذلك، وجب الحكم بأنّ الفعل فرع للمصدر ومـأخوذ مـنه، كما أنّ الأواني المصوغة من الفضّة، فرع عليها، ومأخوذة منها، إذ حالها مع الفضـة كحال الفعل مع المصدر، ألا ترى أنّ السّوار فضّة وليس الفضّة بسوار، لأنّ فيه زيادة ليسـت فـي الفضّـة، كمـا أنّ الفعل مصدر وليس المصدر بفعل، لأنّ الفعل يدلّ على الزّمان والمصـدر لا يدلّ عليه، فلمّا كان الأمر علـى ما وصفت علمت أنّ الفعل مأخوذ من المصدر، كما كانت الصّور المختلفة مأخوذة من الفضّة[٢].

---

(١) سيبويه ، الكتاب (م . س)، ج١ ، ص٤٢ ، ٤٣ . وانظر :

Baolbaki, R. , some aspects of harmony and hierarchy in Sibawayhis grammatical analysis . Zeitschriftfur arabische linguistic 1979 . 2,7-22 .

(٢) انظر : الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح (م . س)**، ج١ ، ص١١١ .

وقال الزّجاجي في باب القول في الاسم والفعل والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقدم: " الاســم قبل الفعل لأنّ الفعل منه، والفاعل سابق لفعله، وأمّا الحروف فإنّما تدخل على الأسماء والأفعــال لمعــانٍ تحــدث فيــها وإعراب تؤثره : والأسماء سابقة للإعراب، والإعراب داخل علــيها، والحروف عوامل فــي الأسماء، والأفعال مؤثرة فيها المعاني والإعراب، فقد وجُب أن يكون بعدها "[١] .

والاســم يستغني عن الفعل والحرف، وعليه مدار الكلام فلا يتمّ إلا به، لهذا سمّي اسماً لســموّه وعلوّه على أخويه، وله في باب الإسناد فائدتان : إسناده والإسناد إليه، والفعل له فائدة واحدة هي إسناده والحرف لا يسند ولا يسند إليه[٢] .

واضح أنّ النّحاة انطلقوا في ترتيبهم لأقسام الكلم على هذا النّحو – اسم وفعل وحرف – من فكرتين : ١– التّجريد .

٢– الإسناد .

فالاسم لمّا كان يحتمل الدّلالة على الحدث، والفعل يدلّ على ما يدلّ عليه الاسم بالإضافة إلى الزّمن، كان الاسم أكثر تجريداً مــن الفعل وأكثر أصالة في الدّلالة على الحدث ، كأن الأمر لديهــم كــانّ قائماً على أساس تسلسل هرمي يتقعد هذا الهرم وحدات لغوية تتمحضُّ في الدّلالة علــى مطلــق الحــدث ، حتى إذا جاءوا إلى ثاني سلسلة في الهرم، أخذوا من صفات الوحدات الأولى وزادوا عليها دلالة الزّمن، وهذا التجريد لا يتعدّى الدلالة المعنوية للاسم والفعل .

ولمّــا كان الاسم أقوى في بنية الإسناد وبه تتحقق ثنائية الإسناد : إسناده والإسناد إليه، وهذا لا يكون في الفعل الذي لا يرتجى منه غير إسناده، والحرف ممتنع عن هذا الإسناد، قدّموا الاسم لتحقق فائدة الإسناد به .

---

(١) الزجاجي ، **الإيضاح في علل النحو** (م . س)، ص٨٩ .

(٢) انظر : يوسف بن محمّد السّرمَرّي (ت٧٧٦هـ) ، **اللؤلؤة في علم العربية** . ت : أمين عبدالله سالم ، ط١ ، مطبعة الأمانة، مصر ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م . ص١٠. وابن هشام الأنصاري ، **شرح اللمحة البدريّة** (م . س)، ص١٦٥ .

- الترتيب بين المعارف :

مذهب أئمة النّحو المتقدّمين والمتأخّرين أنّ المعارف متفاوتة، وذهب ابن حزم إلى أنها كلها متساوية، لأنّ المعرفة لا تتفاضل، إذ لا يصحّ أن يقال : عرفت هذا أكثر من هذا. وأجيب بأنّ مرادهم بأنّ هذا أعرف من هذا : أنّ تطرّق الاحتمال إليه أقلّ من تطرّقه إلى الآخر.

وعلى التفاوت اختُلِفَ في أعرف المعارف :

ذهب سيبويه إلى أنّ أعرف المعارف الاسم المضمر؛ لأنّه لا يُضمر إلاّ وقد عُرف، ولهذا لا يفتقر إلى أن يُوصف كغيره من المعارف، ثمّ الاسم العلم؛ لأنّ الأصل فيه أن يوضع على شيءٍ لا يقع على غيره من أمته، ثمّ الاسم المبهم؛ لأنّه يعرف بالعين وبالقلب، ثمّ ما عُرف بالألف واللام؛ لأنّه يعرف بالقلب فقط، ثمّ ما أضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأنّ تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه .

وذهب أبو بكر بن السرّاج إلى أنّ أعرف المعارف : الاسم المبهم[١]، ثمّ المضمر، ثمّ العلم، ثمّ ما فيه الألف واللام، ثمّ ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. وذهب أبو سعيد السِّيرافي إلى أنّ أعرف المعارف : الاسم العلم ، ثمّ المضمر ، ثمّ المبهم ، ثمّ ما عُرّف بالألف واللام ، ثمّ ما أضيف إلى أحد هذه المعارف .

وقيل : العلم أعرفها وعليه الصيمري، وعُزي للكوفيين. ونسب لسيبويه واختاره أبو حيّان، قال : لأنّه جزئي وضعاً واستعمالاً ، وباقي المعارف كليات وضعاً جزئيات استعمالاً .

وقيل : أعرفها اسم الإشارة ، ونسب لابن السرّاج .

وقيل : ذو (ال)، لأنّه وضع لتعريفه أداة ، وغيره لم توضع له أداة. ولم يذهب أحدٌ إلى أنّ المضاف أعرفها، إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه، وبه تعرّف[٢] .

---

(١) حكى الأنباري في الانصاف أنّ الاسم المبهم أعرف المعارف عند ابن السرّاج ثمّ المضمر ، وليس هناك ما يؤيد ما ذكره الأنباري . انظر : **الإنصاف في مسائل الخلاف** . ت: حسن حمد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ، ج٢ ، ص٢١٥ . وابن السرّاج ، **الأصول في النّحو (م . س)**، ج٢ ، ص٢٦٤ .

(٢) السيوطي ، **همع الهوامع (م . س)**، ج١، ص١٨٧ – ١٨٨ .

وقد انعكس هذا الاختلاف في مراتب المعارف على ترتيب أبواب المعارف تقديماً وتأخيراً، إذ بدأ الزّمخشري بالمضمرات فهي كجزء من الاسم المظهر، وبدأ بالمتكلم لأنّه أعرفها، ثمّ المخاطب لأنّه تلو المتكلم في الحضور والمشاهدة ، ثمّ الغائب لأنّه أضعفها إذ يكون كناية عن معرفة ونكرة، ثمّ اسم الإشارة وقال : " وقال قوم : إنّما بني اسم الإشارة لشبهه بالمضمر وذلك لأنّك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضراً، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم "[١]. ثمّ ذكر الموصولات وذكر معها اللام بمعنى الذي[٢] .

وبدأ ابن مالك في التسهيل بالمضمر ، والعلم فالمنادى والموصول والمضاف وذو الأداة[٣]، وقدّم في الألفية الضمائر على العلم [٤]؛ لأنّ الضمائر أقوى المعارف، وبدأ بضمير المتكلم؛ لأنّه يدلّ على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صورته. ثمّ ضمير المخاطب؛ لأنّه يدلّ على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله. ثمّ العلم؛ لأنّه يدلّ على المراد حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص ، ثمّ ضمير الغائب السالم من إبهام ، نحو : زيدٌ رأيته. فلو تقدّم اسمان أو أكثر نحو : " قام زيدٌ وعمرو كلمته " تطرق إليه الإبهام، ونقص تمكنه في التعريف. ثمّ المشار به، والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة، لأنّ كلاً منهما تعريفه بالقصد، ثمّ الموصول، ثمّ ذو أل. وقيل : ذو أل قبل الموصول وعليه ابن كيسان، لوقوعه صفة له في قوله تعالى : ﴿ مَنْ أنْزلَ الكتابَ الذي جاءَ بهِ مُوسَى ﴾[٥]، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف. وأجيب بأنّه بدل أو مقطوع. أو الكتاب عَلَمَ بالغلبة للتوارة، وقيل : هما في مرتبة واحدة بناءً على أنّ تعريف الموصول بال. وقيل : لأنّ كلاً منهما تعريفه بالعهد[٦].

وبدأ أبو حيّان بالضمير لأنّه أعرفها، ثمّ العلم ، وقال : " زعم الكوفيون أنّه ثالثها، وأنّ اسم الإشارة قبله، ونقل ابن بابشاذ ذلك عن ابن السرّاج، وأنّ الأكثر على خلاف قوله، ثمّ المعرّف بأل ثمّ الأسماء الموصولة، ثمّ المضاف إلى معرفة[٧] .

---

(١) ابن يعيش ، **شرح المفصل (م . س)**، ج٣ ، ص١٢٦ .
(٢) **المصدر نفسه**، ج٣ ، ص١٤٣ .
(٣) جمال الدين محمّد بن عبدالله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، **شرح التسهيل**، ت: عبد الرحمن السيد، ط١، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤م. ص١٢٥.
(٤) ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، **الألفية**، طبعة عبد الحميد السيّد، ومحمّد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م. ص٥ .
(٥) **الأنعام** : ٩١.
(٦) السيوطي ، **همع الهوامع (م . س)**، ج١ ، ص١٨٨ .
(٧) ابن هشام الأنصاري، **شرح اللمحة البدرية في علم العربية (م . س)**، ص٢٨٦ .

- التّرتيب بين وجوه الإعراب :

جرت عادة النّحاة في التّرتيب لوجوه الإعراب في الاسم والفعل ، بالبدء بالمرفوعات ، ثمّ المنصوبات ، ثمّ المجرورات من الأسماء ، والمجزومات من الأفعال .

يقول الجرجاني : " إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب : رفع ، ونصب ، وجرّ ، فالرّفع في الرّتبة قبل النّصب والجرّ، وذلك أنّ الرّفع يستقلّ عن النّصب والجرّ ، نحو : " قام زيدٌ "، و " عمرو منطلقٌ "، والنّصب والجرّ لا يكونان حتى يتقدّم الرّفع، نحو : " قام زيدٌ قياماً "، أو " مررت بعمرو اليوم "[١] .

وهذا الكلام محمول على الموقع الذي يأتي فيه الرّفع والنّصب والجرّ، وهذا ما وضّحه ابن هشام في قوله : "وبدأت منها بالمرفوعات لأنّها أركان الإسناد، وثنيت بالمنصوبات لأنها فضلات غالباً، وفتحت بالمجرورات لأنّها تابعة في العمديّة والفضلية لغيرها "[٢] .

وتأخير الجرّ عن النّصب ، لأنّ طلب العامل للمنصوب أشدُّ من طلبه للمخفوض ، بدليل أنّه يصل للمنصوب بنفسه ، ولا يصل إلى المخفوض إلا بواسطة حرف جرّ ، والجرّ في الأسماء يقابله الجزم في الأفعال ، ولمّا كان الجرّ مؤخر الذكر في الأسماء ، أخّروا ذكر الجزم في الأفعال .

- التّرتيب بين التوابع :

اختلف النّحاة في ترتيب أبواب التوابع، فالزّمخشري يرى تقديم ذكر التأكيد لأنّه الأوّل في معناه، والنّعت هو الأوّل على خلاف معناه، لأنّ النعت يتضمن حقيقة الأوّل وحالاً من أحواله، والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير فكان مخالفاً له في الدّلالة، وقد يكون النّعت في الجملة وليس كذلك التأكيد ، وقدّم النعت على عطف البيان، لأنّ عطف البيان ضرب من النعت، وقدّم عطف البيان على البدل، لأنّ البدل قد يكون غير الأوّل، وأخّر العطف بالحرف لأنّه يتبع بواسطة وما قبله يتبع بلا واسطة "[٣] .

---

(١) الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح** (م . س)، ج١، ص٢٠٩ .
(٢) ابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب** (م . س)، ص١٥٢ .
(٣) ابن يعيش ، **شرح المفصل** (م . س)، ج٤ ، ص٢٠٩ .

وقـال ابن عصفور في شرح الجمل : " وإذا اجتمعت التوابع، بدأت بالنّعت، ثمّ التوكيد، ثـمّ الـبدل، ثـمّ العطـف، وسبب تقديم النّعت على التوكيد أنّك لا تؤكد الشيء إلا بعد معرفته واسـتقراره، ولذلك لم تؤكد النكرة، وسبب تقديم التأكيد على البدل أنّك لو قدّمت البدل لكنت من حيـث أبدلـت قد نويت بالأول الطرح من جهة المعنى، من حيث أكدت بعد ذلك يكون بمنزلة المعـتمد عليه الذي لم تنو به طرحاً وذلك تناقض، وقدّم البدل على العطف لأنّ البدل على كلّ حال مبيّن للأوّل وكأنّه من كماله، ولا يعطف على الاسم إلا بعد كماله، والعطف ليس بمبيّن له، فلم يجر لذلك مجرى المكتمل له "[١] .

وقـدم ابـن مـالك النّعت على غيره ، لأنّ النّعت متمم ما سبق بوسمه أو وسم ما به يوضّـحه أو يصفه بدلالته على معنى في المتبوع[٢]، ووجه ابتدائه بالنّعت أنّ النّعت كجزء من متـبوعه، وعطـف البيان جار مجراه، والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت، وآخّر النسق لتخلل الواسطة "[٣].

ورتـب أبـو حـيّان في اللمّحة البدرية التوابع؛ النّعت والتأكيد والبدل وعطف البيان وعطـف النسـق[٤]، وسـبب تأخيره عطف البيان عن التوكيد والبدل أنّه أراد أن يجمع نوعي العطف في موضع، ولأنّ عطف البيان يشبه البدل في الصورة وأكثر مسائله متممة له .

وقـدّم الدينوري التأكيد : " إنّما استحق التقديم علـى جميعها والسبق لسائرها، لكونه راجعـاً إلى نفس المؤكد بدليل أنّك تقول : " جاء زيدٌ نفسُه عينُه "، فيكون المعنى جاء زيدٌ الذي نعـرفه ولا نشـك فيه لا غيره ، واتبعه بالنّعت لأنه راجع إلى حلية المنعوت أو حلية شيء من سببه ، ثمّ عطف البيان ، لأنّه يجري مجرى النّعت إلا أنّه يكون بغير المشتق كالمعرّي والقرشي ... ويـبقى الـبدل وعطـف النّسق فيكون البدل أحقُّ بالتقديم على عطف النّسق لأنّه يتبع بغير واسـطة فاشـبه الـثّلاثة المتقدّمة ، وتأخّر عطف النّسق لأنّ بين المعطوف والمعطوف عليه وسيطاً وهو حرف النّسق فأمّا التابع بالحكاية والتابع بالمجاورة فليس فـي الأصل من التوابع، ولا معدودين فيها، بل لاحقين بها، ومضافين إليها " [٥].

---

(١) ابن عصفور الإشبيلي ، **شرح جمل الزّجاجي (م . س)**، ج١ ، ص٢٧١ .
(٢) ابن مالك ، **الألفية** (م . س) ، ص١٩٤، وانظر : خالد بن عبدالله الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح** ، ج٢، ص١٠٨.
(٣) خالد بن عبدالله الأزهري . **شرح التصريح على التوضيح** (م . س) ، ج٢ ، ص١٠٨ .
(٤) ابن هشام الأنصاري . **شرح اللمحة البدريّة** (م . س) ، ج٢ ، ص٢٧٥ .
(٥) الدينوري ، **ثمّار الصّناعة** (م . س)، ص١٥٤ .

وقال السّيوطي : " وإذا اجتمعت رتبت كذلك بأن يقدم النّعت لأنّه كجزء من متبوعه ثمّ البـيان، لأنّه جار مجراه، ثمّ التأكيد، لأنّه شبيه بالبيان، في جريانه مجرى النّعت، ثمّ البدل، لأنّه تـابع كلا تابع ، كونه مستقلاً ، ثمّ النّسق لأنّه بواسطة، ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا الترتيب بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد .

فيقال : " جاء أخوكَ الكريمُ محمّدٌ نفسُه رجلٌ صالحٌ، ورجل آخرُ " وكذا لو كان التأكيد بالتكرار نحو : " جاء زيدٌ العاقلُ زيدٌ "، قال :

ويلٌ له ويلٌ طويلُ [١]

وقـدّم قوم التأكيد على النّعت فيقال : قام زيدٌ نفسُه الكاتبُ، وردّ بأنّ التأكيد لا يكون إلاّ بعد تمام البيان، ولا يحصل ذلك إلا بالنعت، وينبغي تقديم عطف البيان، لأنّه أشدّ في التبيين من النّعت إذ لا يكون لغيره ، والنعت يكون مدحاً وذمّاً ، وتأكيداً [٢].

---

(١) الشطر من مجزوء الكامل بلا تتمة ، وهو بلا نسبه في الدّرر . انظر : شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، ت : عبد المعين خان ، حيدر آباد الدكن ، ١٩٧٢م . ج٦ ، ص٥ .

(٢) السيوطي ، **همع الهوامع (م . س)**، ج٣ ، ص١١٣ – ١١٤ .

المبحث الثـــاني

التّرتيب وظاهرة الخلاف النّحويّ :

١- القول في " نعم " و " بئس " أفعلان هما أم اسمان ؟ :

ذهـــب الكوفـــيون إلى أن " نعم " و " بئس " اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنّهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين .

واســـتدلّ الكوفـــيون بدخـــول حرف الجرّ عليهما، والنداء، وجاءوا بشواهد تدلّل على اسميتهما كقول حسّان بن ثابت :

ألستُ بِنِعمَ الجارُ يُؤلِفُ بيتَهُ أخَا قِلّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا[١]

وردّ البصريون عليهم، وحملوا شواهدهم على التقدير[٢].

والقـــول باسمية "نعم " و " بئس " عند الكوفيين جعل الكنغراوي يذكرهما في قسم الاسم وترجم لهما بأسماء المدح والذم[٣]، مخالفاً البصريين الذين أطبقوا على ذكرهما في باب الأفعال بعنوان أفعال المدح والذم .

٢- القول في " أفعل " في التّعجب ، اسم هو أو فعل ؟ :

ذهـــب الكوفـــيون إلـــى أنّ " أفعل " في التّعجب نحو : " ما أحسنَ زيداً " اسم، وذهب البصريون إلى أنّه فعلٌ ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائي من الكوفيين .

واحتجّ الكوفيون لما ذهبوا بعدم تصرّف " أفعل " ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرّف، لأنّ التصـــرّف من خصائص الأفعال، واحتجوا كذلك بدخول التّصغير عليه وصحة عينه كما تصح العين في الأسماء .

---

(١) **ديـوان حسّـان بـن ثابـت** ، ت : سيد حنفي حسنين ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٧م . ص١٢٨ . وانظر : البغدادي ، **خزانة الأدب** ، ج٩ ، ص٣٨٩ . والشاهد فيه قوله : " بنعم " حيث دخلت " الباء " على " نعم " وهذا دلالة الأسمية لا الفعلية كما ذهب البصريون .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف(م . س)** ، ج١ ، ص٩٨ – ١٢٢ . والسّيوطي ، **همع الهوامع** (م . س)، ج٣ ، ص١٧ – ١٨ .

(٣) صدر الدين الكنغراوي (ت١٣٤٩هـ)، **الموفي في النّحو الكوفي**، شرح : محمّد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق ، ص٥٤ .

واحـــتجّ البصريون بدخول نون الوقاية عليه ، ونصبه المعارف والنّكرات ، وبناء آخره على الفتح وردّوا على كلمات الكوفيين[١] .

وكان من أثر هذا الخلاف في اسمية " أفعل " التّعجب أو فعليته على الترتيب بين أبواب النّحو، أن نجد من النّحاة من اتفق على فعليتها فيترجم لها في باب التعجب مع صيغته الأخرى ، " أفعل بـــ " بصيغتي التعجب في قسم الأفعال[٢] .

ومنهم من يترجم لـــ " أفعل " في قسم الأسماء بناءً على اسميتها[٣]، ويعود ثانية في باب الأفعال ليذكر باب التعجب في صيغته الأخرى المتفق على[٤] فعليتها مما يجعل الظاهرة تتوزّع على بابين في صورة يظهر فيها عيب التجزئة واضحاً .

٣- الخلاف في أصل المرفوعات :

اختلف في أصل المرفوعات ، فقيل : " المبتدأ، والفاعل فرعٌ عنه، وعُزي إلى سيبويه، ووجهـــه : أنّـــه مـــبدوء به في الكلام. وأنّه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخّر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنّه عاملٌ معمول، والفاعل معمول لا غير .

وقيل : الفاعل أصل، والمبتدأ فرعٌ عنه، وعُزي للخليل، ووجهه : أنّ عامله لفظيّ، وهو أقـــوى من عامل المبتدأ المعنوي، فإنّه إنّما رفع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك. والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني .

وقـــيل : كلاهمـــا أصلان، وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرعاً عنه، واختاره الرّضي، ونقله عن الأخفش وابن السرّاج. قال : وكذلك التمييز، والحال، والمستثنى أصول في النّصب كالمفعول، وليس بمحمولة عليه، كما هو مذهب النّحاة "[٥] .

---

(١) انظر : أبا البركات الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** (م . س) ، ج١ ، ص١٢٣ ـ ١٤٠ ، والسيوطي، **همع الهوامع** (م . س)، ج٣ ، ص٣٦ .

(٢) انظر : ابن جني ، **اللمع في العربية** (م . س)، ص٧٩ ، وابن عصفور ، **المقرّب** (م . س)، ص٦٩ .

(٣) الكنغراوي ، **الموفي في النّحو الكوفي** (م . س)، ص٧٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص١٣٣ .

(٥) انظر : أبا محمّد عبدالله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ) ، **المرتجل في شرح الجمل** ، ت : علي حيدر ، دار الحكمة ، دمشق ، ١٩٧٢م . ص٣١٣ ـ ٣١٥ ، والسيوطي ، **همع الهوامع** (م . س)، ج١ ، ص٨٥

والحقيقة أنّ هذا الخلاف مبنيٌّ على الاختلاف في أصل المشتقات، فالبصريون قالوا أصلها المصدر فبدأوا بمكونات الجملة الاسمية – المبتدأ وخبره ونواسخ الابتداء – ثمّ تتالوا الجملة الفعلية من فعل وفاعل ونائبه والمفعولات، أمّا الكوفيون فقالوا الفعل أصل المشتقات والجملة الفعلية أصل الجملة الاسمية فالفاعل أصل والمبتدأ فرع عليه .

وبناءً على هذا الخلاف نعلل اختلاف النّحاة في ترتيب أبواب المرفوعات، فسيبويه يقدّم ذكر المبتدأ وخبره على الفاعل[١]، وابن جني في اللمع يذهب مذهبه[٢]، وكذا يفعل أبو البركات الأنباري في أسرار العربية[٣]، وابن مالك في ألفيته يقدّم المبتدأ وخبره على الفاعل ونائبه[٤]، والسيوطي في المطالع السعيدة يقدّم التقديم نفسه[٥] .

وممّن رأى تقديم الفاعل في التبويب الزّجاجي في جمله[٦] حيث قدّم ذكر الفاعل على المبتدأ، وابن الحاجب قال : " إنّ الفاعل هو الأصل، وما عداه تابع له "[٧]، ويعلل ابن هشام تقديم الفاعل بقوله : " لأنّ عامله لفظي، وهو الفعل أو شبهه بخلاف المبتدأ، فإنّ عامله معنوي وهو الابتداء، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، بدليل أنّه يزيل حكم المعنوي، ولأنّ الرّفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هذا في المبتدأ كذلك ، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدّمت ما هو أصل "[٨]، والحيدرة في مشكله قدّم الفاعل على المبتدأ وخبره[٩]، والكنغراوي يقدّم ذكر الفاعل ونائبه على المبتدأ وخبره[١٠] .

وممّن قال : إنهما أصلان ، وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرعاً عنه، ابن جماعة في شرح الكافية : " وابن الحاجب ذكر الرّفع على ما كان عمدة في الكلام فيدخل فيه الفاعل والمبتدأ والخبر على طريق الأصالة "[١١].

---

(١) سيبويه ، **الكتاب** (م . س)، ج١ ، ص٣١ .
(٢) ابن جني ، **اللمع في العربية** (م . س)، ص٢٩ .
(٣) أبو البركات الأنباري ، **أسرار العربية** (م . س)، ص٣٠ .
(٤) ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** (م . س)، ج١ ، ص٢٤ .
(٥) السيوطي ، **المطالع السعيدة** ، ت : طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٧م. ص٢٥٦ .
(٦) ابن عصفور الإشبيلي ، **شرح الجمل** (م . س)، ج١ ، ص٥٥ .
(٧) الرّضي الأستراباذي ، **شرح الكافية** (م . س)، ص٨٥ .
(٨) ابن هشام الأنصاري ، **شرح شذور الذهب** (م . س)، ص١٥٢ – ١٥٩ .
(٩) علي بن سليمان الحيدرة (ت ٥٩٩هـ) ، **كشف المشكل في النّحو** ، ت : هادي عطية مطر ، ط١ ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ، ج١ ، ص٣٠٨ .
(١٠) الكنغراوي ، **الموفي في النحو الكوفي** (م . س)، ص١٨ .
(١١) ابن جماعة ، **شرح كافية ابن الحاجب** (م . س)، ص٨٧ .

٤. الخلاف في المنصوبات :

- الترتيب بين المفعول به والمفعول المطلق :

من النحاة من قدّم ذكر المفعول به في باب المنصوبات، ومنهم من أتى على ذكر المفعول المطلق أولاً واتبعه بالمفعول به .

وكان لهذا الخلاف انعكاس على التبويب في المصنفات النحويّة، فابن جني في اللمع يترجم للمفعولات بالمفعول، ويذكر تحته المفعولات الخمسة على اعتبار أنها كلها أصول ومن أقسام المفعول، بادئاً بالمفعول المطلق[١] .

والزمخشري يقدّم ذكر المفعول المطلق على المفعول به، لأنه المفعول الحقيقي، إذ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعدّه نحو : " ضربتُ زيداً ضرباً "، و " قامَ زيدٌ قياماً "، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى أنّ (زيداً) من قولك : " ضربت زيداً " ليس مفعولاً على الحقيقة، وإنما هو مفعول لله سبحانه، وإنّما قيل له مفعول على معنى أنّ فعلك وقع به، وإنّما سمّي مصدراً لأنّ الفعل صدر عنه وأخذ منه... ويسميه سيبويه الحدث والحدثان"[٢]. واتبعه بذكر المفعول به.

ويقول الرّضي الأستراباذي : وبدأ بالمفعول المطلق؛ لأنه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه ، ألا ترى أنّك تقول : " ضربتُ زيداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير ضرباً مبرحاً، تأديباً له "، فإنّ فعلك الضّرب فقط، وإنّما سميَ مفعولاً مطلقاً إمّا لهذا المعنى، وإمّا لأنه غير مقيّد بحرف كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه "[٣] .

في حين أنّ ابن شقير قدّم ذكر المفعول به على المفعول المطلق[٤]، وأبو حيّان الأندلسي يبدأ أيضاً بالمفعول به ذلك أنّ انتصابه كان بطريقة الأصالة، وفي غيره بالحمل عليه غير مقيّد بشيء، أمّا بقية المفاعيل فهي مقيّدة بحرف جرّ[٥]، وابن هشام في الشّذور يقول : " بدأت

---

(١) ابن جني ، **اللمع في العربية** (م . س) ، ص٤٤ – ٤٩ .
(٢) ابن يعيش ، **شرح المفصل** (م . س) ، ج١ ، ص١١٠ .
(٣) الرّضي الأستراباذي ، **شرح الوافية على الكافية** (م . س) ، ص٧٨ .
(٤) ابن شقير ، **المحلى في وجوه النصب** (م . س) ، ص١٠٧ .
(٥) ابن هشام الأنصاري ، **شرح اللمحة البدريّة** (م . س) ، ج٢ ، ص٧١ .

بالمفاعيل لأنّها الأصل وغيرها محمول عليها، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحب المقرّب والتسهيل، لا بالمفعول المطلق كما فعل الزّمخشري وابن الحاجب، لأنّ المفعول به أحوج إلى الإعراب لأنّه الذي يقع بينه وبين الفاعل الإلباس "[١] .

٥. الخلاف في المفعول له :

المفعول له شرطه أن يكون مصدراً، وأختلف في ناصبه. " فالصحيح وعليه سيبويه والفارسي : أنّ ناصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جرّ، لأنّه جواب له، والجواب أبداً على حسب السؤال ، فقولك في جواب : لِمَ ضربت زيداً ؟ : ضربته تأديباً "، أصله : للتأديب ، إلا أنّه أسقط اللام ونصب ، ولهذا تعاد إليه في مثل : ابتغاء الثواب تصدّقت له ، لأنّ الضّمير يردّ الأشياء إلى أصولها .

وذهب الكوفيون : إلى أنّه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجرّ، ولذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدر عنه، وكأنّه عندهم من قبيل المصدر المعنويّ، فإذا قلت : " ضربت زيداً تأديباً " فكأنك قلت : أدّبته تأديباً "[٢] .

فالمفعول له عند البصريين واحد من المفاعيل الخمسة الأصول، وباب قائم بذاته، لا يتبع غيره، ولا يكون فرعاً على أبواب أخرى، لذا نجدّ أنّ أغلب النّحاة أفردوا باباً بالمفعول له تناولوا فيه شروطه وأحكامه .

ولمّا كان القول عند الكوفيين في المفعول له أنّه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجرّ، جعلوا القول فيه في باب المصدر – المفعول المطلق – ولم يفردوا له باباً خاصاً يشرحه ويوّضحه كما فعل البصريون، فالكنغراوي عندما ذكر المنصوبات ترجم للمصدر والمفعول به والمفعول فيه في أبواب متفرقة، ولم يترجم للمفعول له في باب يعينه، وعلّة ذلك أنّه ذكر مع المفعول المطلق المفعول له، حيث قال : " المصدر : اسم ما فعله الفاعل، أكدّ به الفعل، أو بيّن عدده، أو نوعه، أو علته : ضربته ضرباً، أو ضربتين، أو ضربات، أو تأديباً " [٣]. وجاء في الهامش من كتابه : " لأنّ المصدر يُشعر بالعلية ، كما في قوله : ضربته

---

(١) ابن هشام الأنصاري ، **شرح شذور الذهب** (م . س) ، ص٢٠٤ .
(٢) السيوطي ، **همع الهوامع** (م . س) ، ج٢ ، ص٩٩ .
(٣) الكنغراوي ، **الموفي في النّحو الكوفي** (م . س)، ص٣١.

تأديـــباً ، وفي شرح الرّضي : أنّ ما يسميه النّحاة مفعولاً له، هو المفعول المطلق لبيان نوعه، عند الزّجاج كما في ضربته تأديباً، فإنّ حاله مماثل لضربته ضرباً "[١].

٥- المنادى المفرد العلم، معربٌ أو مبنيٌّ ؟

ذهـــب الكوفيون إلى أنّ الاسم المنادى المعرّف المفرد معرب مرفـــوع بغير تنوين، إذ زعـــم الرّياشي أنّ العلم المفرد، والنكرة المقصودة معربان، وأنّ الضمة إعـــراب لا بناء، ونقله ابـــن الأنباري عن الكوفيين. وذهب الفرّاء من الكوفيين إلى أنّه مبنيّ على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول .

وذهـــب البصريون إلى أنّه مبني على الضمّ ، وموضعه النّصب ، لأنّه مفعول . وأدلى كل فريق منهم بحججه وشواهده[٢] .

ومـــا يهمنا في هذا الخلاف قضية الإعراب والبناء ، فإن كان الأمر في المنادى المفرد غير المضاف البناء كما ذهب البصريون والمحلّ فيه جار على النّصب لأنّه مفعول به في أصل معناه ، تبيّن بذلك سبيل أغلب النّحاة في التبويب للمنادى إمّا بجعله مسألة من مسائل المفعول به ومـــن أنواعـــه[٣]، أو إلحـــاق ذكره بعد باب المفعول به في باب ثانٍ يتبعه للمناسبة بينه وبين المفعـــول به باعتبار أصله المفعول الذي انتصب بفعل لازم الإضمار فيذكرون في الباب نفسه المنادى المبني والمعرب[٤] .

وإن كـــان الأمـــر في ذاك المنادى كما ذهب الكوفيون أيّ أنّه معرب، وليس بفاعل ولا مفعـــول، جـــرى التبويب له في باب مستقل لا يتبع المفعول به ولا يكون جزءاً منه فابن النديم عـــندما ذكـــر أســـماء الحدود التي وضعها الفرّاء ذكر حدّ النّصب المتولد من الفعل وأتبعه بحد المعرفة والنّكرة ثمّ حدّ مررت، ثمّ حدّ العدد ... وبعد ذكر حدّ ربّ وكم وحدّ القسم، وحدّ التمني

---

(١) الكنغراوي ، **الموفي في النّحو الكوفي** (م . س) ، ص٣١ .

(٢) أبو البركات الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** (م . س) ، ج١ ، ص٣٠١ – ٣١١، وانظر : السيوطي، **همع الهوامع** (م . س) ، ج٢ ، ص٢٨ – ٢٩ .

(٣) انظر : ابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب** (م . س)، ص٢٠٦ .

(٤) جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، **المطالع السعيدة** (م . س)، ص٢٨٤ .

يذكـــر حدّ النّداء[١] ، فهو عنده لا فاعل ولا مفعول ، والكنغراوي يبوّب للنّداء بعد التوابع وقبل المستثنى[٢] .

---

(١) ابن النديم ، **الفهرست** (م . س)، ص١١٣ – ١١٤ .

(٢) ابن عصفور الإشبيلي ، **شرح جمل الزّجاجي** (م . س) ، ج٢ ، ص١١٣ – ١٣٤ ذكره بعد أبواب العدد والتأريخ ، والكنغراوي ، **الموفي في النّحو الكوفي** (م . س) ، ص٥٥ .

المبحث الثـــالث

- الباب النّحويّ وظاهرة التّيسير :

التّيسير في الأبواب إدراك لما ينبغي أن يبقى، وما ينبغي أن يحذف من أجزائها، وذلك أنّ منها أجزاءً وضعت لا لتسدّ حاجة لغويّة ولا لتقضي حاجة فكرية، وإنّما وضعت لاستقصاء قـــاعدة منطقية، أو سدّ ذريعة، أو ردّ اعتراض متصوّر، وأنّ منها أبواباً لم تقتضها الحاجة ولا طبيعة اللغة، وإنّما كانت نتاج ضرورة في الشّاذ من الكلام والغريب من التعبير، ونتاج طرائق الـــنّحاة فـــي معالجـــة النّحو بطريقة تحيد عمّا ينطق به العرب، فسيبويه يفتح باباً لا يغلق من المســـائل الافتراضـــية والتماريـــن غـــير العملية[١]، ويعرض – أحياناً – عن تمثّل لغة العرب باختلاق أمثلة مفتعلة يتمخض عنها بابا الاشتغال والتنازع، وتفريع بعض المسائل وتشقيقها في أمـــور تكون وقد لا تكون، وتتداخل الفلسفة وعلم المنطق لتعليل الأقيسة النظرية التي لا تعتمد علـــى شاهد من كلام العرب، ويتولد من ذلك نظرية العامل لبيان أسباب الرّفع والنصب والجرّ والجزم[٢]. وهذا ملخص ما قدّمه أغلب دعاة التيسير لتسويغ دعواهم.

١) مظاهر تباين التّبويب وأسبابه :

مـــن أبـــرز ما يلاحظ في منهج الدراسة النّحويّة ما يمكن أن يسمّى تباين التّبويب الذي شـــتت الذهـــن، بحيـــث تضلّ في أجزاء الموضوع المفرّقة هنا وهناك، وهذا التباين يتجلّى في مظهرين اثنين :

١. أنّ هـــذا الـــنّحو قـــد اقتصر على درس للكلمة من التغيير في أواخرها حين يكون التّركيب، واستقلّ بذلك عن درس ما يطرأ على بنائها من تغيير في داخله إذا أريد تغيير معانيها. وهـــذا واضح في بحث الأفعال، فقد استقلّ علم الصّرف بدراسة التغيير في بناء الفعل إذا أريد

---

(١) انظر : سيبويه ، **الكتاب** (م . س)، ج٢ ، ص٢٦٦، و ج٣، ص٣٣٣ .

(٢) انظر :خليل عمايرة، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي** ، جامعة اليرموك ، اربد، ١٩٨٥م . ص٩١ ، ووليد الأنصاري ، **نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً** ، رسالة جامعية مخطوطة ، جامعة اليرموك ، ١٩٨٨م ، ص١٣٢ – ١٤٢ . وأحمد علي محمّد ، **تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي** ، ط١ ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١م . ص٥١ ، وإبراهيم السامرائي ، **في النحو العربي نقد وبناء**، ط١ ، دار البيان ، بيروت ، ١٩٩٧م ، ص٢١٣ .

تصـــريفه فـــي المعانـــي التي يحتملها ، واقتصر النّحو على درس إعرابه وما يتعلق بعمله في الأسماء ، وما يطرأ عليه من تغيير آخره بسبب العوامل[١] .

٢. الـــتفريق حيـــث ينبغي الجمع : فنجد الموضوع الواحد موزعاً على أبواب مختلفة، ويتحكم في هذا التفريق منطق بعيد عن طبيعة الدّراسة اللغوية، فالفعل يدرس من حيث إعرابه وبـــنائه فـــي موضعين : الأول : في باب المعرب والمبني، ثمّ يرجع إلى بحثه في باب الفاعل والمفعـــول فـــيدرس أثره في الأسماء وعمله فيها، وبعد بحث طويل يفرغ فيه النّحو من دراسة الأسماء وأحوالها وأحكامها، يعود إلى بحث إعراب الفعل .

فكانـــت غايـــة النّحاة في ترتيب مادة النّحو ترمي إلى البحث في الكلمة من حيث ضبط آخـــرها، وفي العوامل التي ينشأ عنها هذا الضّبط، وفي صوغ الكلمات واشتقاقها ، وفي الجملة وأنواعهـــا، وتدرجت المؤلفات بين تقديم جديد، أو إتمام ناقص، أو شرح مستغلق، أو اختصار مطوّل بلا إخلال بالمعنى، أو جمع متفرق، أو ترتيب مختلط، أو تصحيح خطأ[٢].

وتعود أسباب هذا الاختلال في المنهج النّحويّ إلى عدد من الأمور منها :

١. تقليد طريقة الخليل فيما ورد في كتاب العين المنسوب إليه، إذ أخذ يؤلف بين حروف الهجاء ثلاثـــة ثلاثـــة ، لأنّ أصول الكلم العربية لا تقلّ حروفها عن ثلاثة، ومضى في عمله هذا حتّى استنفد كلّ ما يحتمل أن يكون في تأليف الحروف، ثمّ عاد إلى تلك الألفاظ الثلاثية واستعرض ما يعرف من كلام العرب فأثبت المستعمل الذي نطقوا به، ووضعوه لمعنى، واستبعد المهمل الذي لـــم يـــرد على لسانهم باتباع فكرة التقليبات الستة، ولمّا درس النّحاة النّحو ألفوا الكلام على هذا الغـــرار، وألفوا التراكيب على الوجوه المحتملة كلّها أو أكثرها، حتّى إذا أرادوا إثبات المستعمل واســـتبعاد المهمـــل، تشعبت بهم المسالك وضلت بهم الطرق، فأتوا بتراكيب غريبة عـــن اللغة وبوّبـــوا لهـــا كالتـــنازع والاشتغال، غافلين عن أمر مهم يفرق بين اللفظ والتّركيب، فإن كانت طـــريقة الخلـــيل تصـــلح لحصر الألفاظ ومفردات اللغة، فهي لا تصلح لحصر التراكيب، لأنّ التراكيـــب أفكـــار، والأفكار تتجدد وتتوالد، ولا يمكن أن يحصر ما يحتمل أن يصدر منها عن الفرد والمجتمع بأسره، فجاء استقصائهم للتّراكيب استقصاء التصور لا استقصاء الاستنباط .

---

(١) أحمد عبد الستار الجواري ، **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي** ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٨٤م . ص١٥ ـ ٥٥ .

(٢) انظر : عبد الكريم الأسعد ، **الوسيط في تاريخ النّحو العربي** ، ط١ ، دار الشوّاف ، الرياض ، ١٩٩٢م ، ص ٢٨٨ ، وهاني العمد ، **مقومات مناهج التأليف العربي في مقدمات المؤلفين** ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٨٧م . ص٢٠٦ .

٢. غلبة المنطق : من ذلك تقسيمهم للكلم أقساماً ثلاثة : اسم، وفعل، وحرف، ووضعوا لكلّ قسم حـــدوداً ووحدات لغويّة تندرج تحته، ثمّ لا يلبثون أن يقعوا في اللغة على ألفاظ لا ينطبق عليها هـــذا التقســـيم، ولا يمكن أن تحدّ بتلك الحدود، ألفاظ فيها من صفات الأسماء وحدودها ولكنها تستعمل استعمال الأفعال فسمّوها أسماء الأفعال التماساً للمخرج[١] .

٢) التيسير عند القدماء :

كانـــت الرؤية التيسيرية تطرد بتقدّم الزّمان، إذ كلّما تقدّم الزّمان، كانت استجابة النّحاة وتوجهاتهم نحو التيسير تتقدم وتزداد، وباستقراء التاريخ النّحويّ نرى أنّ التيسير لدى القدماء – فـــيما يخـــصّ نطاق التبويب – يتجلّى في مفهوم الكتاب الميسّر. إذ ظهر التأليف التعليمي الذي يخاطـــب المـــتعلم، ويســـعى لتقريب المادة النّحويّة وتوضيحها، ولهذه المصنفات التعليمية من السّمات ما يجعلها تندرج في قائمة الكتاب الميسّر منها :

١. مـــراعاة مستوى المتعلمين من المبتدئين، مع أنّ غالبية هذه الكتب لم تحو مقدمة تبين منهج الكـــتاب، وتفصّل مضمـــونه، كالموجز لابـــن السرّاج (ت٣١٦هـــ) والتفاحة لابـــن النّحاس (ت٣٣٨هـــ)، وإنْ وجدت المقدمة فإنها تكون مختصرة تبين مقصد الكتاب التعليمي ورغبة في توضيح المسائل النّحويّة وتقريبها إلى الأذهان .

٢. تعـــالج هذه الكتب القضايا الأساسية الأكثر استعمالاً وتداولاً على الألسن، فالمقدمة المنسوبة لخلـــف الأحمـــر (ت٢٨٠هـــ) – مثلاً – تبدأ بأقسام الكلام، ثمّ الحروف التي ترفع كلّ شيء بعدهـــا، فالتي تنصب، ثمّ ينتقل إلى إنّ وأخواتها، فكان وأخواتها، فحروف الإشارات، فالحروف التـــي تقتضـــي الفـــاعل، فالحروف التي تقتضي المفعول، فالجواب بالفاء في باب إنّ، ثمّ باب الحـــروف التي تنصب الأفعال، ثمّ باب الحكاية، فأبواب النـــداء المفرد المنسوب والمضاف. ثمّ بـــاب الـــندبة، ثـــمّ بـــاب الاستثناء، ثمّ التحضيض ، فالتحذير والإغراء، ثمّ كلام عن منذ ومذ، فحـــروف النّسق، ثمّ ما لا ينصرف ، ثمّ ما كان على فعلان ومفاعيل ومفاعل وفعلاء ، ثمّ كلام عن قط، والمذكر والمؤنث وربّ وكم[٢].

---

(١) أحمد عبد الستار الجواري ، **نحو التيسير** (م . س) ، ص٥٧ – ٦١ .

(٢) خلف بن حيان البصري الأحمر (٢٨٠ هـ) ، **مقدمة في النحو** ، ت : عز الدين التنوخي ، دمشق ، ١٩٦١م . انظر : **محتوى المقدمة** .

ويشابه كتاب الموجز لابن السرّاج ما تقدّم، إذ يبدأ بتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، ثمّ ينتقل إلى باب الإعراب والتثنية والجمع ، فالأسماء المرتفعة ، كالمبتدأ والفاعل ونائبه وشبه الفاعل نحو اسم كان وأخواتها، ثمّ ذكر للفعل الذي لا ينصرف نحو عسى، ثمّ باب الأسماء التي عملت عمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فذكر المنصوبات، فالأسماء المجُرورة، فالأسماء المبنية، ثمّ إعراب الأفعال وبناءها، فباب الحروف التي جاءت لمعنى، فالوصل، والوقف، والهمز، والمذكر والمؤنث، والممدود والمقصور، والتثنية والجمع، والعدد، وجمع التكسير، والتصغير، والنسب، والمصادر، والتعريف والإدغام[١] .

أمّا أبو جعفر (ت ٣٣٨هـ) فيبدأ التفاحة بأقسام الكلام، فالإعراب، ورفع الاثنين والجمع، وأقسام الأفعال ثمّ الفاعل والمفعول به، ثمّ الابتداء، فحروف الخفض، ثمّ الحروف التي تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، فالحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، ثمّ الحروف التي تنصب الأفعال، فالتي تجزمها، ثمّ الجواب بالفاء، وحروف الرفع، والمفعول الذي لم يسمّ فاعله، والمعرفة والنكرة، وما يتبع الاسم في إعرابه، والحال والظروف والإغراء والتحذير والتفسير والتعجب والنداء والعدد، وحروف الاستثناء، وعلامات التأنيث وألفات الوصل في أوائل الأسماء والأسماء التي لا تنصرف[٢]. وتضاهي الكتب الميسرة الأخرى هذه الكتب في موضوعاتها أو تزيد عليها .

٣. تسقط بعض الأبواب النحويّة التي يُظنّ أن لا حاجة للمتعلم غير المتعمق لها، كبابي التنازع والاشتغال، فخلف الأحمر أسقط من أبواب النحو وفروعه ما يعدُّ من الصعوبة على المبتدئ بمكان، فلم يعرض للإعراب التقديري والمحلي، ولا العلامات الإعرابية الأصلية والفرعية، ولم يذكر التنازع والاشتغال، ولا الإعراب والبناء، ولا لأنواع الخبر والنّعت، والحال والملاحظ أن هذا الإسقاط يتوافق مع دعوات التيسير الحديثة .

كما يبرأ كتاب أبي جعفر من ذكر العلل والخلاف بين النحويين، ويتجاهل تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية، ومواضع الإعراب الظاهر والمقدّر ويسقط بابي التنازع والاشتغال.

---

(١) محمّد سعيد ، **الضوء الوهّاج على الموجز لابن السرّاج** ، مطبعة الأمانة ، مصر ، ١٩٨٠م ، ص٧ .

(٢) أحمد بن محمّد بن اسماعيل النحاس (٣٣٧هـ) ، **التفاحة في النحو** ، ت : كوركيس عواد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٢م . انظر: **محتوى الكتاب** .

وهـذا مـا فعله ابن جني (ت٣٩٢هـ) في اللمع[١] من دون أن يقدم له بأسلوب سهل العبارة واضح الفكرة ، وحرص على اجتناب ذكر آراء العلماء وخلافاتهم ، وكذا العلل والعوامل إلا بقـدر ما يلائم حاجة الناشئة كما اسقط بابي التنازع والاشتغال . وتجدر الإشارة إلى جهود ابـن هشام في مجال التيسير من خلال اهتمامه بدراسة الجملة في كتابه المغني وكذا الإعراب عن قواعد الإعراب مما يدلّ على أهميتها[٢] .

بلورة محاولات القدماء :

لقـد أدرك الـنّحاة القدامـى الصعوبات التي تواجه المتعلم، وسعوا إلى تجاوزها بشكل تطبيقي في مصنفاتهم، عكس لنا توجهاتهم نحو التيسير وتجلى ذلك في أمرين :

١. تقريـب المـادة الـنّحويّة ومحاولة تبسيطها على أذهان المتعلمين من خلال سهولة العبارة والوضـوح والإختصـار والتقليل من ذكر العلل والخلافات بين النّحاة واعتماد عدد محدود من الشواهد والحدّ من المصطلحات .

٢. حـذف أبواب نحويّة لا حاجة للمتعلم في بيانها كبابي التنازع والاشتغال، وكذا حذف بعض التقسـيمات كتقسـيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية، ومواضع الإعراب الظاهر والمقدر والاختصار في ذكر المقدّمات النّحويّة .

إلا أنّ الـنّحاة القدامـى لـم يكونوا قد حددوا مشكلات النّحو بشكل متكامل، وإنّما هي نظرات مجتزأة ومساع متفرقة لم تشكل في مجموعها توجهاً عاماً يبحث عن حلول ناجحة، حتى أنّنا لا نجد نظرات منهجية ومقترحات تعيد النظر في صياغة المادة النّحويّة وتوضّح السابق من اللاحـق فـي الأبـواب النّحويّة، فلا نجد اقتراحات واضحة تخصّ مادة الترتيب أو نظرة كليّة للتيسير .

---

(١) انظر : ابن جني، اللمع في العربية (م . س) ، ص٧.

(٢) ابن هشام الأنصاري ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ت : مازن المبارك ، محمّد علي حمدالله ، ط١ ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م . ص٣٦٣ . وانظر : عبد القادر المهيري ، **الجملة في نظر النّحاة العرب** ، حوليات الجامعة التونسية، ع٣، ١٩٦٦م، ص٣٧، وعبد الحميد السيد، **التحليل النّحوي عند ابن هشام الأنصاري**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ع٥، ١٩٩٢م، ص٢٠٨، ومحمود أحمد نحلة، **صور تأليف الكلام عند ابن هشام**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م ، ص٧ . وكان من محاولات القدماء أيضا محاولة ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغاء بابي التنازع والاشتغال. انظر : أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، **الرد على النّحاة** ، ت : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص٩٤ – ١٢٢ .

٣) التيسير عند المحدثين :

- نقود المحدثين للقدماء :

إنّ الـناظر في مجموع النقود التي وجهت للنحو العربي بمصنفاته المختلفة، يتبين أنّها تنقسم قسمين رئيسين هما :

١. النقود المنهجية : فقد حاولت الدراسات الحديثة تشخيص الصعوبات في مصنفات النّحو القديمة وكان منها مما يخص الترتيب والتبويب سوء توزيع المادة النّحويّة، وتفريقها في أبواب كثيرة حيث ينبغي التجميع كما كان ذلك عند أحمد عبد الستار الجواري في نحو التيسير[١]، وإبراهيم السامرائي في النّحو العربي نقد وبناء[٢] .

٢. النقود الأسلوبية : اهتم الدارسون بالأسلوب الذي تقدّم فيه المادة النّحويّة، لما له من أثر بالغ في استيعاب المتعلم للمادة وفهمها، فوجهت نقود لأساليب عرض المادة النّحويّة في الكتب القديمة، وكان منها مما يتعلق بالترتيب ، عدم التدرج في ترتيب المسائل وتقرير القواعد، وعدم الموازنة بين مقدرة الطالب وما يحشد له من المسائل المختلفة[٣]. وهذا الاتجاه كان تيسيريّاً تعليميّاً يسعى إلى تشذيب النّحو وتهذيبه من خلال وضع كتب حديثة تتناسب مع مستويات الطلبة، على أن تكون هذه الكتب قاصرة على المسائل التي لا يسع الطالب جهلها، جامعة بين دقة التبويب والترتيب وسهولة العبارة، سالكة أوضح الطرق العصرية في أصول التعليم[٤] .

ومن أعلام هذا الاتجاه رفاعة الطهطاوي في التحفة المكتبية لتعريب اللغة العربية، وحفني ناصف وزملائه في قواعد اللّغة العربية، ومصطفى الغلاييني في جامع الدروس العربية، وعلي الجارم ومصطفى أمين في النّحو الواضح، وسعيد الأفغاني في الموجز في قواعد التطبيق النّحويّ، ومحمد عيد في النّحو المصفىّ، وطه الراوي الذي يرى أنْ ترتب القواعد ترتيباً منطقياً فيرتقي فيها من الأسهل إلى السهل، ومن السهل إلى الصعب فالأصعب .

---

(١) انظر : أحمد عبد الستار الجواري ، **نحو التيسير (م . س)**، ص٢٥٦ .

(٢) انظر : إبراهيم السامرائي ، **في النّحو العربي نقد وبناء (م . س)**، ص١٢٧ .

(٣) انظر تفصيل ذلك : طه الراوي ، **نظرات في اللغة والأدب** ، ط١ ، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٩٢م، ص٣٨ ـ ٤٥ .

(٤) عبد الجبار القزاز، **الدّراسات اللغوية في العراق في النّصف الأوّل من القرن العشرين**، جامعة بغداد، ١٩٧٩م. ص١٦١ .

- اتجاهات التيسير عند المحدثين :

١. التّيسير الجزئي :

يقصد به إعادة النّظر في النّحو العربي، فتحذف بعض أبوابه، وتزاد أبواب أخر، وتختصر بعض فصوله ويبسط بعضها، ومن هذه المحاولات :

- محاولة لجنة وزارة المعارف[١] :

كان من مقترحات اللّجنة فيما يخصُّ التبويب، تسمية ركني الجملة بـ " الموضوع " و " المحمول " :

فالموضوع : هو المتحدّث عنه في الجملة وهو مضموم دائماً، إلاّ أن يقع بعد إنّ وأخواتها وجمعت تحته أبواب :

- الفاعل
- نائب الفاعل
- المبتدأ
- خبر كان
- اسم إنّ

والمحمول : هو الحديث وهو الركن الثّاني من ركني الجملة ويكون اسماً فيضم، إلاّ إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها فيفتح، كما يكون ظرفاً فيفتح، أو فعلاً أو مع حرف من حروف الإضافة أو جملة، ويكتفى في إعرابه بيان أنّه محمول، وجمعت في باب المحمول أبواب:

- خبر المبتدأ
- خبر كان
- خبر إنّ

واعتبرت اللّجنة كلّ ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول تكملة، وحكمها الفتح أبداً، إلاّ إذا كانت مضافة إليه، أو مسبوقة بحرف إضافة، وتجيء التكملة لبيان الزّمان أو المكان، أو

---

[١] ضمّت اللجنة كلا من : طه حسين ، وعلي الجارم ، وإبراهيم مصطفى ، ومحمّد أبي بكر إبراهيم ، وعبد المجيد الشافعي .

لبيان العلّة ، أو لتأكيد الفعل أو لبيان نوعه ، أو لبيان المفعول ، أو لبيان الحالة أو النوع وبذلك ضمت اللجنة للتكملة : - المفاعيل الخمسة

- الحال

- التمييز

وجمعت صيغتي التعجب، والتحذير، والإغراء، ورأت أن تدرس على أنّها أساليب[١].

وقد تعرّضت هذه المحاولة للكثير من النقد، إذ رأى فيها بعض المتمسكين بالنّحو القديم نأياً عن الصواب، وهدماً لكيان النّحو، واعترضوا على اصطلاحي " الموضوع والمحمول " ورأوا أنّ اللجنة استبدلت مصطلحات مألوفة بأخرى مجهولة، واقتراحاتها شكلية لا تغني في علاج صعوبة النّحو[٢] .

- مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة :

قام هذا المجمع بإجراء تعديلات على مقترحات لجنة وزارة المعارف ، كان منها ما يخصّ التبويب ، تعديل تسمية ركني الجملة " بالموضوع والمحمول " إلى " المسند والمسند إليه " واستبدل بكلمة أساليب كلمة تراكيب ، وجعلها تشتمل على عشرة أبواب هي :

التّوكيد

القسم

التعجب

صيغ اسم التفضيل

نعم وبئس

النّداء

الاستغاثة والندبة

الاختصاص

التّحذير

الإغراء

---

(١) انظر : أحمد برانق ، **النّحو المنهجي** ، ط٢، مطبعة لجنة البيان العربي ، مصر ، ١٩٥٩م . ص١٣٠ ـ ١٤٨ .

(٢) انظر : محمّد الجواد آل الشيخ الجزائري ، **نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية** ، مطبعة دار النشر والتأليف ، النجف ، ١٩٥١م . ص٥٧ . وأمين الخولي ، **مناهج التجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب** ، ط١ ، دار المعرفة ، ١٩٦١م . ص٣٥ ـ ٤٠ .

- **أمين الخولي :**

الذي بنى محاولاته التيسيرية على أصلين :

١. تقليل الاستثناء

٢. اختيار ما هو بسبب من لغة الحياة والاستعمال[١] .

- **مصطفى جواد :**

الذي دعا إلى إصلاح النّحو من خلال تقليل القواعد، ودمج بعض المواضيع النّحويّة مثل باب صيغتي التعجب تدمج منه صيغة ما أفعله في جملة الاستفهام التعجبي، أمّا صيغة "أفعل بـ" فتدمج في باب الأمر، ودمج باب الفاعل ونائبه في باب المبتدأ وخبره، وإلحاق المنادى العلم والنكرة المقصودة بالأسماء المرفوعة[٢] .

- **شاكر الجودي :**

رأى حذف كان وأخواتها وإلحاقها بموضوع الحال، بحيث تعدّ كان وأخواتها أفعالاً تامة، ودعا إلى إلغاء موضوع " نعم وبئس " وإلحاق المخصوص بالمدح والذم بالبدل، وعدّ حبذا ولا حبذا كسائر الأفعال بلا فصل في الإعراب بين حبّ وذا، ورأى إلحاق المفعول المطلق بالمفعول فيه[٣] .

- **سعيد الزبيدي :**

دعا أستاذي الدكتور سعيد الزُّبيدي إلى تنسيق جديد للمادة النّحويّة في إطار جهد جماعي، ينظر في النّحو باباً باباً ، وموضوعاً موضوعاً، في ضوء ما تمّ إنجازه في العصر الحديث من بحوث ومقالات وكتب ورسائل علمية، واختيار كل صالح صحيح فيها، ثمّ إعادة ترتيب المادة النّحويّة وفق نهج مختار يتفق عليه الجميع وينطلق من الجملة : مفهوماً وأقساماً وأركاناً، ثمّ الأدوات النّحويّة والأساليب التي رأى أن يعقد لها درس خاص بها، مع الإفادة من

---

(١) انظر : أمين الخولي ، **مناهج التجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب (م . س)**، ص٤٥ .

(٢) مصطفى جواد، **المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية** ، ط٢، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٥م ، ص١١. وانظر : محمّد عبد المطلب البكاء ، **مصطفى جواد وجهوده اللغوية** ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٧م . ص١٠٥ – ١٦٢ .

(٣) عبد الجبار القزاز ، **الدراسات اللغوية (م . س)**، ص١٦٢ – ١٦٣ .

أيّ منهج لغوي – قديماً كان أم معاصراً – يقدّم إضاءة على أيّ قضية تخضع للدرس والتحليل[١] .

كما وجّه الأنظار إلى باب التعدي واللزوم في كتب النّحو التعليمي، وبيّن أنّ جهود النّحاة النظرية في التعدي واللزوم قصرت من جانبين .

١. عدم التوسع في بيان مفهوم التعدي واللزوم، وما فيه من دلالات باختلاف صور التعبير للفعل، بل كانت مباحثهم أحكاماً مجملة أو مفصلة ليس للدلالة بينها موضوع بارز .

٢. الخلط والتداخل والفصل بين مباحث التعدي واللزوم، فلا يدلّ صنيعهم على تنظيم جيد. فعقدوا لـ " تعدّي الفعل ولزومه مبحثاً "، وثانياً لـ " ظنّ وأخواتها "، استبدّ بجانب كبير من اهتمامهم، وثالثاً لـ " أعلم وأرى "، وتكرّر الكلام في باب (المفعول به) وحذفه، وتقديمه، وتأخيره، والاشتغال، والإغراء والتحذير، والاختصاص ... .

وعرض أفعالاً عدّها النّحاة متعديّة ، وقصروا النظر عليها ، وشفعها بما ورد من صور استعمالها في القرآن الكريم خالفت ما شاع من صورتها التي حددها النّحاة في مؤلفاتهم . إذ جاءت أفعال متعدية بلا إرادة المفعول بكثرة لافتة للنظر ، مشيراً إلى أنّ بعض المفسرين والنّحاة قد أدركوا ذلك ، وعرفوا أسرار الاستعمال القرآني .

ودعا إلى وصف جديد لمفهوم التعدي واللزوم ، والانصراف عن المصطلحات والحدود ويكتفى منها بالوصف والاستعمال ، وأنّ الخط الفاصل بين (التّعدي) و (اللّزوم) هو المعنى انطلاقاً من مقولة الرّضي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) : التعدي واللزوم بحسب المعنى[٢] .

---

[١] انظر : سعيد الزُبيدي ، **الاختيار مذهباً نحوياً** ، دراسة مخطوطة قدمت إلى مؤتمر اللغة العربية بالجامعة الأردنية ، بتاريخ ١٧ / ٥ / ٢٠٠١م . وانظر : عبير محمود داود ، **دور شروح الألفية في تيسير النّحو العربي**، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن ، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢م ، ص٥١ .

[٢] انظر : سعيد الزبيدي ، **قضايا مطروحة للمناقشة في النّحو واللغة والنقد** ، ط١ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٨م . ص٤٢ – ٦٠ . والرّضي الأستراباذي ، **شرح الكافية** (م . س)، ج٢ ، ص٢٧٣ .

٣. التّيسير الشـّمولي :

ويقصـد بـه إعادة النّظر في النّحو العربي تنظيراً وتبويباً وتعليماً، فيعاد ترتيب أبوابه كلّها، وإعادة النّظر في المعاني التي تأتي عليها الحركات الإعرابية، والمفاهيم التي قامت عليها مـبادئ الـنّحو عـند القدماء، فهو اتجاه يدعو إلى إعادة النّظر فـي موضوع الدرس النّحويّ وحدوده، ومن أعلام هذا الاتجاه :

- **إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النّحو " :**

رأى أن يوّحد أكبر قدر من الظواهر النّحويّة في أحكامها، لتتدرج في أبواب قليلة، ولمّا كـان الإعـراب، وضبط أواخر الكلم هو الهمُّ الأكبر والهدف الأسمى من قديم، انطلق إبراهيم مصـطفى من هذا المنظور وسعى إلى تصنيف أبواب النّحو وفق علامات الإعراب التي رأى فيها علماً لمعانٍ ، فقال :

* الرّفع علم الإسناد، وأنّ موضعها هو المسند إليه أو المتحدث عنه، ويندرج تحت هذا الباب :

المبتدأ

الفاعل

نائب الفاعل[١]

إلاّ أنّ عدّ الرّفع علماً للإسناد لم يطرد لما كان المسند إليه في باب " إنّ وأخواتها " منصوباً .

* وقال الجرّ علم الإضافة وموضعه الإضافة مستشفعاً بآراء النّحاة القدامى عندما رأوا أنّ مـا يأتـي بعـد حروف الجرّ مضاف إليه، لذا أطلق على حروف الجرّ مصطلح " حروف الإضافة "[٢] .

* وقـال الفتحة ليست علامة إعراب، ولا تدلّ على معنىً كالضّمة والكسرة، وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، وهي أخفّ من السكون وأيسر نطقاً[٣] .

ورأى أن لـيس هناك علامات أصلية وأخرى فرعية للإعراب، فالعلامات الفرعية إنّما هـي مـدٌّ ومطلٌ للحركات الأصلية، وانطلاقاً من هذا الفهم تحوّل من الإعمام بتعبير " الرّفع،

---

(١) إبراهيم مصطفى . **إحياء النّحو** (م . س)، ص٥٥ .
(٢) **المرجع نفسه** ، ص٧٢ .
(٣) **المرجع نفسه** ، ص٧٦ .

والجـرّ " علمين للإسناد والإضافة – في مقدمة الكتاب – إلى التخصيص – في متن الكتاب – مؤكـداً أنّ الضـمة وحدهـا علم الإسناد ، والكسرة وحدها علم الإضافة[١] . وبتوحيد علامات الإعراب سلم الحكم لإبراهيم مصطفى في باب الأسماء الخمسة ، وجمع المذكر السالم ، إلاّ أنّه لـم يسـتطع أن يـدرج المثنى تحت قاعدته حتى يستقيم له الأصل فظلت نظريته عرضة للنقد والرّفض .

* وقال أيضاً : إنّ التنوين علم التنكير ، وجائز في كلّ علم أن لا ينوّن ، إلاّ إذا كان فيه حظّ من التنكير ، ولا تحرم الصّفة التنوين حتى يكون لها حظّ من التعريف[٢] ، وعلى هذا أراح الدارسين من عناء دراسة باب ما لاينصرف ، وعناء البحث في العلل الموجبة لعدم الصّرف .

وأدخـل خبر المبتدأ في باب التوابع ، وأخرج العطف منها لأنّه يرى إعراب المعطوف على التشريك لا على الاتباع[٣] .

– محاولة محمّد أحمد برانق :

ضمّ محمد برانق أبواب الفاعل ونائبه والمبتدأ تحت باب المسند والمسند إليه ، ورفض فكـرة استتار الضمير ، وتقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية ، وتناول أبواب التعجب والمدح والذم والإغراء والتحذير والاختصاص على أنّها أساليب تدرس معانيها ويقاس عليها .

ورأى أن يكون اسم " لا " النافية للجنس معرباً ، وكذلك المنادى[٤] .

– محاولة أحمد عبد الستار الجواري :

جعل الأسماء مراتب منها :

* العمدة الذي لا يقوم الكلام دونه وهو يستحق الرّفع ويشتمل :

– المبتدأ

---

(١) إبراهيم مصطفى ، **إحياء النّحو (م . س)** ، ص١٠٨ – ١١٣ .

(٢) **المرجع نفسه** ، ص١٦٥ .

(٣) **المرجع نفسه**، ص١١٨، وانظر: شوقي ضيف، **تيسير النّحو التعليمي**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٢٧– ٣١، وحلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، **دراسة في الفكر اللغوي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م. ص٦١-٦٨، وعبد الكريم خليفة، **تيسير العربية بين القديم والحديث**، ص٩١ .

(٤) محمّد أحمد برانق ، **النّحو المنهجي (م . س)** ، ص٩٨ – ١٠٧

- الفاعل
- اسم كان
- نائب الفاعل
- خبر إنّ
- خبر المبتدأ

* ومـــنها مـــا يقـــوم في الكلام مقام الذيل الذي لا مكان له بذاته، وهذا لا يستحق إلا الخفض، وشمل المجرور بالحرف وبالإضافة .

* مـــنها أســـماء علـــى الأوســـاط، وهي ما تستحق النّصب. وشملت المفاعيل والحال والتمييز[١]، كما أفرد للفعل دراسة مستقلة فتناول أزمانه وجوازمه[٢] .

- محاولة مهدي المخزومي :

تعـــدُّ محاولـــة مهـــدي المخزومي في تيسير النّحو من أوسع المحاولات وأنضجها في العصـــر الحديـــث، فقـــد رأى أن يعاد النظر في النّحو، من حيث بدأ الخليل وسيبويه والكسائي والفرّاء، والتعمق في دراسة آرائهم، والإفادة منها .

ومـــن آرائـــه التّيســـيرية فيما يخصّ ترتيب المادة النّحويّة، أكدّ على ضرورة الاهتمام بالجملة من حيث نظامها وتأليفها وطبيعتها وأجزاؤها، ودعا إلى ترتيب أبواب النّحو وفقاً للتشابه فـــــي المعـــنى الـــذي تؤديه الأداة أو الكلمة متجاهلاً العمل الإعرابي لهذه الكلمات في ترتيب الأبواب، وقسّم الكلام إلى اسم وفعل وأداة والضّمائر[٣].

وكـــان ممّـــا اقـــترحه، إلغاء أبواب ما كانت لتكون لولا نزوع النّحاة إلى فلسفة أصول الدرس وموضوعاته وهذه الأبواب هي :

نائب الفاعل

التنازع

---

(١) أحمد عبد الستار، الجواري، **نحو التيسير** (م . س)، ص٩١ – ٩٨.

(٢) الجواري، **نحو الفعل**، ط١، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٤م. ص٢٢ – ٢٦.

(٣) مهدي المخزومي ، **في النّحو العربي نقد وتوجيه** ، ط٢ ، دار التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م . ص٦٩ .

الاشتغال

الإخبار بالذي[١]

وقـــال في التنازع كما قال الفرّاء : إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار نحو : يحسن ويسيء ابناك ، لأنّه كما يتعدد الفاعل في نحو : يحسن زيدٌ وعمرو، يتعدد الفعل في: يحسن ويسيء ابناك، وليس في الاعتبارات اللغوية ما يمنع من ذلك، ويكون " ابناك " فاعلاً للفعلين جميعا[٢] .

وقـــال في باب النائب عن الفاعل : النائب والفاعل في رأينا فاعل أيضاً ، وهو فاعل لم يصـــدر عـــنه الفعل، ولا كان مختاراً في فعله، بل تقبله تقبلاً، وتلبسّ به تلبساً، وهو فاعل من وجهـــة النظر النّحويّة اللغويّة، أيْ : أنّه مسند إليه، ويتسمّ بكلّ ما يتسم به الفاعل، ويترتب عليه كـــلّ ما يترتب على الفاعل، فهو مرفوع كالفاعل، وهو إذا كـــان مؤنثاً اقتضى تأنيث الفعل كما كـــان الفـــاعل يقتضي ذلك، وهو فاعل من النوع الثـــاني الذي أشاروا إليه في تعريف الفاعل بقولهـــم : واقعـــاً مـــنه، أو قائماً به، فهو فاعل تلبسّ بالفعل وتلقاه وتقبله ... على أنّ نفراً من الدارســـين كـــانوا يســـاوون بينهما، ويعدّون ما يسمّى بالنائب عن الفاعل فاعلاً اصطلاحا[٣]، لذا اقترح المخزومي أن يجعل نائب الفاعل من مباحث باب الفاعل[٤] .

- محاولة شوقي ضيف :

حذف شوقي ضيف في " تجديد النّحو " ثمّانية عشر باباً عدّها أبواباً فرعية، وردّ أمثلتها إلى الأبواب الباقية .

فحـــذف " كـــان وأخواتها "، ورأى أنّ الاسم المنصوب فيه حال آخذاً برأي الكوفيين[٥]. وكذلـــك حـــذف بـــاب " ما، ولا، ولات "، العاملات عمل ليس[٦]، لأنّ ليس المقيس عليها هذه الحروف من أخوات كان التي ردّها إلى باب الأفعال اللازمة .

---

(١) مهدي المخزومي ، **قضايا نحويّة** ، ط١ ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م ، ص٣٩ .
(٢) **المرجع نفسه** ، ص١٧١ – ١٧٢ .
(٣) الرّضي الأستراباذي ، **شرح الكافية (م . س)** ، ج١ ، ص٧١ .
(٤) مهدي المخزومي ، **المرجع السابق** ، ص١٧٨ – ١٧٩ ، و ص ١٨١ .
(٥) شوقي ضيف ، **تجديد النّحو** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص١٣ . اخترت هذا الكتاب لأنه شمل آخر آرائه وأكثرها تطورا وجدة فضلاً عن أنّه يشتمل آرائه السابقة .
(٦) **المرجع نفسه** ، ص١٥ .

وحذف باب " كاد وأخواتها " وضمّ أمثلته إلى المفعول به[١]، وكذلك الأمر مع باب " ظنّ وأخواتها " و " أعلم وأرى وأخواتها "[٢] لأنّ أفعالها لا تعدو نظائرها مما يتعدى إلى مفعولين .

وحذف بابي التنازع والاشتغال[٣]، وأعاد تنسيق باب التمييز بشكل استطاع معه حذف ستة أبواب من النّحو وهي : أبواب الصفة المشبهة، واسم التفضيل، وفعل التعجب، وأفعال المدح والذم، وكنايات العدد، والاختصاص. وأعرب المخفوض بالمدح والذم بدلاً[٤].

وحذف بابي التحذير والإغراء، وحذف باب التّرخيم والاستغاثة والنّدبة وألحقها بالنداء[٥]. ونقل باب الإضافة إلى تقسيمات الاسم ، ونقل التوابع إلى تقسيمات الاسم أيضاً[٦] .

وقد تناول عدد من الباحثين محاولات التيسير الحديثة بالدرس والتقويم[٧]، لكن أحداً منهم لم ينتخب محاولة بعينها لتكون بديلاً عن النّحو التقليدي القديم، ذلك أنّ جميع المحاولات كان يعتريها النقص أو الاضطراب، بل إنّ منها ما انتهى إلى تعسير كمحاولة عبد المتعال الصعيدي في النّحو الجديد، الذي حاول تصنيف النّحو وفق أسس جديدة، لكنّه بالغ في التقسيمات فتجد المبتدأ عنده ثلاثة أنواع :

مبتدأ مرفوع

مبتدأ منصوب

مبتدأ يُرفع ويُنصب[٨]

---

(١) شوقي ضيف ، **تجديد النّحو (م . س)** ، ص١٦ .

(٢) **المرجع نفسه** ، ص١٧ .

(٣) **المرجع نفسه** ، ص٢٠ .

(٤) **المرجع نفسه** ، ص٢٢ .

(٥) **المرجع نفسه** ، ص٢٣ ـ ٣٠ .

(٦) **المرجع نفسه** ، ص٣٥ . وانظر : أمين عبدالله سالم ، **تجديد النّحو ونظرة سواء** ، ط١ ، مطبعة الأمانة ، مصر، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م . حيث ردّ على جميع ما ذهب إليه شوقي ضيف من حذف أو دمج للأبواب، ص ١٢٠ ـ ١٤٥ .

(٧) انظر : قاسم عبد الرّضا كاصد ، **محاولات حديثة في تيسير النّحو العربي ، دراسة وتقويم** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤م . وفيصل أحمد فؤاد ، **الاتجاهات النّحويّة الحديثة** ، رسالة ماجستير مخطوطة ، جامعة بغداد ، ١٩٧٦م . ودلال عبد الرؤوف اللحّام ، **تيسير النّحو في القرن العشرين** ، رسالة ماجستير مخطوطة . الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٨٨م . ويوسف شاهين ، **محاولات التجديد في النّحو** ، رسالة جامعية مخطوطة ، جامعة اليرموك ، اربد ، ١٩٨٩م .

(٨) انظر : عبد المتعال الصّعيدي ، **النّحو الجديد** ، دار الفكر العربي ، د.م ، ١٩٤٧م ، ص٥٤ .

وأغلب هذه المحاولات التيسيرية في حقيقة أمرها لا تعدو أن تكون اجتهاداتٍ في طرائق الـتدريس وأساليبه وأحكامه ومصطلحاته وأوضاعه؛ لتقريب النّحو إلى أذهان المبتدئين مـن الدارسـين، وليست تبويباً جديداً للنحو العربي إذ يميل الرأي في هذا التبويب إلى الاختصار واختيار الأسهل ممّا هو شائع الاستعمال.

الخاتمة :

لقــد أدرك النّحاة قديماً وحديثاً أنّ للنّحو بعداً نظريّاً ورؤية لغويّة يصدر عنها، وحاولوا تمــثل هذا البعد أثناء تصنيفهم للمادة النّحويّة في أبواب وفصول، وقد عنيت هذه الدراسة ببيان اتجاهات النحاة في ترتيب المادة النّحويّة وتصنيفها وفق مدارس، وتوصّلت إلى النتائج الآتية :

١.إنّ كلمة باب يجب أن لا تحول بيننا وبين فهم ما وضعه أبو الأسود الدؤلي، فهي ممّا استعمله الرّواة متأثرين بمصطلحات عصرهم، فأبو الأسود استخرج ضوابط الإعراب واهتدى إلى قواعد بســيطة مــن شــأنها أن تحدّد مواقع النّصب والرّفع والجرّ والجزم، وتحدّث عن رفع ما سمّي فــاعلاً، ونصب ما سمّي مفعولاً، ومثل هذا طبيعي في نشأة النّحو ويصدق عليه قانون النشوء، ولفظــة الباب في روايات النّشأة الأولى لا تعدو أن تكون مسائل موّزعة بين موضوعات نحويّة طارئة كانت قد تحصّلت لأبي الأسود الدؤلي.

٢. لا نســتطيع الوثوق بمؤلف نحويّ يشتمل الجهود الأولى التي تمتد من عهد عيسى بن عمر حــتى عهــد الخلــيل بن أحمد ، لمعرفة المنهج الذي قام عليه التأليف ، بل كلّ ما هنــاك آراء وحلــول جزئــية لمسائل تفرضها الحوادث والظروف، ولم تذكر الرّوايات أنّ لهم نشاطاً نحويّاً نظريّاً، وما ينسب إليهم عن بعض المسائل اللغويّة في الإعراب والإقراء، ملحوظات مبنية على السليقة اللغويّة لا يمكن أن يطلق عليها بحوث نحويّة خالصة ، فالنّحو ما زال في طور المسألة .

٣. حاولــت المؤلفــات النّحويّة الأولى التي تعود لعصر سيبويه حتى عصر أبي علي الفارسي اتباع منهج الباب في ترتيب مواد النّحو العربي، لكنّ ضباب الفترة المبكرة من عمر النّحو حالت دون تمــثل ذلك المنهج : مفهوماً وشروطاً، فسيبويه تنوّع أسلوب العرض في كتابه بين نحــو الباب ونحو المسائل، وما جاء من لفظ الباب فــي عناوين المواد كان يعني المسألة، والمبــرّد واجهــته مشكلة الترتيب بين المسائل فتوّزع الكلام علــى الموضوع الواحد في أماكن متفرقة، وابن السرّاج يخلط بين علم النّحو وعلم المعاني، فيتناول ظاهرة التقديم والتأخير، إلاّ أنّ مفهوم الــباب كــان أكــثر اســتقراراً عند أبي علي الفارسيّ، فتراه يجمع المرفوعات في باب وكذا المنصــوبات، والمجرورات، والمجزومات، في محاولة لتمثل منهج نظري يحتكم إليه الترتيب

والتبويب، لكنّ استقرار الباب عنده ما زال في مراحله الأولية فما زالت مشكلة المسألة تعترض طريق منهج الباب .

٤. يمكن تصنيف طرائق النّحاة في ترتيب مواد النّحو العربي وفق ثلاث مدارس :

١. مدرسة العامل وسلك النّحاة في ترتيب المواد وفق هذه المدرسة مسلكين :

الأوّل : المؤثر ويقصد به العامل سواء أكان لفظياً أم معنوياً، أو يصنفونه بحسب أثره فتحصّل لديهم أربعة أنواع للعامل :

- العامل الرّافع
- العامل النّاصب
- العامل الجارّ
- العامل الجازم

الثاني : الأثر ويقصد به الحكم الإعرابي الذي يظهر أو يقدّر على المعمولات فتحصّلت لديهم أربعة أحكام :

- المرفوعات
- المنصوبات
- المجرورات
- المجزومات

والملاحظ أنّ أغلب كتب النّحو سلكت هذا المسلك لغايات تعليمية وتقعيديّة تقرّب النّحو إلى أذهان المتعلمين.

٢. مدرسة التقسيم الكلمي : وصنفوا مادة النّحو في ثلاثة أقسام : الاسم، والفعل، والحرف، ومنهم من أضاف قسماً رابعاً للمشترك بين الاسم والفعل .

ولـم يكـتفِ الـنّحاة بمقياس الخصائص الشكلية لفرز الوحدات اللغويّة ضمن الأقسام الثـّلاثة، بل أضافوا مقياس الوظائف النّحويّة التي تؤديها تلك الوحدات وجعلوه مقياساً يعلو كافة المقاييس الشكليّة أو اللفظية .

٣. مدرسة الترتيب الجملي : حيث نظر النّحاة لمادة النّحو على أساس تركيبي محتكم إلى المعنى، وانطلقوا في التصنيف لأقسام الجمل من منطلقات وظيفية وتركيبية وموقعية ، مسوّغين تصنيفهم للنّحو على أساس الجمل بأهداف تعليمية ذلك أنّ تعليم النّحو وفق التركيب أنفع للمتعلم من اللفظ المفرد .

ويمكن فرز هذه المدارس الثّلاث في اتجاهين اثنين تعامل معه النّحاة في طريقهم لتبويب المادة النّحويّة :

أ. الاتجاه الأوّل : الشكل، ويشمل مدرسة العامل بمسلكيها ومدرسة التقسيم الكلمي .

ب. الاتجاه الثّاني : المعنى، ويشمل مدرسة الترتيب الجُملي .

٥. كان لترتيب الأبواب النّحويّة أثر في الدرس النّحويّ ابتداءً بنظريات النّحو العربي وانتهاءً بمحاولات التيسير القديمة والحديثة، إذ أسهمت بعض النظريات في تحديد موقع بعض الأبواب النّحويّة من بعض، فالمفعول معه - مثلاً - اختلف فيه إن كان قياسياً أم سماعياً لذا أخّر النّحاة ذكره إلى آخر المفعولات. وكذا صور القياس كقياس فرع على أصل ، أو فرع على فرع، أو قياس النقيض، حددت مواقع بعض الموضوعات النّحويّة، كاتباع ذكر نائب الفاعل بالفاعل، ولا النّافية للجنس بإنّ وأخواتها وغيرها .

٦. ميّز النّحاة بين المعاني الموقعية لعلامات الإعراب بناءً على نظرية الإعراب، فميزوا بين وظائف العمدة، ووظائف الفضلة وفق معنًى تركيبي، فجعلوا الرّفع للاسم الواقع عمدة، والنّصب والجرّ للاسم الواقع فضلة. وصنفوا وفق هذه المواقع الأبواب النّحويّة فجعلوا العمد ثلاثة :

- الفاعل
- المبتدأ
- الخبر

والفضلة قسموها على قسمين :

١- قسم بلا واسطة وشمل :

- غير المفعول معه من المفاعيل.
- الحال
- التمييز

٢- قسم بواسطة وشمل :

- المفعول معه
- المستثنى غير المفرّغ
- الأسماء التي تلي حروف الإضافة.

ورتبوا حركات الإعراب في الاسم منازل، وفاضلوا بينها على أساس تركيبي، فالرّفع أسبق الحركات رتبة، ثمّ النّصب، فالجرّ، فالمعاني التي تشير إليها حركات الإعراب معان تركيبية لها وظائف نحويّة .

٧. لم يكتفِ النّحاة بالتمييز بين أبواب العمدة والفضلة، بل ميّزوا بين أبواب العمدة بناء على رتبة العامل، كالتمييز بين وظيفتي الفاعل والمبتدأ، وبينوا فساد المماثلة بينهما .

٨. علل النّحاة التبويب لبعض الأبواب النّحويّة بناءً على نظريّة النّحو أيضاً، من ذلك التبويب لباب العطف، فقانون العمل يقتضي أنّ الفعل لا يعمل إلاّ رفعاً أو نصباً واحداً، فإذا استوفى العامل عمله عند الاسم الأوّل تعذر أن يعمل الرّفع في الاسم الثاني إلاّ بحكم التبع في مثل قولك : " قام زيدٌ وعمرُ ".

والقول بهذا القانون إنّما يعود للشكل النّظري الذي افترضه النّحاة للنّواة الإسنادية التي تتكون من ترابطٍ ثابتين هما :

المسند + المسند إليه = النّواة الإسنادية

وعدّوا هذه النّواة وكذا الفضلات في المستوى الأوّل من الهرميّة التي تمثلها الجملة، جاعلين المستوى الثّاني للتوابع، وبذلك ضبطوا بمفاهيم المسندُ والمسند إليه والفضلات مكوّنات المستوى الأوّل من تحليل الجملة، وبمفهوم التوابع مكونات المستوى الثّاني من التحليل نفسه .

٩. وبالاستتار والتقدير علل النّحاة التبويب لبابي التنازع والاشتغال، رادين القول فيهما لفكرة الاستلزام المنطقي الذي يفرضه نظام العوامل، فكلّ عامل يرتبط بمعمول، فإن وجد أحدهما بغير

الآخـر صـار لـزاماً علينا تقدير الثـّاني وإن لم يدلّ عليه صريح اللفظ؛ مراعاة لشروط بناء النظريّة العلميّة وهو : شرط التناسق المنطقي .

كمـا أنّ مـن طبيعة قوانين اللغة أن تتنبأ بالأحداث التي يمكن أن يجري الكلام عليها، وهـذا ثابت في التراث اللغوي العربي، فليست القضية في وجود هذين البابين أو لا، فهذا أمر تجاوزنـاه، بـل القضية في كيفية التعامل معهما وهذا ما لمّح إليه الجرجاني ناصحاً بالاقتصار على بعض من الأمثلة فيهما .

١٠. رتّـب النّحاة بين موضوعات النّحو بناء على نظرية المراتب، كالترتيب بين أقسام الكلم، فقدّمـوا الاسم على الفعل، والفعل على الحرف، وجمعوا في كلّ قسم الموضوعات التي تعنيه، وانطلق النّحاة في ترتيبهم لأقسام الكلم من فكرتين :

أ- التجريد

ب- الإسناد

ويقصد بالتجريد، تجريد دلالة ما يدلّ عليه الاسم بالنسبة للفعل، فالاسم يدلّ على الحدث، والفعل يدلّ على ما يدلّ عليه الاسم بإضافة الزّمن، فكان الاسم أكثر تجريداً .

ويقصد بالإسناد تحقق فائدة الإسناد، فالاسم يصح الإستناد منه وإليه، والفعل لا يصح منه غير إسناده،والحرف ممتنع عن الإسناد، فقدّموا الاسم عليهما.

ومـن الموضـوعات التـي رتـبوا بينها بناء على نظرية المراتب أيضاً، الترتيب بين المعارف، والترتيب بين وجوه الإعراب، والترتيب بين التوابع .

١١. انعكسـت ظاهـرة الخـلاف النّحويّ على تباين النّحاة فـي الترتيب لبعض أبواب النّحو، فخلاف النّحاة في اسمية " نعم " و " بئس " أو فعليتهما، أدّى إلى اختلافهم في الترتيب لهما بين أبـواب النّحو، فمن قال أنّهما اسمان ذكرهما في قسم الاسم ومن ذهب إلى أنّهما فعلان ذكرهما في قسم باب الأفعال، وكذلك الحال في صيغة " أفعل " في التعجب.

وبُنـــي علـــى اخـــتلاف الـــنّحاة في أصل المشتقات، اختلافهم في الترتيب بين أبواب المـــرفوعات، فالبصـــريون ذهـــبوا إلى أنّ أصل المشتقات المصدر، فتجد أغلب مؤلفات نحاة البصـــرة تـــبدأ بمكونات الجملة الاسمية في التبويب - المبتدأ وخبره ونواسخهما - ثمّ يدرسون الجملـــة الفعلية من : فعل، وفاعل، ونائبه، والمفعولات . أمّا الكوفيون، فالفعل عندهم هو أصل المشتقات، والجملة الفعلية أصل الجملة الاسمية، فالفاعل أصل والمبتدأ فرع عليه .

ومن الموضوعات التي تباين الترتيب فيما بينها بناء على الخلاف النّحويّ : الترتيب بين المفعول به والمفعول المطلق ، والخلاف في المفعول له ، والمنادى.

١٢. ســـعت محاولات التيسير فيما سعت إليه إلى التيسير في الأبواب إدراكاً منها لما ينبغي أن يبقى أو أن يحذف من أجزائها، وعللوا سعيهم ذلك بعلل تبرر إعادة الترتيب والتبويب منها :

- أنّ هـــناك أبواباً كانت نتاج ضرورة في الشاذ من الكلام، والغريب من التعبير، ومثلوا لذلك ببابي التنازع والاشتغال، والمسائل الافتراضية، والتمارين غير العملية.
- تداخـــل الفلســـفة وعلـــم المنطق؛ لتعليل الأقيسة النّظرية التي لا تعتمد على شاهد من كلام العرب، وما تولد عن ذلك من نظرية العامل .
- اقتصـــار النّحو على درس للكلمة من التغيير في أواخرها حين يكون التركيب، واستقلّ بذلك عن درس ما يطرأ على بنائها من تغيير في داخله.

وقامـــت محاولات تيسير فيما يخص نطاق التبويب منذ القديم، وتجلّت في مفهوم الكتاب الميّسر الذي يسعى لتقريب المادة النّحويّة وتوضيحها، فعالجوا القضايا الأساسية الأكثر استعمالاً وتـــداولاً، وأســـقطوا بعـــض الأبـــواب النّحويّة التي لا حاجة للمتعلم بها، كالإعراب التقديري والمحلي،والعلامات الأصلية والفرعية، وكذا التنازع والاشتغال وغيرها .

إلا أنّ محـــاولات القدماء بقيت نظرات مجتزأة ومساعي متفرقة، لم تشكل توّجهاً عاماً يبحث عن حلول ناجحة.

واستمرت محاولات التيسير مع المحدثين الذين وّجهوا نقوداً منهجية وأسلوبية للقدماء ، آخذين عليهم عدم التدرج في ترتيب المسائل وتقرير القواعد، وعدم الموازنة بين مقدرة الطالب وما يحشد له من المسائل المختلفة .

وتوزّعت مساعيهم في اتجاهين :

- اتجـــاه جزئـــي يهدف إلى حذف بعض أبواب النّحو وزيادة أبواب أخر، واختصار بعض فصوله وبسط بعضها الآخر .
- اتجـــاه شمولي يهدف إلى إعادة النظر في النّحو العربي : تنظيراً، وتبويباً، وتعليماً، فـــيعاد ترتيـــب أبوابـــه كلّها، وإعادة النّظر في المعاني التي تأتي عليها الحركات الإعرابية، والمفاهيم التي قامت عليها مبادئ النّحو عند القدماء .

وأغلـــب هـــذه المحـــاولات في حقيقة أمرها لا تعدو أن تكون تقريباً طرائق التدريس وأســـاليبه وأحكامـــه ومصطلحاته وأوضاعه إلى أذهان المتعلمين، وتبويباً يميل إلى الاختصار واختيار الأسهل ممّا هو شائع الاستعمال .

١٣. إنّ قضية التبويب للمادة النّحويّة ما زالت مبتغى يلوح في أفق الدارسين قديماً وحديثاً، وهذه قضـــية لا يمكـــن حلّها باقتراحات فرديّة، بل تحتاج إلى جهود جماعية تنظر في النّحو باباً باباً، وتـــربط بيـــن القديم والحديث، واختيار كلّ صالح صحيح، ثمّ إعادة ترتيب المادة النّحويّة وفق منهج مدرك لأبعاد النّحو النّظرية فلا يتجاهلها بحجة الغاية التعليمية، وليس المقصود الحذف أو الزيادة، بل إعادة صياغة تجمع بين الدّقة والشمول .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربيّة

المصادر :

- ابـــن بابشـــاذ - طاهـــر بن أحمد (ت٤٦٩ هـــ)، **شرح المقدّمة المحسبة**، ت: خالد عبد الكريم، ط(١)، الكويت، ١٩٧٦م.
- أبـــو البركات الأنباري - عبد الرحمن بن محمّد (ت٥٧٧ هـــ)، **أسرار العربية**، ت: فخر صالح قدارة، ط(١)، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـــ - ١٩٩٥م .
- أبـــو الـــبركات الأنـــباري - عبد الرحمن بن محمّد (ت٥٧٧ هـــ)، **لمع الأدلة في أصول النّحو**، ت: سعيد الأفغاني، الجامعة السوريّة، دمشق، ١٩٥٧م.
- أبـــو الـــبركات الأنباري - عبد الرحمن بن محمّد (ت٥٧٧ هـــ)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ت: إبراهيم السامرائي، ط(٣)، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٥م.
- أبـــو الـــبركات الأنـــباري - عبد الرحمن بن محمّد (ت٥٧٧ هـــ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد ، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـــ - ١٩٩٧م.
- ابـــن برهان العكبري - أبو القاسم عبد الواحد علي (ت ٤٥٦هـــ)، **شرح اللمع**، ت: فائز فارس، ط(١)، الكويت، ١٩٨٤م.
- الـــبغدادي - عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـــ)، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، ت: عبد السّلام هارون، ط(١)، دار الرفاعي، الرّياض، ومكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨١م.
- أبـــو البقاء - أيوب بن موسى الكفوي (ت١٠٩٤ هـــ)، **الكليات** ، قابله على نسخة خطية وأعـــده للطبع ووضع فهارسه : عدنان درويش، محمّد المصري، ط(٢)، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤١٣هـــ - ١٩٩٣م .
- أبو بكر الزّبيدي - محمّد بن الحسن (ت٢٧٩ هـــ)، **طبقات النّحويين واللغويين**، ت: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط(٢)، دار المعارف، مصر.
- الجرجاني - عبد القادر الجرجاني ، **المقتصـــد في شرح الإيضاح**، ت: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
- الجرجانـــي - عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد (ت نحو ٤٧١ هـــ)، **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه: محمود محمّد شاكر، ط(٣)، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣هـــ ١٩٩٢م.

- أبــو جعفر بن النّحاس - أحمد بن محمّد بن إسماعيل (ت٣٣٧ هــ)، **التفاحة في النّحو**، ت: كوكيس عوّاد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٢م.
- ابن جماعة - بدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، **شرح كافية ابن الحاجب**، ت: محمّد محمّد داود، دار المنار للنشر والتوزيع، د. ت.
- ابن جني - أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هــ)، **الخصــائص**، ت: محمّد علي النجار، ط(٤)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م.
- ابــن جنــي - أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هــ)، **اللمع في العربيّة**، ت: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمّان، الأردن، ١٩٨٨م.
- ابن الحاجب - أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هــ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، ت: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م.
- ابــن حجــر العسقلاني - شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ، **الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ت: عبد المعين خان، حيدر آباد الدكن، ١٩٧٢م.
- الحريري، أبو محمّد القاسم بن علي (ت٥١٦ هــ)، **شرح ملحة الإعراب**، ت: فائز فارس، ط(١)، دار الأمل للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ١٤١٢هــ - ١٩٩١م .
- أبــو حيّان التوحيدي - علي بن محمّد بن العباس (ت٤١٤ هــ)، **البصائر والذّخائر**، ت: وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م .
- ابــن حيدرة اليمني - علي بن سليمان (ت٥٩٩هــ)، **كشف المشكل في النّحو**، ت: هادي عطية مطر، ط(١)، مطبعة الإرشاد ، بغداد، ١٤٠٤هــ - ١٩٨٤م.
- ابــن الخشــاب - أبــو محمد عبدالله بن أحمد الخشاب (ت ٥٦٧هــ)، **المرتجل في شرح الجمل**، ت: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢م.
- ابــن خلدون - عبد الرحمن بن محمّد الحضرمي (ت ٨٠٨ هــ)، **مقدّمة ابن خلدون**، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٣م .
- خلف الأحمر - خلف بن حيان البصري (ت ٢٨٠ هــ)، **مقدمة في النّحو**، ت : عز الدين التنوخي، دمشق، ١٩٦١م .
- الخوارزمــي - القاسـم بن الحسين (ت٦١٧هــ)، **شرح المفصّل في صنعة الإعراب - التخمير**، ت : عبد الرحمن بن سليمان، ط(١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م .
- ابــن الدهــان - ابومحمد سعيد بن المبارك (ت٥٦٩هــ)، **الفصول في العربية**، ت: فائز فارس، ط(١)، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٩هــ - ١٩٨٨م .

- الدينوري - أبو عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله (ت ٤٩٠ هـ) ، **ثمار الصناعة في علم العربية**، ت: حنا حداد، ط(١)، منشورات وزارة الثقافة، الأردن، ١٩٩٤م .
- ديوان حسان بن ثابت، ت: سيّد حنفي حسنين، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م .
- الرّضي الاستراباذي - الحسن بن محمد (ت ٦٨٦هـ)، **الوافية في شرح الكافية**، ت : عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي، سلطنة عُمان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ابن أبي الربيع - عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن أبي الربيع، **البسيط في شرح جمل الزّجاجي**، ت: عيّاد بن عيد التبيتي، ط(١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- الزّجاجي - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧ هـ)، **الإيضاح في علل النّحو**، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الزّجاجي - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧ هـ)، **الجمل في النّحو**، ت: علي توفيق الحمد، ط(٤)، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الأزهري - خالد بن عبدالله، **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٠٠م.
- ابن السرّاج - محمد بن السرّي (ت ٣١٦ هـ)، **الأصول في النّحو**، ط(١)، ت : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٩٨٥م .
- السُّرمرّي - يوسف بن محمد (ت ٧٧٦هـ)، **اللؤلؤة في علم العربية**، ت: أمين عبدالله سالم، ط(١)، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- ابن سلام - أبو عبدالله محمد (ت ٢٣٢ هـ)، **طبقات فحول الشعراء**، ت: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٠م .
- سيبويه - أبو بشر عمرو بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، **الكتاب**، ت : عبد السلام هارون، ط(١)، دار الجيل، بيروت ، ١٩٩٢م .
- السِّيرافي - الحسن بن عبدالله (ت ٣٦٨ هـ)، **أخبار النّحويين البصريين**، ط(١)، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٥م .
- السُّيوطي - جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية، بيروت
- السُّيوطي - جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ)، **المطالع السعيدة** ، ت: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م .

- السيوطي - جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت: أحمد شمس الدين، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الشريف الجرجاني - علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ)، **التعريفات**، د.ط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٠م.
- ابن شقير - أبو بكر أحمد بن الحسن (ت ٣١٧هـ)، **المحلى في وجوه النصب**، ت: فائز فارس، ط(٢)، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- الشوكاني - أبو الحسن محمد بن محمد الخاوراني (ت ٥٧١ هـ)، **كتاب القواعد والفوائد في الإعراب**، ت : عبدالله محمد الخثران، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الصبّان - محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٩٧م .
- أبو الطيب اللغوي - عبد الواحد بن علي (ت٣٥١هـ)، **مراتب النحويين**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(٢)، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ابن طولون - أبو عبدالله شمس الدين محمد بن علي (ت ٩٥٣ هـ)، **شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك**، ت : عبد الحميد جاسم الفياض، ط(١)، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- عبد العزيز بن جمعة الموصلي ، **شرح الكافية**، ت: علي الشوملي، ط(١)، وزارة الثقافة ، عمان، الأردن، ١٩٩٧م .
- ابن عصفور - علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، **شرح جمل الزجاجي** ، ت: صاحب أبو جناح، د.ط، القاهرة ، ١٩٨٥م .
- ابن عصفور - علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، **المقرّب** ، ت: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، د. ط، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م .
- ابن عقيل - بهاء الدين عبدالله (ت ٦٧٩ هـ)، **شرح ابن عقيل**، ت : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- أبو علي الفارسي - الحسن بن احمد (ت ٣٧٧ هـ)، **الإيضاح** ، ت: حسن شاذلي، ط(١)، د.ت، د.م، ١٩٦٩م.
- الفاكهي، عبدالله بن أحمد، **الفواكه الجنية وهو شرح على متممة الجرومية**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٣١م.

- أبو الفداء - عماد الدين إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢هـ)، **الكناش في النّحو والصرف**، ت: علي الكبيسي، صبري إبراهيم، جامعة قطر، الدومة، ١٩٨٣م .
- أبو الفرج الأصفهاني - علي بن الحسن ، **الأغاني**، دار المكتب المصرية، القاهرة .
- القفطي - جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ)، **إنباه الرّواة على أنباه النّحاة**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(١)، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت، ١٩٨٦م.
- الكنغراوي - صدر الدين (ت ١٣٤٩ هـ)، **الموفي في النّحو الكوفي**، شرح : محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.
- ابن مالك - جمال الدين محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ)، **الألفية**، طبعة عبد الحميد السيد، ومحمّد عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- ابن مالك - جمال الدين محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ)، **شرح التسهيل**، ت: عبد الرحمن السيد، ط(١)، دار الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤م.
- المبرّد - أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٦هـ)، **الفاضل**، ت: الميمني، القاهرة، ١٩٥٦م.
- المبرّد - أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٦هـ)، **المقتضب**، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت، ١٩٦٣م .
- المجاشعي - علي بن فضال بن علي (ت ٤٧٩ هـ)، **المقدمة في النّحو**، ت : حسن شاذلي فرهود، المكتبة العربية الحديثة ، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ابن مضاء القرطبي - أحمد بن عبد الرحمن (ت٥٩٢ هـ)، **الرّد على النّحاة**، ت: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م .
- المرادي - ابن أم قاسم (ت٧٤٩ هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ت: عبد الرحمن علي سليمان، ط(١)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- المطرزي - أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم (ت ٦١٠ هـ)، **المصباح في النّحو**، ت : مقبول علي ، قدم له : عماد الدين خليل ، ط(١)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٩٣م .
- ابن معطي - زين الدين أبي الحسين (ت ٦٢٨ هـ)، **الفصول الخمسون**، ت : محمود محمد الطناجي، مكتبة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٩م.
- ابن النّديم - محمد بن إسحاق، **الفهرست**، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م .

- ابـــن هشام الأنصاري - جمال الدين بن عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـــ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، قدم له ووضع فهارسه: إميل بديع يعقوب ، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـــ - ١٩٩٧م .
- ابـــن هشـــام الأنصـــاري - جمال الدين بن عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـــ)، **شرح جُمل الزّجاجي**، ت: علي محسن مال الله ، عالم الكتب ، بيروت، ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م .
- ابـــن هشـــام الأنصاري - جمال الدين بن عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـــ)، **شرح شذور الذهب، في معرفة كلام العرب** ومعه كتاب **منتهى الأرب** بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محي الدين عبد الحميد، د. ط، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤١١هـــ - ١٩٩١م.
- ابن هشام الأنصاري - جمال الدين بن عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـــ)، **شرح قطر النّدى وبلّ الصدى** ، ت: محمد محي الدين بن عبد الحميد، المكتبة العصرية، دار الفكر ، بيروت، ١٩٨٠م.
- ابـــن هشـــام الأنصاري - جمال الدين بن عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـــ)، **شرح اللمحة البدرية في علم العربية**، ت: صلاح راوي، ط(٢)، مطبعة حسان، القاهرة، ١٩٨٤م .
- ابن هشام الأنصاري - جمال الدين بن عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـــ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ت: مازن المبارك محمد علي حمد الله ، ط(١)، ١٤٠٩ هـــ - ١٩٨٨م.
- ابـــن الـــوردي - أبـــو حفص زين الدين عمر بن مظفر بن عمر، **التحفة الوردية في علم العربية**، ت : صلاح راوي، ط(١)، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٩م.
- ابـــن يعـــيش - موفق الدين علي بن يعيش (ت ٦٤٦ هـــ)، **شرح المفصل**، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٢م .

المراجع :

- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط(٦)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
- إبراهيم السامرائي ، **في النّحو العربي نقد وبناء**، ط(١)، دار البيان، بيروت، ١٩٩٧م .
- إبراهيم مصطفى، **إحياء النّحو**، طبع لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٥١م .
- أحمد برانق، **النّحو المنهجي** ، ط(٢)، مطبعة لجنة البيان العربي، مصر ، ١٩٥٩م.
- أحمد عبد الستار الجواري ، **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي**، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٨٤م .
- عبد الستار الجواري ، **نحو الفعل**، ط(١)، المجمع العلمي العراقي، بغداد ، ١٩٧٤م.
- أحمد علم الدين الجندي ، **في قواعد العربية**، ط(١)، مكتبةالشياب، القاهرة ، ١٩٧٤م.
- أحمد علي محمد ، **تسليط العامل وأثره في الدرس النّحوي**، ط(١)، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١م.
- أحمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند العرب**، دارالمعارف، القاهرة ، ١٩٧١م .
- أمين الخولي، **مناهج التجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب**، ط(١)، دار المعرفة ، ١٩٦١م
- أمين عبدالله سالم ، **تجديد النّحو ونظرة سواء**، ط(١)، مطبعة الأمانة، مصر ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة ، الدارالبيضاء.
- جعفر عبابنه ، **مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي**، ط(١)، دار الفكر ، عمان ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- حسن عون، **اللغة والنّحو دراسات تاريخية مقارنة**، ط(٧)، مطبعة رويال ، الإسكندرية ، ١٩٥٢م.
- حسن الملخ، **التفكير العلمي في النّحو العربي**، ط(١)، دارالشروق، عمّان، ٢٠٠٢م.
- حسن الملخ ، **نظرية التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ط(١)، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٢م.
- حلمي خليل ، **العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي الحديث**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م.
- خديجة الحديثي، **المبرد سيرته ومؤلفاته**، ط(١)، دار الشروق الثقافية ، العراق، ١٩٩٠م.

- خلـــيل عمايرة ، **العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي**، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٥م .
- رمـــزي منير بعلبكي، **بحوث مهداه إلى الدكتور محمود السمرة** ، تحرير : حسين عطوان، محمد إبراهيم حوّر ، دار المناهج، عمّان ، ١٩٩٦م.
- سعيد الزبيدي ، **قضايا مطروحة للمناقشة في النّحو واللغة والنقد**، ط(١)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ١٩٩٨م.
- سعيد الأفغاني ، **في أصول النّحو**، ط(١)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧.
- شوقي ضيف، **تجديد النّحو**، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٢م.
- شوقي ضيف، **تيسير النّحو التعليمي**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م.
- صـــباح عباس السالم، **عيسى بن عمر ، نحوه من خلال قراءته**، ط(١)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٧٥م.
- طارق عبد عون الجنابي، **ابن الحاجب - أثاره ومنهجه-** ، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٤م.
- طـــلال علامـــة، **نشـــأة الـــنّحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**، ط(١)، دار الفكر ، بيروت، ١٩٩٢م.
- طه الحاجري، **الجاحظ حياته وآثاره**، القاهرة، ١٩٦٢م.
- طه الراوي، **نظرات في اللغة والأدب**، ط(١)، منشورات المكتبة الإهلية، بيروت، ١٩٩٢م.
- عباس حسن، **النّحو الوافي**، ط(٥)، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م.
- عبدالله الخثران، **مراحل تطوّر الدرس النّحوي**، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٩٣م.
- عـــبد الجبار القزاز، **الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين** ، جامعة بغداد، ١٩٧٩م.
- عبد الحميد السيد، **شرح ألفية ابن مالك** ، دار الجيل، بيروت ، ١٩٩٥م.
- عـــبد الرحمـــن أيوب، **دراسات نقدية في النّحو العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
- عـــبد الرحمن الحاج صالح، **منطق النّحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات**، السجل العلمي لندوة استخدام الحاسوب في تقنية المعلومات.
- عـــبد الفتاح إسماعيل شلبي، **أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة العربية، وآثاره في القراءات والنّحو**، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، مصر، ١٩٦٧م.

- عـــبد الرحمن عطية، **مع المكتبة العربية ، دراسة في أمهات المصادر والمراجع المتصلة بالتراث**، ط(١)، دار الأوزاعي، بيروت، ١٩٨٤م.
- عبد الكريم خليفة، **تيسير العربية بين القديم والحديث**، دار المعارف، د. ت.
- عـــبد الكـــريم محمـــد الأســـعد، **الحاشية العصرية، على شرح شذور الذهب**، ط(١)، دار الشواف، الرياض، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- عبد الكريم محمد الأسعد، **الوســـيط في تاريخ النّحو العربي**، ط(١)، دار الشواف، الرياض، ١٩٩٢م.
- عبد المتعال الصعيدي، **النّحو الجديد**، دار الفكر العربي، د. م، ١٩٧٤م.
- عـــز الديـــن مجدوب، **المنوال النّحوي العربي**، قراءة لسانية جديدة، ط(١)، دار محمد علي الحامي، سوسة، تونس، ١٩٩٨م.
- علي عبد الواحد، **فقه اللغة**، ط(٤)، مطبعة لجنة البيان العربي،١٩٦٥م
- علي فودة نيل، **ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النّحوي**، ط(١)ن عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود ، الرياض، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- علي النجدي ناصف، **سيبويه إمام النحاة**، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٤م.
- فاضـــل صالح السامرائي، **الدراسات النّحوية واللغوية عند الزمخشري**، دار النذير، بغداد، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- مـــازن المبارك، **النّحو العربي نشأتها وتطورها**، ط(٣)، دار الفكر ، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- مـــازن الوعر، **جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النّحو العالمي لتشومسكي**، ط(١)، مكتبة لبنان، بيروت، سلسلة لغويات، ١٩٩٩م.
- محمـــد إبراهيم عبادة، **الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٣م.
- محمد بندق، **تيسير قواعد النّحو**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٦م.
- محمـــد الجـــواد آل الشـــيخ الجزائري، **نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية**، مطبعة دار النشر والتأليف، النجف، ١٩٥١م.
- محمد حسن عبد العزيز، **القياس في اللغة**، ط(١)، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٩٥م.
- محمد سعيد، **الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج**، مطبعة الأمانة، مصر، ١٩٨٠م.

- محمـــد الطـــنطاوي، **نشـــأة النّحو وتاريخ أشهر النّـــحاة**، ط(١)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥م.
- محمـــد عـــبد المطلب البكاء، **مصطفى جواد وجهوده اللغوية**، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٧م.
- محمـــد المختار ولد أباه، **تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب**، ط(١)، راجعه: محمد توفيق، نعيم علوية، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ، بيروت، ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١م.
- محمـــود أحمد نحلة، **صور تأليف الكلام عند ابن هشام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.
- محمود فجال، **الإصباح في شرح الاقتراح**، ط(١)، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م.
- مصطفى جواد، **المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية**، ط(٣)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥م.
- مصـــطفى الغلاييـــني، **جامع الدروس العربية**، ط(٣)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٢٠هـــ - ٢٠٠٠م.
- مهدي المخزومي، **الخليل بن أحمد الفراهيدي - أعماله ومناهجه** - مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٦٠م.
- مهـــدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، ط(١)، القاهرة، ١٩٦٦م.
- مهـــدي المخزومـــي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، ط(٢)، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٨٦م.
- مهدي المخزومي، **قضايا نحوية**، ط(١)، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٤هـــ - ٢٠٠٣م.
- هاني العمد ، **مقومات مناهج التأليف العربي في مقدمات المؤلفين**، الجامعة الأردنية.

الرسائل الجامعية:

- سالم نادر، **الزّمخشري وجهوده في النّحو**، رسالة ماجستير ، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- عدنان محمد سليمان، **التوابع في كتاب سيبويه**، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، القاهرة، د.ت.
- وليد الأنصاري، **نظرية العامل في النّحو العربي عرضاً ونقداً**، رسالة جامعية مخطوطة، جامعة اليرموك، ١٩٨٨م.
- دلال عبد الرؤوف اللحام، **تيسير النّحو في القرن العشرين**، رسالة ماجستير مخطوطة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨م.
- عبير محمود داود، **دور شروح الألفية في تيسير النّحو العربي**، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن، ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م.
- فيصل أحمد فؤاد، **الاتجاهات النّحوية الحديثة**، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة بغداد، ١٩٧٦م.
- قاسم عبد الرضا كاصد، **محاولات حديثة في تيسير النّحو العربي**، دراسة وتقويم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، ١٩٨٤م.
- ناديا حسكور، **منهج الفارسي في البحث النّحوي وتطوره**، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، قسم اللغة العربية، سورية، ١٤٢٠- ١٩٩٩م.
- يوسف شاهين، **محاولات التجديد في النّحو**، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٩م.

الدوريات:

- عبد الحميد السيّد، **التحليل النّحوي عند ابن هشام الأنصاري**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ع٥، ١٩٩٢م.
- عبد القادر المهيري، **الجملة في نظر النحاةالعرب**، حوليات الجامعة التونسية، ع٣، ١٩٦٦م.
- عبد القادر المهيري، **مفهوم الكلمة في النّحو العربي**، حوليات الجامعة التونسية، العدد ٢٣، ١٩٨٤م.
- محمد طلس، **وضع علم النّحو** ،مجلة المجمع العلمي، دمشق، مجلد ١٤، ١٩٣٦م.
- يحيى مير علم ، **كتاب الإيضاح،خصائصه ومكانته**، مجلة مجمع اللغة العربية،ع٢، ١٩٩٢م.

بحوث غير منشورة :

- سعيد الزبيدي، **الاختيار مذهباً نحوياً**، دراسة مخطوطة قدمت إلى مؤتمر اللغة العربية بالجامعة الأردنية بتاريخ ١٧ / ٥ /٢٠٠١م.

Foreign References

- English References

- Baolbaki, R, **some aspects of harmony and hierarchy in sibaway his grammatical analysis**. Zeitschriftfur arabische linguistik, 1979
- Green , (Judith), **psycholinguistics : chomsky and psychology** . Harmondsur orth. 1972.
- Potter (simon) ,**modern lingustics**, London, 1967
- Raol Ford ,(Andrew), **Transformational Syntax**, Cambridge University press, Newyork, 1978.

- RĒFERENCES ĒTRANGERES :

- Benveniste (Emile), **problēms de linguistique gēnērale**. 2T .., Gallimaral, Paris, 1966.
- Malemberg 13. **Novelles tendaneas de la linguistique**. p.u.f : Paris, traduit du suēdois par Jacques Gengoux. 1972.

Abstract

This Study aims to classify the methods of categorizing chapters of Arabic Syntax according to Schools based on intellectual dimensions and methodical views .

The Study starts with observing the notion of the chapter and its conditions in narrating the first rise of the syntax history to find out the first Syntactic form which is the unclassified matters

The researcher has identified three ordering Schools of the Syntactic material :

1- The factor School which is concerned with the effect and what is effective.
2- The verbal division School Which divides the Syntactic material into three parts : noun , verb , and letter.
3- The Sentence order School which is based on the structure that includes meaning .

Depending on the notion of the chapter and its conditions the researcher has assessed the method of those three Schools.

The researcher has concluded that there are different ways of classification amount the grammarians and that would have an effect on the Syntactic lesson starting with the Arabic Syntax theories together with the phenomenon of the grammatical argument which has contributed to explaining the locations of some grammatical chapters; and ending with the old and new facilitating attempts to reformulate the Syntactic material .